AMDC
مركز تنمية
المعادن الإفريقية

نظام تصنيف وإدارة
الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

(AMREC)

الإتحاد
الأفريقي

مسودة الإصدار 8.0 / تاريخ 31 أغسطس 2019

نظام تصنيف الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية وإدارتها(AMREC)

الجزء الأول:- نظرة عامة وسياق

الجزء الثاني:- نظام تصنيف الموارد المعدنية وموراد الطاقة الأفريقية وإدارتها

الجزء الثالث:- القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

الجزء الرابع:- إدارة نظام تصنيف الموارد المعدنية وموراد الطاقة الأفريقية وإدارتها، والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

مسودة الإصدار 8.0 / تاريخ 31 أغسطس 2019

المحتويات	
قائمة الأشكال	10
قائمة الجداول	10
قائمة الاختصارات	11
شكر وتقدير	12
الجزء الأول ـ نظرة عامة وسياق	13
1. المقدمة	13
2. أجندة 2063	13
3. أهداف التنمية المستدامة	14
4. رؤية أفريقيا للتعدين	16
5. الرؤية القُطرية للتعدين والسياسات المتعلقة بالموارد	17
6. نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية	17
7. تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد	18
8. نظام إدارة موارد الأمم المتحدة	18
9. الإطار العام لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	19
10. اصطلاح اللغة المستخدم في نظام تصنيف الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ـ وقانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد	20
الجزء الثاني ـ نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	21
1. المجال	21
2. تصنيف وإدارة المشروعات	21
3. التطبيق	22
4. هيكلية النظام	22
5. مباديء نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	22
5.1. الفئات الرئيسية والفئات الفرعية	22
5.2. تعريف الفئات والشروح الداعمة	23
5.2.1. الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	23
5.2.2. حالة المشروع الميداني وجدواه	24
5.2.3. المستوى العام للمعرفة / الثقة في التقديرات	25

5.3. تعريف الفئات الفرعية	26
5.3.1. المحور – E الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	26
5.3.2. المحور – F حالة المشروع الميداني وجدواه	27
5.3.3. المحور – G المستوى العام للمعرفة / الثقة في التقديرات	27
5.4 تعريف "مشروع موارد"	28
5.5 . التصنيفات والتصنيفات الفرعية	28
5.6. تعريف التصنيفات	29
6. المواصفات العامة لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	32
6.1. المواصفات العامة القابلة للتطبيق على جميع الفئات	32
I. استخدام الأكواد الرقمية	32
II. الوثائق الانتقالية والنظم المتوافقة	32
III. تاريخ السريان	32
IV. نوع المنتج	32
V. أساس التقدير	32
VI. النقطة المرجعية	32
VII. تجميع الكميات	33
VIII. مؤهلات المُقيم ومسؤولياته	33
IX. الوحدات ومعاملات التحويل	33
X. التوثيق	33
6.2. المواصفات العامة القابلة للتطبيق على فئات المحور – E	33
XI. الافتراضات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	33
XII. التمييز بين E1 و E2 و E3	33
XIII. الكميات المنتجة التي يمكن بيعها في المستقبل	33
6.3 المواصفات العامة القابلة للتطبيق على فئات المحور – F	34
XIV. . تصنيف المشاريع طبقاً لمستوى نضجها	34
XV. التمييز بين الكميات القابلة للاستخراج والكميات الموجودة في المكان	34
XVI. تصنيف الكميات المرتبطة بمشاريع الاستكشاف	34
XVI. تصنيف الكميات الإضافية الموجودة في المكان	34
6.4. المواصفات العامة القابلة للتطبيق على فئات المحور – G	35
XVI. . مستويات الثقة G1, G2, G3	35
XIX. توسيع نطاق G 4 لمراعاة عدم اليقين/الثقة	35
XX. مسميات اختيارية للتقديرات	35

7. المواصفات القطاعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	36
7.1.المعادن	36
7.1.1. مشروع التعدين	36
7.1.2. المشاريع التجارية	36
7.1.3. المشاريع التجارية المحتملة	36
7.1.4. المشاريع غير التجارية	36
7.1.5. المشاريع الاستكشافية	36
7.1.6. الكميات الإضافية في المكان	37
7.1.7. تقييم المشاريع الاستكشافية	37
7.1.8. تحديد العوامل التي تتحكم في تقدم الموارد	37
7.1.9. طرق التعدين	39
7.2. البترول	40
7.2.1. مشاريع البترول	40
7.2.2. المشاريع التجارية	40
7.2.3. المشاريع التجارية المحتملة	40
7.2.4. المشاريع غير التجارية	41
7.2.5. كميات إضافية في المكان	41
7.2.6. المشاريع الاستكشافية	41
7.3. الموارد بشرية المنشأ	42
7.3.1 التسلسل الهرمي للنفايات	42
7.3.2 . المواد بشرية المنشأ	42
7.3.3. المورد بشري المنشأ	43
7.3.4. نظام المواد بشؤية المنشأ	43
7.3.5. مشروع مصادر المواد بشرية المنشأ	43
7.3.6. عملية المواد بشرية المنشأ	43
7.3.7. مخزون المواد بشرية المنشأ	43
7.3.8. تدفقات المواد بشرية المنشأ	43
7.3.9. مصادر المواد بشرية المنشأ	43
7.3.10. منتجات المواد بشرية المنشأ	43
7.3.11. تعريف المشروع	44
7.3.12. فترة حياة المشروع	45
7.3.13. الاستحقاقات	45

7.3.14. خطة التطوير	45
7.4. الطاقة المتجددة	46
7.4.1. مشروع الطاقة المتجددة	46
7.4.2. فترة حياة المشروع	46
7.4.3. الاستحقاقات	46
7.4.4. خطة التطوير	46
7.5. مشاريع الحقن للتخزين الجيولوجي	47
7.5.1. التخزين الجيولوجي	47
7.5.2. تعريف المشروع	49
7.5.3. الكميات المخزنة	49
7.5.4. خطة التطوير	49
7.5.5. فترة حياة المشروع	50
7.5.6. الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	50
7.5.7. تصريح التخزين	50
8. الخطوط التوجيهية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	51
8.1. تعريف المشروع	51
8.1.1. المباديء	51
8.1.2. الخطوط التوجيهية لتعريف المشروع	51
8.2. استخدام مستوى نضج المشروع للتصنيف الفرعي للمشاريع	52
8.2.1. المشاريع التجارية	52
8.2.2 المشاريع التجارية المحتملة	53
8.2.3 المشاريع غير التجارية	53
8.2.4 الكميات الإضافية في المكان	53
8.2.5 أسس التقديرات	53
8.2.6 مستوى النضج	53
8.3. دورة حياة المشروع وسلسلة القيمة	53
8.3.1. معالم المشروع وبوابات القرارات	54
8.3.2. إضافة القيمة	55
8.3.3. التنوع	55
8.3.4. تقدم الموارد	55
8.3.5. الاسترداد الشامل للموارد	56
8.3.6. الكميات القابلة للاسترداد	56

8.3.7. صفر نفايات	56
8.4. الاعتبارات الاجتماعية والبيئية	57
8.4.1. لا ضرر	57
8.4.2. المحورE بنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية	58
8.4.3. توجيهات بشأن التصنيف الاجتماعي والبيئي للمحورE	58
8.4.4. الفئات والفئات الفرعية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمحورE	60
8.4.5. الحالات الطارئة ذات الصلة	62
8.4.6. التصنيفات الفرعية لمستوى نضج المشروع	63
8.4.7. مثال على تصنيف لمورد محدد على المحورE	63
8.4.8. الاستجابة الاجتماعية	63
8.4.9. تحديد أصحاب المصلحة	64
8.4.10. إشراك أصحاب المصلحة	64
8.4.11. الاتفاقيات	64
8.4.12. تقييمات التغييرات في النظم الاجتماعية	64
8.4.13. المؤسسات الاجتماعية	65
8.4.14. حقوق الإنسان	65
8.4.15. حقوق العمال	66
8.4.16. حقوق المرأة	66
8.4.17. حقوق الأطفال	67
8.4.18. حقوق السكان المحليين والمجتمعات المحلية	67
8.4.19. المسائل المتعلقة بالعمر	67
8.4.20. إصلاح ومعالجة الموقع والضمانات المالية	67
8.5. الخطوط التوجيهية التجارية	67
8.5.1. تقييمات التوريدات التجارية	68
8.5.2. التقييم التجاري للأصول	68
8.5.3. التصميمات المالية والتعاقدية	69
8.5.4. تخصيص رأس المال وتطوير المشاريع والمعاملات السلعية	70
8.5.5. معاملة الأصول	70
8.5.6. تحسين المحفظة	72
8.5.7. التقارير العامة، بما في ذلك تقارير الشركات والتقارير المالية	72
8.5.8. التخصيص	72
8.5.9. التوزيع	72

8.5.10. التقييم	72
8.5.11. المحاسبة	74
الجزء الثالث ـ قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد (PARC)	75
1. مقدمة	75
2. المجال	75
3. التقارير العامة	75
4. المزايا والأهمية والشفافية	76
5. 4.1. فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية جيدة	76
4.2. الشفافية	76
4.3. الأهمية النسبية	76
4.4. الكفاءة	76
6. الكفاءة والمسؤولية في إصدار التقارير العامة (الإبلاغ العام)	76
5.1. الشخص المختص	76
5.2. متطلبات الشخص المختص	76
5.3. القيم الجوهرية	76
5.4. المتطلبات العامة	77
5.5. الحوكمة	77
6. إصدار التقارير الخاصة بالمعادن (الإبلاغ عن المعادن)	78
6.1. مقدمة	78
6.2. توجيه عام	78
6.3. مشاريع الاستكشاف	79
6.4. المشاريع التجارية المحتملة	80
6.5. المشاريع التجارية	81
6.6. الدراسات الفنية	82
6.7. جدول المحتويات الموصى به في تقرير الشخص المختص	110
6.7.1. عام	110
6.7.2. صفحة العنوان	110
6.7.3. ملخص تنفيذي	110
6.7.4. جدول المحتويات	110
6.8. شهادة الشخص المختص	114
6.9. بيانات الامتثال	115
7. إصدار التقارير الخاصة بالبترول (الإبلاغ عن البترول)	116

7.1. التطبيق	116
7.2. أنشطة النفط والغاز	116
7.3. مصطلحات تقارير الإبلاغ	117
7.4. المتطلبات المطبقة على كل الإفصاحات	118
7.4.1. التطبيق	118
7.4.2. الإفصاح عن المشروع التجاري ومعلومات أخرى	118
7.4.3. تصنيف المشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة	118
7.4.4. المشاريع التجارية المحتملة والمبيعات المحتملة للنفط والغاز	118
7.4.5. صافي الإيرادات المستقبلية وليس القيمة السوقية العادلة	119
7.4.6. موافقة الشخص المختص	119
7.4.7. الإفصاح عن كميات تقل عن إجمالي مشروع تجاري	119
7.4.8. الإفصاح عن مشروع تجاري محتمل	119
7.4.9. معلومات مماثلة	120
7.4.10. صافي قيمة الأصول وصافي قيمة الأصول لكل سهم	120
7.4.11. صافي العوائد	120
7.4.12. الإفصاح باستخدام مقاييس النفط والغاز	121
7.4.13. الإفصاح المقيد: تلخيص التصنيفات	121
7.4.14. الإفصاح عن تقديرات الحالة المرتفعة لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري	122
7.5. تعريفات	122
7.6. نموذج 7A الإبلاغ العام للنفط والغاز ومعلومات أخرى عن النفط والغاز	126
8. إصدار التقارير الخاصة بالطاقة المتجددة (الإبلاغ عن الطاقة المتجددة)	134
8.1. التطبيق	134
8.2. أنشطة الطاقة المتجددة	134
8.3. مصطلحات تقارير الإبلاغ	134
8.4. المتطلبات المطبقة على كل الإفصاحات	136
8.4.1. التطبيق	136
8.4.2. الإفصاح عن المشروع التجاري ومعلومات أخرى	136
8.4.3. تصنيف المشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة	136
8.4.4. المشاريع التجارية المحتملة والمبيعات المحتملة للطاقة المتجددة	136
8.4.5. صافي الإيرادات المستقبلية وليس القيمة السوقية العادلة	137
8.4.6. موافقة الشخص المختص	137
8.4.7. الإفصاح عن كميات تقل عن إجمالي مشروع تجاري	137

8.4.8. الإفصاح عن مشروع تجاري محتمل	137
8.4.9. معلومات مماثلة	138
8.4.10. صافي قيمة الأصول وصافي قيمة الأصول لكل سهم	138
8.4.11. صافي العوائد	138
8.4.12. الإفصاح باستخدام مقاييس الطاقة المتجددة	138
8.4.13. الإفصاح المقيد: تلخيص التصنيفات	139
8.4.14. الإفصاح عن تقديرات الحالة المرتفعة لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري	140
8.5. تعريفات	140
8.6. نموذج 8 A الإبلاغ العام للطاقة المتجددة ومعلومات أخرى عن الطاقة المتجددة	143
الجزء الرابع : **إدارة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ـ قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد**	151
مسرد للمصطلحات	152
المراجع	156
الملحق 1	157

قائمة بالأشكال

الشكل A1 الهيكل العام لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية – قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد
الشكل B1 سلسلة قيمة إدارة الموارد
الشكل B2 فئات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية وأمثلة للتصنيفات
الشكل B3 التسلسل الهرمي للنفايات لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية
الشكل B4 مثال لدورة حياة التعدين
الشكل B5 المعالم الرئيسية للمشروع وبوابات اتخاذ القرار
الشكل B6 نموذج تقدم المورد
الشكل C1 الإبلاغ عن تصنيفات المعادن

قائمة بالجداول

الجدول B1 الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، المحور E
الجدول B2 حالة وجدوى المشروع الميداني، المحور F
الجدول B3 مستوى المعرفة الجيولوجية، ودرجة الثقة في تقديرات الموارد، المحور G
الجدول B4 الفئات الفرعية للمحور E
الجدول B5 الفئات الفرعية للمحور F
الجدول B6 الفئات الفرعية للمحور G
الجدول B7 مصفوفة ثنائية الأبعاد مع فئات المحورين E و F (أعلى) توضح التصنيفات والتصنيفات الفرعية كما في الجزء السفلي.
الجدول B8 تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية معرفة بالفئات والفئات الفرعية
الجدول B9 التصنيفات والتصنيفات الفرعية لمشاريع الموارد بشرية المنشأ
الجدول B10 نسخة مختصرة من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية مع التصنيفات والفئات الأولية التي تم تكييفها للتطبيق في مشاريع الحقن لغرض التخزين الجيولوجي
الجدول B11 تصنيف مستند إلى مستوى إشراك أصحاب المصلحة واحتمالات الموافقة
الجدول B12 مثال على تصنيف مورد محدد على المحورE
الجدول C1 قائمة مرجعية لمعايير الإبلاغ والتقييم لاستخدامها كمرجع من قبل أولئك الذين يعدون تقارير عن مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية
الجدول C2 خطوط توجيهية للدراسات الفنية
الجدول C3 الإبلاغ وإصدار التقارير عن البترول: تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية معرفة بالفئات والفئات الفرعية
الجدول C4 الإبلاغ وإصدار التقارير عن الطاقة المتجددة: تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية معرفة بالفئات والفئات الفرعية

قائمة الاختصارات

API	معهد البترول الأمريكي
AMDC	المركز الأفريقي للتنمية المعدنية
AMV	رؤية أفريقيا للتعدين
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
AWG	فريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بنظام تصنيف الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية وإدارتها
CMV	رؤية الدولة للتعدين

CP	شخص مختص
CPD	التطوير المهني المستم
EGRM	فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد
GMIS	نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية
GSOs	منظمات المسح الجيولوجي
MGDs	الأهداف الإنمائية للألفية
PARC	القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد
RECs	التجمعات الاقتصادية الإقليمية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
TAG	المجموعة الاستشارية التقنية
TCG	فريق التنسيق الفني
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNFC	تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد
UNRMS	نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد
AMREC	نظام تصنيف الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية وإدارتها

شكر وتقدير

- مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم وتسهيل تطوير الوثيقة.
- المركز الأفريقي لتنمية وتطوير المعادن (AMDC) التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) لبدء المشروع في أغسطس 2017.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) لتقديم الدعم الفني.
- فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد (EGRM) والمجموعة الاستشارية التقنية (TAG) لمراجعة الوثيقة، ولا سيما السيد/ كلاوديو فيرس، منظم الطاقة بألبيرتا، كندا .
- أعضاء فريق العمل الفني المعني بنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية المسؤول عن تطوير الوثيقة و يشمل:
  - السيد فرانك موجيني (مفوضية الاتحاد الأفريقي)
  - السيد بول مسوما (مفوضية الاتحاد الأفريقي)
  - السيد توندي أريسوكولا (نيجيريا والمنسق الفني)
  - دكتور كايزر كونكالفيس دي سوزا (المركز الأفريقي لتنمية المعادن)
  - البروفيسور ألوجبينجا أكونلولو (الجمعية الجيولوجية لأفريقيا)
  - السيد أليكس ندوبوسي نويجبو (المنظمة الأفريقية للمسح الجيولوجي)
  - البروفيسور أبرا موجيسي (الشتات الأفريقي وجامعة غراتس)
  - السيد فيليكس بوب أوسيتي (أوغندا)
  - الأستاذ الحسن سيوتي (المغرب)
  - السيد عبد عثمان كنان (جنوب أفريقيا)
  - السيد كاسيوس شيوامبو (مالاوي)
  - السيدة آنا كارين نغونو (ناميبيا)
  - البروفيسور صمويل بواكي دامبار (غانا)

- البروفيسور ثيوفيل ندوغسا مبارغا (الكاميرون)
- السيد دينيس آموس موالونغو (تنزانيا)
- السيد محمد حلمي طه السيد (مصر)
- السيد فرانسوا كازادي كابويا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- السيدة دينامالالا جوليا رانايفوزونا (مدغشقر)
- الدكتور عبد العزيز نديايي (السنغال)
- السيدة كريستيل نيكوه ميفوجيند (الكاميرون)
- الدكتورة مايدي ليديا ميك (زمبابوي)
- السيدة إيميلدا ماركيز (موزامبيق)
- السيد هاريكريشنان تولسيداس (خبير في تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا)
- الدكتور جوليان هيلتون (خبير تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد).

الجزء الأول ـ نظرة عامة وسياق

1. مقدمة

نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية هو نظام قاري لإدارة الموارد المعدنية والطاقة في أفريقيا.

يستند هذا النظام إلى مبادئ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (UNFC) ومواصفاته العامة وخطوطه التوجيهية، ويتوافق مع رؤية أفريقيا للتعدين (AMV) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). وللتكيف مع الاحتياجات الوطنية أو المحلية، يوفر نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية المواصفات والمبادئ التوجيهية المطلوبة للتنمية المستدامة لموارد الطاقة المعدنية والطاقة في أفريقيا.

والهدف من هذه الوثيقة هو تقديم إرشادات شاملة حول الطاقة المستدامة وإدارة الموارد المعدنية في أفريقيا للوظائف التالية:

- إدارة الموارد الإقليمية لأفريقيا: لتمكين ودعم سياسات متماسكة ومتسقة لتصنيف الموارد الإقليمية وإدارتها واللوائح ذات الصلة على مستوى الاتحاد الأفريقي في خدمة تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 ورؤية أفريقيا للتعدين؛
- إدارة الموارد الوطنية: للمساعدة في وضع وتطوير وتنفيذ سياسات ونظم إدارة الموارد المستدامة على المستوى الوطني؛
- ابتكار عمليات الأعمال الداخلية للمؤسسات: لتمكين الشركات من تطوير واعتماد عمليات تجارية مستدامة ومربحة وشاملة اجتماعياً ومسؤولة بيئياً وتتسم بالمرونة؛
- إعداد التقارير المالية: لتمكين الشركات من الإبلاغ عن أصول الموارد وجمع الأموال من المؤسسات المالية المناسبة بطريقة تتفق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

ويجب قراءة هذه الوثيقة وتطبيقها جنباً إلى جنب مع أحدث إصدار من تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، ومواصفاته العامة. كما يجب تطبيق المواصفات والمعايير والخطوط التوجيهية القطاعية المناسبة (المعادن، البترول، الطاقة المتجددة، الوقود النووي) للقطاعات المعنية.

وتتكون هذه الوثيقة من أربعة أجزاء على النحو التالي:

- الجزء الأول يقدم الخلفية والاعتبارات العامة للنظام بما في ذلك سياق رؤية أفريقيا للتعدين وأهداف التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030)، والتي تعتبر الرؤية الشاملة لتنمية الموارد المعدنية وموارد الطاقة في أفريقيا.
- الجزء الثاني يقدم المبادئ العامة والقطاعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.
- الجزء الثالث يتناول القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، وهو مكون فرعي من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية يجب استخدامه في عمليات الإفصاح العام.
- الجزء الرابع من الوثيقة يقدم خطوطاً توجيهية لحوكمة الوثيقة وصيانتها.

2. أجندة 2063

أجندة 2063 هي إطار استراتيجي للتحول الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا على مدى السنوات الخمسين القادمة. وتقوم أجندة 2063 على ـ وتسعى في ذات الوقت إلى ـ تسريع تنفيذ المبادرات القارية السابقة والحالية للنمو والتنمية المستدامة.

والرؤية التوجيهية لأجندة 2063 هي رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في:

"أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام، ويقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية"

وأسس أجندة 2063 هي:

- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛
- رؤية الاتحاد الأفريقي؛
- مجالات الأولوية الثمانية للإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي؛
- التطلعات الأفريقية لعام 2063؛
- الأطر الإقليمية والقارية؛
- الخطط والسياسات الوطنية للدول الأعضاء من أجل التنمية المستدامة.

التطلعات الأفريقية لعام 2063 التي اشتُقت من خلال عمليات تشاور مع المواطنين الأفارقة هي:

- أفريقيا مزدهرة، على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة؛
- قارة متكاملة، موحدة سياسياً، تقوم على المثل العليا للوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية؛
- أفريقيا الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛
- أفريقيا سلمية وآمنة؛
- أفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاقيات؛
- أفريقيا التي تقود الشعوب تنميتها، وتعتمد على الإمكانات التي يوفرها الناس، ولاسيما النساء والشباب مع إيلاء الأطفال كل الرعاية والاهتمام؛
- أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي وموحد ومرن ومؤثر.

3. أهداف التنمية المستدامة

في 25 سبتمبر 2015، تبنت 194 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية لعام 2030 بعنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وأهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 "هدفاً عالمياً" تتضمن فيما بينها 169 غايةً.

وتعتمد أهداف التنمية المستدامة على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وتهدف إلى المضي قدماً في القضاء على جميع أشكال الفقر. والأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات من قبل جميع البلدان، الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل لتعزيز الرخاء مع حماية كوكب الأرض في نفس الوقت. مع كامل الإدراكبأن إنهاء الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني نمواً اقتصادياً قوياً وتعالج مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة.

وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، فمن المتوقع أن تتولى الحكومات ملكيتها وتضع أطراً وطنية لتحقيق الأهداف السبعة عشر. وتتحمل البلدان المسؤولية الأساسية عن متابعة ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف، الأمر الذي يتطلب جمع بيانات عالية الجودة يمكن الوصول إليها وفي الوقت المناسب. ستستند المتابعة والمراجعة الإقليمية إلى التحليلات على المستوى الوطني وستساهم في المتابعة والمراجعة على المستوى العالمي من أجل تحول إيجابي وعالمي لكل المجتمعات.

وفي حين أن جميع أهداف التنمية المستدامة ذات صلة بإدارة الموارد و بنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، فإن أكثرها صلة بذلك هي:

- الهدف رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان الوصول إلى المياه والصرف الصحي للجميع؛
- الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة؛

- الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة - بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام، وتعزيز الابتكار؛
- الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة - الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة - جعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة؛
- الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة - اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره؛
- الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة - الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة - تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وهناك إشارات محددة لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية - والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد إلى الغايات التالية:-

- 1.6 - ضمان حشد كبير للموارد من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإنمائي، من أجل توفير وسائل كافية ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لتنفيذ برامج وسياسات للقضاء على الفقر بجميع أبعاده.
- 2.3 - بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والمجتمعات المحلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمُدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والوظائف خارج نطاق المزارع.
- 5.7 - إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلاً عن الوصول إلى الملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من الممتلكات والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية.
- 6.3 - بحلول عام 2030، تحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث، والقضاء على الإغراق وتقليل إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة، وخفض نسبة المياه العادمة غير المعالجة إلى النصف وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن على مستوى العالم.
- 7.1 - بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة.
- 7.2 - بحلول عام 2030، زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي.
- 9.4 - بحلول عام 2030، ترقية البنية التحتية والصناعات المعدلة لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التقنيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، مع اتخاذ جميع البلدان إجراءات وفقاً لقدرات كل منها.
- 9.6 - تسهيل تطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والتقني للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 9.7 - دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق ضمان بيئة سياسات مواتية، من بين أمور أخرى، للتنويع الصناعي وإضافة القيمة للسلع الأساسية.
- 10.9 - تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول ذات الحاجة الماسة إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.
- 11.4 - تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي للعالم.
- 11.8 - دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي.
- 12.2 - بحلول عام 2030، تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.
- 12.5 - بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من توليد النفايات من خلال المنع والتقليل وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.
- 12.6 - تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير الخاصة بها.

- 15.3 - بحلول عام 2030، مكافحة التصحر، واستعادة الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي لتحقيق عالم خالٍ من تدهور الأراضي.
- 17.9 - تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات الفعال والموجه في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سترتكز الاستدامة المحددة في إدارة الموارد التي أكد عليها نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية على القيم الأساسية التالية:

- الطاقة والمعادن كخدمة للنظام البيئي؛
- استرداد شامل لجميع القيمة؛
- الإدارة الشاملة وتطوير أحواض الطاقة في أفريقيا؛
- صفر نفايات - صفر أضرار؛
- صلات وثيقة بأمن الغذاء والماء والطاقة.

4. رؤية أفريقيا للتعدين

اعتمد رؤساء الدول في قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2009، عقب اجتماع أكتوبر 2008 للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المعدنية، رؤية أفريقيا للتعدين، التي تتمثل في "الاستغلال الشفاف والمنصف والأمثل للموارد المعدنية لدعم النمو المستدام على نطاق واسع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية". إنها استجابة أفريقيا الخاصة لمعالجة التناقض المتمثل في ثروة معدنية هائلة موجودة جنباً إلى جنب مع فقر سائد ومنتشر!!. ويُقصد بمصطلح "التعدين" كافة الموارد الطبيعية بالكامل من ثروات الأرض، مثل المعادن والنفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة والمياه، ويتضمن الموارد الثانوية (بشرية المنشأ) وكذلك الموارد الأولية.

وتتسم رؤية أفريقيا للتعدين بالشمول، وتدعو إلى التفكير خارج "صندوق التعدين". ووفقاً لذلك، فالأمر لا يتعلق فقط بتحسين أنظمة التعدين من خلال التأكد من تحسين الإيرادات الضريبية من التعدين ومن الإنفاق الجيد للمداخيل، على الرغم من الأهمية الواضحةلذلك، بل يتعلق أيضاً بدمج أفضل للتعدين ككل في سياسات التنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وتمثل "رؤية أفريقيا للتعدين" التنمية المستدامة للثروات المعدنية في القارة الأفريقية من خلال رؤية لبناء صناعة بالسمات التالية:

- تحركها المعرفة، وتساهم في النمو والتنمية على نطاق واسع؛
- ترتكز على الاستدامة وشمولية أصحاب المصلحة والحكم الرشيد؛
- تتأسس على التنويع الاقتصادي والمسؤولية البيئية والابتكار والحيوية؛
- تركز على تعظيم المحتوى المحلي والروابط الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة؛
- تحسن إدارة الموارد على المستويات التجارية والمستويات صغيرة الحجم (الأعمال الحرفية)؛
- تستغل إمكانات التعدين الحرفي والتعدين صغير الحجم؛
- تقدر على المنافسة في أسواق رأس المال الوطنية والقارية والدولية؛
- تكتسب وتحتفظ بالترخيص الاجتماعي للعمل والتشغيل؛
- تدمج وتطبق المسؤولية والمساءلة الاجتماعية من خلال المحتوى المحلي.

وعلى وجه الخصوص، تبحث رؤية أفريقيا للتعدين في تعظيم الفوائد من خلال الإدارة الحصيفة لما يلي:

- المحتوى المحلي؛
- القيمة عند المصدر بما في ذلك المشاركة في رأس المال؛
- تنمية القدرات الوطنية والإقليمية (الأصول غير الملموسة / رأس المال البشري)؛
- تحسين قيمة الموارد؛
- البنية التحتية المادية؛
- إضافة القيمة عند المنتهى؛

- إضافة القيمة عند المبتدى؛
- تطوير التكنولوجيات والمنتجات.

ولتحقيق الرؤية المشتركة، يلزم التدخل بشأن النقاط الحرجة التالية:

- توفر توصيف وتقدير كمي وتصنيف جيدين للموارد والبيانات المتعلقة بها؛
- القدرة على التفاوض بشأن العقود العادلة التي تؤدي إلى تراخيص اجتماعية مستقرة للعمل؛
- الحوكمةالجيدة؛
- القدرة على خلق وإدارة المشاركة العادلة في ازدهار الموارد؛
- تطوير البنية التحتية؛
- اشتمال التعدين الحرفي وصغير الحجم؛
- تطوير السياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بقطاع التعدين؛
- القدرة على خلق المزيد من القيمة المضافة من خلال تثمين وتحويل الطاقة والموارد المعدنية.

ومما لا شك فيه أن إنشاء نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية كنظام قاري، يتماشى بشكل خاص مع رؤية أفريقيا للتعدين.

5. الرؤية القُطرية للتعدين والسياسات المتعلقة بالموارد(CMV)

الغرض من الرؤية القُطرية للتعدين والسياسات الخاصة بالموارد هو المساعدة في تبني رؤية أفريقيا للتعدين على المستوى الوطني من خلال عملية استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل صياغة رؤية مشتركة حول كيفية تمكن إدارة المعادن من تعزيز التنمية واسعة النطاق والتحول الهيكلي لبلدانهم.

ويجب تصميم الرؤية القُطرية للتعدين وسياسات المعادن المتوافقة مع رؤية أفريقيا للتعدين كمكونات أساسية للجهود الوطنية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكل بلد. ولا يُقصد من رؤى التعدين القُطرية أن تحل محل السياسات القطاعية للموارد الوطنية.

تتطلب عملية الرؤية القُطرية للتعدين في كل دولة فهماً جيداً للتحديات التي تواجه قطاع الصناعات الاستخراجية؛ وتقديراً للجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي في إنتاج الموارد المعدنية وموارد الطاقة فضلاً عن الديناميكيات الاجتماعية الناشئة عنها؛ وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وأدوارها المحتملة؛ ومناقشة صادقة وواقعية للعوامل الهيكلية والتمكينية التي يمكن أن تدعم أو تعيق تحقيق الرؤية.

6. نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية (GMIS)

تم وضع استراتيجية نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنيةمن قبل المركز الأفريقي للتنمية المعدنية (AMDC) لتسهيل تعزيز إنتاج وإدارة ونشر المعلومات الجيولوجية والمعدنيةاللازمة لأفريقيافيما يتعلق بالعديد من المسائل المتعلقة بالتطبيقات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهامة.

ولزمن طويل، تم تحديد نقص المعلومات الجيولوجية والجغرافية المكانية كعائق رئيسي أمام قدرة الدول الأفريقية على تعظيم إمكانات ثرواتها المعدنية. وقد أدت هذه الفجوات في المعلومات إلى وضع البلدان الأفريقية في مواقف الضعف عند التفاوض بشأن العقودوعندما تتعلق الأمور بتخطيط استخدام الأراضي،أووضع استراتيجيات لاستغلال المعادن،أوتطوير البنى التحتية.

ويتكون نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية من منظمات المسح الجيولوجي الأفريقية (GSOs) والجامعات والوكالات الوطنية ودون الوطنية الأخرى ذات الوظائف الجيولوجية، والقطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني التي تقوم بتوليد المعلومات الجيولوجية أو الاحتفاظ بها أو استخدامها، إلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز التميز والمؤسسات والمبادرات الدولية الأخرى التي تتولى أو تدعم توليد المعلومات الجيولوجية أو إدارتها أو مشاركتها. وتشكل كل هذه الكيانات معاً وأنشطتها وبياناتها النظام المقصود.

وجدير بالذكر أن نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية سيوفر مجالاً للتصنيف والمصطلحات المنسقة التي يمكن أن يستخدمها نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية لتعزيز مساهمة المعلومات الجيولوجية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة عبر سلسلة القيمة المعدنية. ومن المؤكد أن تطبيق نظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية في جميع أنحاء أفريقيا مع استخدام المعلومات المتسقة التي يتم إنشاؤها بواسطة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية لمشاريع التعدين والطاقة سيعزز تحقيق التنمية واسعة النطاق.

7. تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (UNFC)

تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد هو نظام تصنيف للتنمية المستدامة للطاقة والموارد المعدنية.

ويُطَبَق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمواردعلى موارد الطاقة بما في ذلك النفط والغاز ؛ والطاقة المتجددة؛ وموارد الوقود النووي؛ والمعادن؛ومشاريع الحقن للتخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون؛ والموارد بشرية المنشأ مثل الموارد الثانوية المعاد تدويرها من المخلفات والنفايات.

وتتمثل التحديات الناشئة في هذه القطاعات في تطوير وإنتاج الطاقة والمواد الخام، اللازمين لأعداد متزايدة من السكان، بشكل مستدام وصديق للبيئة ومتعادل من حيث الثر الكربوني. وتمثل الابتكارات في الإنتاج والاستهلاك والنقل تحدياً أساسياً لكيفية عمل قطاعي الطاقة والمواد اليوم. ويمكن لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد،كأداة فريدة لتنسيق إطار السياسات والرقابة الحكومية والعملية التجارية الصناعية والتخصيص الفعال لرأس المال، إدارة الموارد الطبيعية اللازمة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع وتحقيق مبتغيات أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، في مبادئه الأساسية، الإدارة الشاملة لجميع الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية وجوانب عدم اليقين لمشاريع الطاقة والمعادن. يمكن لنموذج نضج المشروع وتطور الموارد الخاص بتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمواردأن يزيل المخاطر عن المشاريع من حالات الفشل المكلفة وبالتالي حماية الاستثمارات. وهذا التصنيف يدمج بشكل كاملالاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاستعداد التكنولوجي المطلوب لإدخال مشاريع موارد الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة إلى السوق.

للمساعدة في تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد بشكل موحد في جميع أنحاء العالم، تم تضمين مبادئ توجيهية بشأن متطلبات كفاءة الموظفين العاملين في النظام. ومع ذلك، فإن تطبيقتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد يحتاج إلى تكييفه للاستخدام على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

تتم هيكلة المبادئ الأساسية فيتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمواردلدفع رؤيةأفريقيا للتعدينلبناء صناعات معدنية ووصناعات طاقة مدفوعة بالمعرفة في أفريقيا يمكنها أن تسهم في النمو والتنمية على نطاق واسع. ويرتبط تركيز تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمواردعلى أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية المرتبطة بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية ارتباطاً وثيقاً بدعوة رؤية أفريقيا للتعدين إلى الاستدامة والحكم الرشيد.

كما يرتبط التطلع إلى المرونة في صناعة الطاقة والمعادن بتطوير التنويع والحيوية كما هو مطلوب فيرؤيةأفريقيا للتعدين،وقد حث تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للمواردعلى مثل هذا النهج لمواجهة دورات "الازدهار والكساد" المتكررة الشائعة في الصناعة. ويرتبط هذا أيضاً بتعظيم الروابط الاجتماعية والاقتصادية المحلية والإقليمية وتحسين إدارة الموارد على المستويات التجارية والصغيرة بما في ذلك تعزيز التعدين الحرفي وصغير الحجم.

ويوفرتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، عند تطبيقه في سياقرؤيةأفريقيا للتعدينوأهداف التنمية المستدامة، الفرصة لإعادة تحديد الطريقة التي يمكن بها إدارة الموارد بشكل أكثر فعالية لتعظيم فوائدها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولكي يحدث ذلك، يجب أن تعمل السياسات واللوائح وابتكارات العمليات التجارية للشركات والتمويل معاً بمزيد من الانسجام والتفاهم.

8. نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد .(UNRMS)

بالنظر إلى نطاق الإدارة المستدامة للموارد وترابطها، يجري الآن توسيع نطاق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد ليصبح نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد. وسيبقى تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد في الصميم باعتباره إطار التصنيف، بينما ستوفر نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد مجموعة أدوات للتطوير المنهجي لكل مشروع عبر الزمن، سواء كان يشمل مورداً واحداً أو تركيبة من موارد مختلفة، لضمان قدرته على المساهمة في التنمية المستدامة "لازدهار كوكب الأرض وسكانه" كما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويسعى نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد، من خلال نهج نظامي للإدارة المستدامة للموارد، إلى تمكين تكامل أكثر إحكاماً للسياسات، وخاصة برنامج التنمية المستدامة لبلد أو شركة ما إلى مستوى تنفيذ المشروع. ولا شك أن مثل هذا التكامل، إذا تحقق، سيحدث تحولاً أساسياً في مشهد إدارة الموارد، مع ظهور أنماط مثل:

- مركزية الموارد، إدارة دورة حياة الموارد؛
- تمركز القيمة واكتشاف الموارد الاقتصادية واستهداف العوائد الاجتماعية والبيئية؛
- التركيز على الخدمة أو العملاء، الابتعاد عن النمط المتبع في السلع؛
- ضمان التوريد والحرجية، ودراسة الاحتياجات الاستراتيجية.

ويساهم كل مما سبق في الانتقال في إدارة الموارد من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، حيث يتم الاحتفاظ بجميع الموارد سواء كانت أولية أو ثانوية إلى أقصى حد ممكن داخل حدود النظام مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل النفايات وصولاً إلى نقطة "صفر نفايات".

وفي حين أن المكاسب الاقتصادية والأرباح التشغيلية مهمة دون شك،فإنها يجب ألا تكون المحرك الرئيسي للنموذج الجديدلإدارة الموارد. إذ يجب أن تتبع الأرباح نتائج اجتماعية وبيئية جيدة،وهذه ليست وجهة نظر راديكالية. لقد تم بناء العديد من شركات الأعمال على أسس مماثلة لمدة قرن من الزمان أو أكثر.

واستناداً إلى التفكير البسيط القائم على المبادئ الأوليةلتحديد الافتراضات الحالية، وتحليل المشكلة في مبادئها الأساسية ثم وضع حلول جديدة قائمة على المعرفة، يمكن تحديد بعض النهجوالأساليب الأساسية لإدارة الموارد بسهولة. ويتضمن هذا النهج، الذي يجب تنفيذه على مستوى أي مشروع، على سبيل المثال لا الحصر:

- الاسترداد الشامل للموارد، الفرضية الأساسية التي مفادها أنه يجب تقليل آثار أقدام المشروع إلى الحد الأدنى من خلال استعادة جميع القيم، بما في ذلك المنتجات المشتركة والمنتجات الثانوية وفوائد النظام البيئي؛
- الحركة الدائرية، لتشمل جميع الإجراءات لضمان بقاء المواد الخام ضمن الحدود التي حددتها متطلبات مثل " التقليل، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير"؛
- لا ضرر ولا نفايات، التحرك نحو تحقيق أقصى قدر من السلامة للناس والبيئة والقضاء على جميع النفايات.

وعلى الرغم من أن الأدوار الحاسمة لكفاءة استخدام الموارد، والدوران، وتقليل النفايات يتم دراستها والإبلاغ عنها بشكل جيد، فإن نظام الأمم المتحدة لإدارة المواردسيدعم تنفيذ هذه الأهدافمن خلال مجموعة شاملة من الأدوات.

9. الإطار العام لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية الأفريقية

يتم تطبيق نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية الأفريقية وتنفيذه بالتزامن مع:

- رؤية أفريقيا للتعدين التيتوفر إطاراً شاملاً لصناعة الطاقة والمعادن للمساهمة بشكل أفضل في النتائج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في أفريقيا.
- أجندة 2063، التي تدعو إلى أفريقيا مزدهرة، على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة؛
- الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة التي تحث على تعزيز الازدهار مع حماية كوكب الأرض؛
- المبادئ والتعاريف والمواصفات العامة والمواصفات القطاعية والمبادئ التوجيهية الخاصة بتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد.

ويظهر الإطار العام لنظام تصنيف وإدارةالموارد المعدنية والطاقة الأفريقية والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد الموجود في إطار رؤية أفريقيا للتعدين وجدول أعمال 2063 و 2030 في الشكل A1. في حين أن رؤية أفريقيا للتعدين وجدول أعمال 2063 والأجندة العالمية 2030 توفر الإطار الشامل لتطبيق نظام إدارة وتصنيف الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، يمكن استخدام التعريفات العامة التالية:

- نظام تصنيف وإدارةالموارد المعدنية والطاقة الأفريقية لإدارة الموارد الإقليمية والوطنية؛
- القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد للإفصاح العام.

الشكل A1. الهيكل العام لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية – والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

10. الاصطلاحات اللغوية المستخدمة في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية – والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

سيتم تطبيق الاصطلاحات اللغوية التالية في إطار هذه الوثيقة:

- تستخدم كلمة "يجب" عندما يكون الحكم إلزامياً؛
- تستخدم كلمة "ينبغي" عندما يكون الحكم مفضلاً؛
- تستخدم كلمة " يمكن" حيثما تكون البدائل مقبولة على قدم المساواة.

وفي هذه الوثيقة، ما لم يُنص على خلاف ذلك أو يتطلب المحتوى غير ذلك، فإن التعبير الذي يشير إلى أي نوع اجتماعي يشمل الأنواع الأخرى.

الجزء الثاني ـ نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية (AMREC)

1. المجال

يسهل النظام الأفريقي لتصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الإدارة الشاملة للموارد لأفريقيا، مع التركيز على ست وظائف أساسية وهي :

- وضع سياسات واستراتيجيات موارد تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة و رؤية أفريقيا للتعدين؛
- نظام إدارة الموارد الحكومية / الصناعية؛
- إدارة عمليات الأعمال التجارية في الصناعة
- تخصيص رأس المال (اقتصادي)
- بناء القدرات والكفاءات (الموارد البشرية والمؤسسية)
- الحصول على الرخصة الاجتماعية والحفاظ عليها لتفعيل المساءلة الاجتماعية ودمجها وتنفيذها

الشكل B1 : سلسلة القيمة الخاصة بإدارة الموارد

وتتضمن سلسلة قيمة إدارة الموارد، المتوافقة مع نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، خمسة جوانب على النحو الموضح في الشكل **B1** (صادر عن البنك الدولي)

وهي تغطي (1) إنشاء إطار قانوني ينقل ويفرض الحقوق للمستثمرين ضمن سياسة واسعة لتنمية الموارد المملوكة للقطاع العام؛ (2) التنظيم المؤسسي للقطاع وخاصة تنظيم ومراقبة العمليات من أجل الصالح العام؛(3) تصميم وتحصيل الضرائب والريوع جنباً إلى جنب مع الترويج للمحتوى المحلي؛ (4) إدارة الإيرادات وتوزيعها؛ (5) تنفيذ سياسات التنمية المستدامة.

التطبيق المبسط لنموذج الإطار أعلاه سيفيد أصحاب المصلحة من خلال معالجة ثلاثة عوامل فنية تسهم فيما يمكن أن نسميه "لعنة الموارد"، وهي:

1. تقلب الإيرادات؛
2. ما يُطلق عليه "الداء الهولندي"؛
3. استنفاد الموارد.

وبالإضافة إلى العوامل الفنية التي تساهم في النتائج السلبية لتنمية الموارد، فإن العوامل السياسية قد تلعب أيضاً دوراً إذا لم يتم التخفيف من آثارها.

2. تصنيف وإدارة المشاريع

يتماشى تصنيف المشاريع داخل نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية مع تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (الشكل B2)، بينما تتماشى إدارة الموارد مع سلسلة قيمة إدارة الموارد. وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد يمكن مراجعته أو تحديثه عند الضرورة من خلال الاجتماع السنوي لفريق الخبراء المعني بإدارة الموارد التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE). وستنظر مجموعة عمل نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية في هذه التحديثات وتقوم بتكييفها حسب الضرورة، بما يتماشى مع رؤية أفريقيا للتعدين، وذلك من أجل التحديثات اللاحقة للنظام.

3. التطبيق

نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية قابل للتطبيق على ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- الموارد المعدنية[1] - الصلبة والسائلة؛

[1]التعريف الجيولوجي الدقيق لهذه الموارد لا يُطبق هنا

- الموارد البترولية؛
- الطاقة المتجددة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية.

4. هيكلية النظام

يشتمل نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية على تصنيف وإدارة الموارد الطبيعية، كما يوفر تمييزاً واضحاً بين:

- مباديء نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية (تعريفات)؛
- مواصفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية (قواعد ملزمة)؛
- الخطوط الإرشادية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنيةوالطاقةالأفريقية (إرشادات غير إلزامية وأفضل الممارسات).

ويستخدم المصطلح "إلزامي" في سياق الاستخدام المتسق المفترض لهذا النظام على النحو الموصى به من قبل الاتحاد الأفريقي، أي أنه إذا تم اعتماد نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية للاستخدام، فإن مواصفاته ستكون إلزامية للاستخدام في عموم أفريقيا.

5. مباديء نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

يتم عرض المباديء رفيعة المستوى لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية في الأقسام التالية:-

5.1 الفئات الرئيسية والفئات الفرعية

نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية كنظام قائم على تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، هو نظام قائم على مبادئ عامة. يتم تصنيف الموارد فيه وفقاً للمعايير المحورية الثلاثة التالية:

- E (المحور- E) : الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛
- F (المحور- F) : حالة المشروع الميداني وجدواه؛
- G (المحور- G): المعرفة الجيولوجية / والثقة في التقديرات.

تحدد المجموعة الأولى من الفئات (المحور-E) درجة تفضيل الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في إثبات الجدوى التجارية للمشروع، بما في ذلك الاعتبارات الخاصة بأسعار السوق والشروط القانونية والتنظيمية والتعاقدية ذات الصلة. والمجموعة الثانية (المحور - F) تحدد مستوى نضج الدراسات والالتزامات اللازمة لتنفيذ المشاريع. أما المجموعة الثالثة من الفئات (المحور - G) فتحدد مستوى الثقة في التقديرات. وتكوّن تركيبات من هذه المعايير نظاماً ثلاثي الأبعاد (الشكل B2).

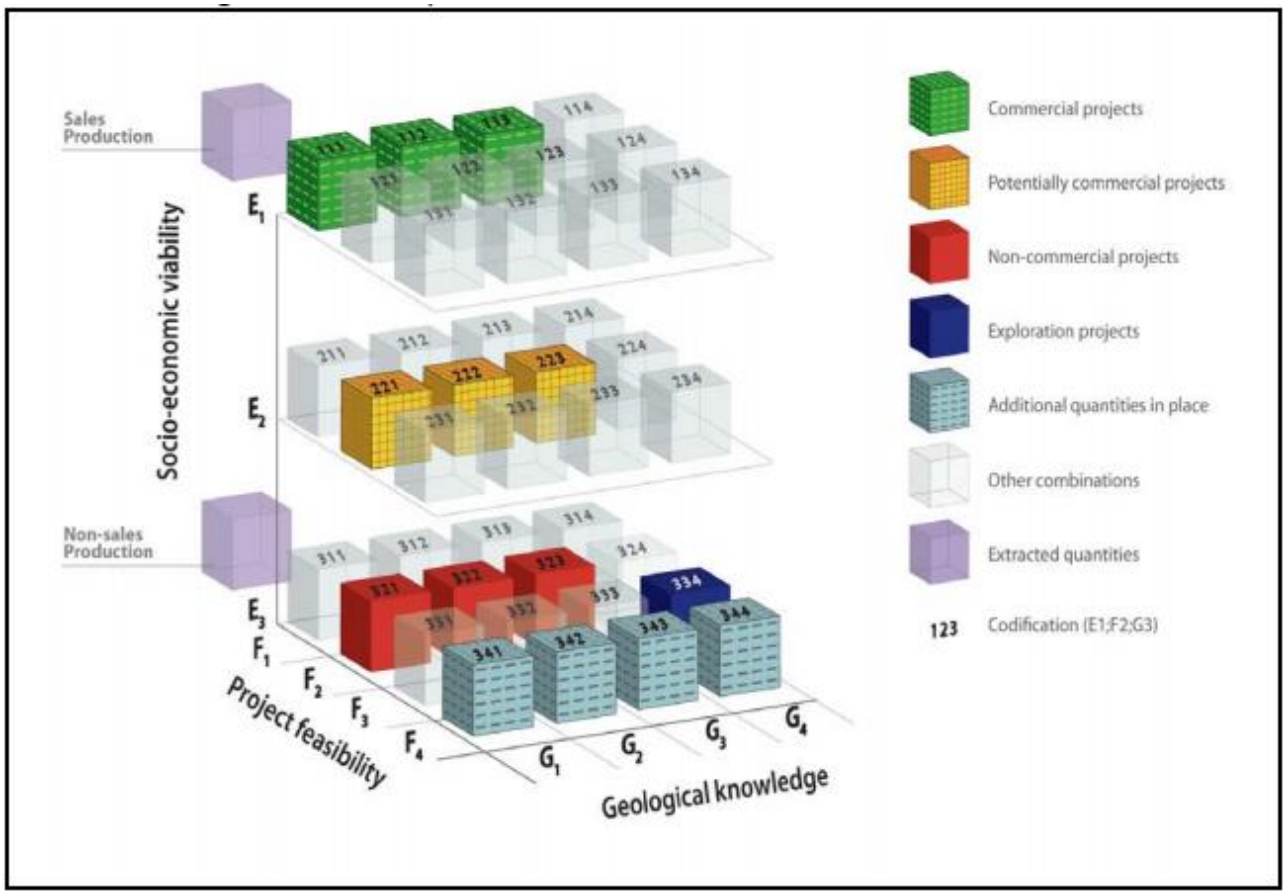

الشكل B2 فئات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية وأمثلة لها

5.2. تعريف الفئات والشروح الداعمة

تستند تعريفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية إلى تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد، ومفصلة خصيصاً للسياق الأفريقي.

5.2.1. الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

كما هو مبين في الجدولB1 ، يتم تمييز تقدم المَوْرِد على (المحور-E) في ثلاثة مستويات في الإنتاج أو الجدوى التجارية، من المستوى 3 الذي يمثل(حالة منخفضة) إلى المستوى 1 الذي يمثل(حالة مرتفعة)

الجدول B1 الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (المحور- E)

الفئة	التعريف	الشرح الداعم
E1	تم التأكد من أن التنمية ذات جدوى اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً.	التنمية ذات جدوى اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً على أساس ظروف السوق الحالية والافتراضات الواقعية لظروف السوق المستقبلية. وقد تم استيفاء جميع الشروط اللازمة أو أن هناك توقعات معقولة بأن جميع الشروط اللازمة سيتم الوفاء بها في غضون إطار زمني معقول، ولا توجد عوائق أمام تسليم المواد الخام أو الطاقة إلى السوق. ولا تتأثر الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بظروف السوق المعاكسة قصيرة الأجل شريطة أن تظل التوقعات طويلة الأجل إيجابية.
	من المتوقع أن تصبح التنمية ذات جدوى اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في المستقبل المنظور.	لم يتم التأكد بعد من أن التنمية مجدية اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، ولكن على أساس الافتراضات الواقعية للظروف المستقبلية، هناك احتمالات معقولة للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المستقبل المنظور.

E2		
E3	لا يُتوقع أن تصبح التنمية مجدية اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في المستقبل المنظور، أو أن التقييم لا يزال في مرحلة مبكرة جداً لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	على أساس الافتراضات الواقعية للظروف المستقبلية، يُعتبر حالياً أنه لا توجد آفاق معقولة للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المستقبل المنظور؛ أو، لا يمكن تحديد الجدوى الاقتصادية للاستخراج بسبب عدم كفاية المعلومات. يتم أيضاً تضمين التقديرات المرتبطةبالمشاريع التي من المتوقع تطويرها، ولكنها لن تكون متاحة للبيع.

5.2.2. حالة المشروع الميداني وجدواه

يتم التمييز بين حالة المشروع الميداني وجدواه (المحور F) في 4 مراحل لتقدم الموارد،حيث F4 هي الأدنى وF1هي الأعلى في الإنتاج أو الجدوى الفنية الكاملة (الجدول B2)

الجدول B2 حالة المشروع الميداني وجدواه، المحور F.

الفئة	التعريف	الشرح الداعم
F1	تم التأكد من جدوى مشروع تطوير.	يجري التطوير حالياً أو تم الانتهاء من الدراسات التفصيلية الكافية لإثبات جدوى التطوير.
F2	تخضع جدوى الإنتاج من خلال مشروع محدد لمزيد من التقييم.	تقدم الدراسات الأولية لمشروع محدد دليلاً كافياً على إمكانية التطوير مما يبرر إجراء مزيد من الدراسة. وقد يلزم الحصول على بيانات و / أو دراسات إضافية لتأكيد جدوى التطوير.
F3	لا يمكن تقييم جدوى مشروع تطوير بسبب محدودية البيانات الفنية.	تشير الدراسات الأولية جداً لمشروع محدد ما (على الأقل من الناحية المفاهيمية) أو مشروع محتمل، إلى الحاجة إلى الحصول على مزيد من البيانات أو الدراسة من أجل تقييم الجدوى المحتملة للتنمية.
F4	لم يتم تحديد أي مشروع تطوير.	الكميات المتبقية لن يتم تطويرها بواسطة أي مشروع محدد حالياً.

5.2.3. المستوى العام للمعرفة / الثقة في التقديرات

كما هو مبين في الجدولB3 ،يتم تمييز مستوى المعرفة الجيولوجية (المحورG)إلى 4 مستويات، حيث يمثل G4 أقلها ويمثل G1 أعلاها من حيث مستوى الثقة والتأكد.

الجدول B3 مستوى المعرفة الجيولوجية / الثقة في تقديرات الموارد، المحورG

الفئة	التعريف	الشرح الداعم
G1	يمكن تقدير الكميات المرتبطة بالمشروع بمستوى عالٍ من الثقة بناءً على أدلة مباشرة.	يمكن تصنيف الكميات بشكل منفصل على أنها G1 و G2 و / أو G3 (جنباً إلى جنب مع الفئاتE و F المناسبة)، بناءً على مستوى الثقة في التقديرات (ثقة عالية ومتوسطة ومنخفضة، على التوالي) وذلك تأسيساً على أدلة مباشرة.

الفئة	التعريف	الشرح الداعم
G2	يمكن تقدير الكميات المرتبطة بالمشروع بمستوى معتدل من الثقة.	وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف الكميات على أنها نطاق من عدم اليقين كما ينعكس إما في (1) ثلاثة سيناريوهات قطعية محددة (حالات منخفضة وأفضل وعالية) أو (2) تحليل احتمالي يتم من خلاله اختيار ثلاث نتائج (P90 و P50 و P10) [2]. وفي كلا المنهجين (نهج "السيناريو" و "التحليل الاحتمالي")، يتم تصنيف الكميات بعد ذلك على المحور G على أنها G1 و G1 + G2 و G1 + G2 + G3 على التوالي.
G3	يمكن تقدير الكميات المرتبطة بالمشروع بمستوى منخفض من الثقة.	وفي جميع الحالات، تكون كميات الإنتاج المحتملة هي تلك المرتبطة بمشروع محدد . **تعليقات اضافية:** يعكس المحور G مستوى الثقة في إمكانية تحصيل الكميات. وبالتالي، فإن فئات المحور G تهدف إلى بيان جميع أوجه عدم اليقين الهامة التي تؤثر على الكميات المقدرة التي يتوقع أن ينتجها المشروع. وتشمل أوجه عدم اليقين كلاً من تغاير وكفاءة طريقة الإنتاج (عند الاقتضاء). وعادة، سوف تتراكب أوجه عدم اليقين المختلفة لتوفير مجموعة كاملة من النتائج المحتملة. وفي مثل هذه الحالات، يجب أن يعكس التصنيف ثلاثة سيناريوهات أو نتائج تعادل G1 و G1 + G2 و G1 + G2 + G3.
G4	الكميات المقدرة المرتبطة بمشروع محتمل، تستند أساساً إلى أدلة غير مباشرة.	المشروع المحتمل هو المشروع الذي يعتمد فيه وجود كميات ذات اهتمام اجتماعي وبيئي واقتصادي في المقام الأول على أدلة غير مباشرة ولم يتم تأكيده بعد. وستكون هناك حاجة لمزيد من البيانات والتقييم للتأكيد. وعندما يتم تقديم تقدير واحد،فيجب أن يمثل النتيجة المتوقعة. وهناك تقسيم فرعي إضافي اختياري آخر، يمكن مقارنته بفئات G1 / G2 / G3،ويتم تناوله من خلال استخدام الفئات الفرعية (G4.1 و G4.2 و G4.3) على النحو المبين في المواصفة (R) لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية . بالإضافة إلى ذلك، يوصى بتقييم وتوثيق الفرصة المحتملة بأن الكميات المُتوقعة سوف تؤدي في النهاية إلى مشروع تجاري.

5.3. تعريف الفئات الفرعية

5.3.1. المحور– E الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

الفئات الفرعية للمحور E ، التنوع الاجتماعي والاقتصادي، موضحة في الجدول B4

الجدول B4، الفئات الفرعية للمحور E.

الفئة	الفئة الفرعية	تعريف الفئة الفرعية
E1	E1.1	التنمية ذات جدوى اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً على أساس الظروف الحالية والافتراضات الواقعية لظروف السوق المستقبلية.

[2] حيث تعني P90 أن هناك احتمال بنسبة 90٪ بأن كمية الإنتاج الفعلية سوف تتجاوز هذا التقدير. وبالمثل، تعكس P50 وP10 احتمال 50 في المائة و 10 في المائة على التوالي بأن كمية الإنتاج الفعلية ستتجاوز التقدير.

الفئة	الفئة الفرعية	تعريف الفئة الفرعية
	E1.2	التنمية ليست مجدية اجتماعياً وبيئياً واقتصادياًعلى أساس الظروف الحالية والافتراضات الواقعية للظروف المستقبلية، ولكنها أصبحت مجديةً من خلال الإعانات الحكومية و / أو اعتبارات أخرى.
E2	E2.1	تم تأكيد الجدوى الاجتماعية والبيئية، أو بناءً على افتراضات واقعية للظروف المستقبلية، هناك احتمال كبير بتأكيد الجدوى الاجتماعية والبيئية في المستقبل المنظور.
	E2.2	لم يتم تأكيد الجدوى الاجتماعية والبيئية، بناءً على افتراضات واقعية للظروف المستقبلية، ولكن هناك يقين معقول بأن الجدوى الاجتماعية والبيئية سيتم تأكيدها في المستقبل المنظور.
E3	E3.1	هناك كميات متوقع إنتاجها، ولكنها لن تكون متاحة للبيع للاستخدام التجاري المباشر، بالأغراض التطوير.
	E3.2	لا يمكن بعد تحديد الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بسبب عدم كفاية المعلومات.
	E3.3	على أساس الافتراضات الواقعية للظروف المستقبلية، يعتبر حالياً أنه لا توجد احتمالات معقولة للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في المستقبل المنظور.

5.3.2. المحور - F حالة المشروع الميداني وجدواه

الفئات الفرعية للمحورF ، حالة المشروع الميداني والجدوى موضحة في الجدول.B5

الجدول B5،الفئات الفرعية للمحور - F

F1	F1.1	التنمية جارية حالياً.
	F1.2	تم الالتزام بصناديق رأس المال وتنفيذ التطوير جار.
	F1.3	تم الانتهاء من الدراسات لإثبات جدوى التنمية.
F2	F2.1	أنشطة المشروع جارية لتبرير التطوير في المستقبل المنظور.
	F2.2	أنشطة المشروع متوقفة و / أو حيثما يكون هناك تأخير كبير في تبرير التنمية التجارية.
	F2.3	لا توجد خطط حالية لتطوير أو الحصول على بيانات إضافية حالياً بسبب الإمكانيات المحدودة.
F3	F3.1	حيث حددت الدراسات الخاصة بالموقع التطوير المحتمل بثقة كافية لتبرير إجراء مزيد من الاختبارات.
	F3.2	حيث تشير الدراسات المحلية إلى إمكانية التطوير في جزء معين من منطقة ما، ولكنها تتطلب الحصول على المزيد من البيانات و / أو التقييم من أجل الحصول على ثقة كافية لضمان إجراء مزيد من الاختبارات.

F4	F3.3	في المرحلة المبكرة من الدراسات، حيث يمكن استنتاج الظروف المواتية للتنمية المحتملة في منطقة ما من واقع الدراسات الإقليمية.
	F4.1	التكنولوجيا اللازمة قيد التطوير النشط، بعد دراسات تجريبية ناجحة، ولكن لم يتم إثبات جدواها من الناحية الفنية لمشروع ما أو مشروع محتمل.
	F4.2	جاري البحث عن التكنولوجيا اللازمة، ولكن لم يتم الانتهاء من الدراسات التجريبية الناجحة.
	F4.3	التكنولوجيا اللازمة ليست قيد البحث أو التطوير حالياً.

5.3.3 المحور – G المستوى العام للمعرفة / الثقة في التقديرات

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد التعبير عن مدى معين من عدم اليقين للكميات المصنفة على المحور G على أنها G4، على سبيل المثال مشاريع الاستكشاف. وفي مثل هذه الحالات، يتم تطبيق المواصفات التالية (الجدول B6):

الجدول B6الفئات الفرعية للمحور - G

G4	G4.1	تقدير منخفض للكميات.
	G4.2	مقدار إضافي إلى G4.1 مثل G4.2 + G4.1 يعادل أفضل تقدير للكميات.
	G4.3	مقدار إضافي إلى G4.2 + G4.1 مثل G4.3 + G4.2 + G4.1 يعادل تقديراً عالياً للكميات.

يجب أن تعكس الفئة G4، عند استخدامها بمفردها، أفضل تقدير وتساوي.G4.2 + G4.1 ، وعند استخدام الفئة G4، يجب إعطاء احتمال تأكيد الكمية.

5.4. تعريف مشروع الموارد

المشروع عبارة عن تطوير محدد أو عملية توفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ولصنع القرار. وفي المراحل المبكرة من التقييم، بما في ذلك الاستكشاف، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفاهيم، في حين سيتم تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير. وفي حالة عدم إمكانية تحديد أي تطوير أو عملية حالياً لمورد معين أو جزء منه، استناداً إلى التكنولوجيا الحالية أو التكنولوجيا قيد التطوير حالياً، يتم تصنيف جميع الكميات المرتبطة بهذا المورد (أو جزء منه) في الفئة F4.

5.5. التصنيفات والتصنيفات الفرعية

يتم تعريف تصنيف ما بشكل متفرد بواسطة الاختيار من بين كل من المعايير الثلاثة لتركيبة معينة من فئة أو فئة فرعية (أو مجموعات من الفئات / الفئات الفرعية). ونظراً لأن الرموز أو الأكواد يتم اقتباسها دائماً بنفس التسلسل (مثل E؛ F؛ G)، فيمكن إسقاط الأحرف والاحتفاظ بالأرقام فقط. ثم يصبح الرمز الرقمي الذي يحدد تصنيفاً ما متطابقاً في جميع اللغات باستخدام الأرقام الهندية أو العربية.

وعلى الرغم من عدم وجود قيود صريحة على التركيبات الممكنة للفئات أو الفئات الفرعية E و F وG ، فإن عدداً محدوداً فقط سيكون بشكل عام قابلاً للتطبيق. وبالنسبة للتركيبات الأكثر أهمية (التصنيفات والتصنيفات الفرعية)، يتم توفير بطاقات تسمية محددة كدعم للرمز الرقمي، كما هو موضح في الجدولين B6 وB7.

وكما هو مبين في الجدولين B7 وB8 ، يتم تصنيف الكميات الإجمالية المقدرة في تاريخ معين من حيث ما يلي:

(أ) الكميات المنتجة التي تم بيعها أو التي كان لها استخدام تجاري خلاف تطوير المشروع - الإنتاج التجاري.

(ب) الكميات المنتجة التي لم يتم بيعها - الإنتاج غير التجاري.

(ج) الكميات التي يمكن إنتاجها في المستقبل. وتشكل دراسات التقييم الفنية والتجارية القائمة على مشاريع محددة أساساًللتصنيف.

(د) الكميات المتبقية التي لم يطورها أي مشروع محدد.

(هـ) كميات الموارد المحتملة التي يمكن إنتاجها في المستقبل. وتشكل دراسات التقييم الفنية والتجارية القائمة على المشاريع المحتملة أساس التصنيف.

(و) الكميات المتبقية من سلعة ماولم يتم تطويرها من قِبل أي مشروع محتمل.

يمكن الحفاظ على التوازن المادي للكميات الإجمالية من خلال التطبيق الكامل للتصنيف.

وباستثناء الإنتاج السابق الذي ربما يكون قد تم قياسه، يتم دائماًتقدير الكميات، مع وجود درجة من عدم اليقين مرتبطة بالتقديرات. ويتم الإبلاغ عن عدم اليقين إما عن طريق اقتباس كميات منفصلة من مستويات الثقة المتناقصة (عالية، معتدلة، منخفضة) أو عن طريق إنشاء ثلاثة سيناريوهات أو نتائج محددة (تقديرات منخفضة وأفضل وعالية). إن سيناريو التقدير المنخفض يعادل بشكل مباشر تقدير عالي الثقة أي (G1)، في حين أن أفضل سيناريو تقديري يعادل توليفة من تقديرات الثقة العالية والثقة المعتدلة (G2 +G1) ويُعادل سيناريو التقدير المرتفع مجموعة تقديرات الثقة المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة(G3 + G2 + G1) . ويمكن تقدير الكميات باستخدام طرق قطعية أو احتمالية.

وحيثما يكون مناسباً، يتم تقسيم الكميات المعروفة التي يمكن إنتاجها في المستقبل إلى كميات يُتوقع بيعها وكميات يُتوقع إنتاجها ولكن لا يتم بيعها.

وقد يمكن إنتاج كميات في المستقبل من خلال مشاريع طارئةمتوقفة على شرط واحد أو أكثر لم يتم الوفاء به بعد. وتصنف المشاريع الطارئة إلى مشاريع من المتوقع أن تكون الظروف الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية مقبولة للتنفيذ (مشاريع تجارية محتملة) وأخرى غير ذلك (مشاريع غير تجارية). وفي الحالة الأولى، يكون سبب الطوارئ هو عدم نضج المشروع بشكل كافٍ للمضي قدماً في التطوير، والذي من شأنه أن يوفر الأساس للالتزام بإنتاج وبيع المنتج على نطاق تجاري. أما في الحالة الأخيرة،فلا يكون المشروع ولا الظروف الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية مجديين أو قابلين للاستمرار بما يكفي للإشارة إلى إمكانية معقولة للإنتاج التجاري والبيع و / أو الاستخدام في المستقبل المنظور. وقد تؤدي الكميات الإجمالية الموجودة إلى ظهور عدة مشاريع ذات حالات مختلفة.

5.6. تعريف التصنيفات

مشروع الموارد (تعدين، بترول، طاقة متجددة) –هو عملية محددة للتعدين أو البترول أو الطاقة المتجددة، توفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي واتخاذ القرار. ويتكون المشروع من نشاط محدد أو مجموعة أنشطة محددة، توفر الأساس لتقدير كل من التكاليف والإيرادات المحتملة المرتبطة بتنفيذه.

الجدول B7 مصفوفة ثنائية الأبعاد مع فئات المحورين E و F (أعلى) توضح التصنيفات والتصنيفات الفرعية كما في الجزء السفلي.

E1	E2	E3.1	E3.2	E3.3	
1					F1.1
2					F1.2
3					F1.3
	4				F2.1
	5		7		F2.2
		6		8	F2.3
			9		F3.1
			10		F3.2
			11		F3.3
				12	F4

الكود	التصنيف	التصنيف الفرعي
1	مشاريع تجارية	في الإنتاج

الكود	التصنيف	التصنيف الفرعي
2		معتمد للتطوير
3		مبرر للتطوير
4	مشاريع تجارية محتملة	التطويرمعلق
5		التطوير قيد الانتظار
6	إنتاج غير بيعي	
7	مشاريع غير تجارية	التطوير غير واضح
8		التطوير غير قابل للتطبيق أو غير ذي جدوى
9	مشاريع استكشاف	[فرصة متوقعة]، [مخطط استهدافي]
10		[استطلاع]، [استكشاف مبكر]
11		[على المستوى القاعدي][Grassroots]
12	كميات إضافية موجودة في المكان	

مشاريع تجارية –الاستخلاص الحالي أو المستقبلي من خلال عمليات تعدين / بترول / طاقة متجددة ذات جدوى تجارية. تم التأكد من أن المشاريع التجارية مجدية تقنياً واجتماعياً وبيئياً واقتصادياً.

1. **في الإنتاج:** تستخدمحيثما يقوم المشروع فعلياً بإنتاج وتوريد منتج أو أكثر من منتجات الموارد إلى السوق في تاريخ سريان التقييم.
2. **معتمد للتطوير :** تتطلب أن تكون جميع الموافقات / التصاريح / العقود سارية، وأن الأموال الرأسمالية قد تم الالتزام بها.
3. **مبرر للتطوير :** تتطلب أن يكون المشروع مجدياً تقنياً ومجدياً تجارياً، ويجب أن يكون هناك توقع معقول بأن جميع الموافقات / العقود اللازمة للمضي قدماً في المشروع ستكون وشيكة.

مشاريع تجارية محتملة ـ الاستخلاص المستقبلي محتمل من خلال عمليات التعدين / البترول / الطاقة المتجددة، حيث يكون التطوير معلقاً أو متوقفاً.

4. **التطوير المعلق:** وهويقتصر على تلك المشاريع التي تخضع بالفعل لأنشطة فنية خاصة بها، مثل الحصول على بيانات إضافية (مثل الحفر التقييمي) أو إكمال دراسات الجدوىالمصممة لتأكيد الجوانب التجارية، وما يرتبط بها من تحليلات اجتماعية وبيئية واقتصادية، بما في ذلك تحديد الوضع الأمثل لسيناريوهات التنمية أو خطط المناجم. كما يتضمن التطوير المعلق أيضاً المشاريع ذات الحالات الطارئة غير الفنية، بشرط أن تتوفر متابعة نشطة حاليةلتلك الحالات الطارئة من قِبل المطورين، وأن يكون من المتوقع حلها بشكل إيجابي خلال إطار زمني معقول.
5. **التطوير المتوقف:**ويتم استخدام هذا المسمى عندما يكون للمشروع على الأقل فرصة معقولة لتحقيق فعالية تجارية (أي أن هناك احتمالات معقولة للاسترداد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في نهاية المطاف) ولكن يصاحب ذلك وجود حالات طارئة رئيسية غير فنية (مثل المسائل البيئية أوالاجتماعية) يلزم حلها قبل أن يتحرك المشروع نحو التطوير.

الإنتاج غير البيعي

6. **الإنتاج غير البيعي:** هي الكميات التي قد يُتوقع استخراجها ولكنها لن تكون متاحة للبيع. الكميات التي سيتم استخدامها أو فقدها أو تدميرها أو التخلص منها بطريقة أخرى أثناء عملية الإنتاج، وبالتالي لن تكون متاحة للبيع، مثل الغاز الطبيعي الذي يتم إنتاجه مع الزيت ثم يتم حرقه في الغلاف الجوي أو استخدامه في الموقع لأغراض تشغيلية. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد يتم استخراج الكميات إلى السطح ثم تخزينها بطريقة ما من أجل بيع محتمل اجتماعياً وبيئياً ومجدٍ اقتصادياً في المستقبل.

المشاريع غير التجارية –هناك استخلاص مستقبلي محتمل من خلال عمليات التعدين / البترول / الطاقة المتجددة، ولكن التطوير غير مؤكد أو يُظهر تقييمه الحالي أنه غير ذي جدوى.

7. **التطوير غير الواضح:** ينطبق على المشاريع التي لا تزال في مراحلها المبكرة من التقييم الفني والتجاري (على سبيل المثال اكتشاف جديد حديث)، و / أو حيث يلزم الحصول على مزيد من البيانات المهمة، لإجراء تقييم ذي مغزى لإمكانية التطوير التجاري (أي. لا يوجد حالياً أساس كافٍ لاستنتاج أن هناك احتمالات معقولة للاسترداد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المجدي في نهاية المطاف).

8. **التطوير غير ذي جدوى:** يستخدم هذا التصنيف حيثما يمكن تحديد مشروع ذي جدوى فنية، ولكن تم تقييمه على أنه لا يحتوي على إمكانات كافية تجعله مستحقاً لبذل أنشطة إضافية للحصول على بيانات أو أي جهود مباشرة لإزالة الاعتلالات التجارية.

مشاريع الاستكشاف - مردود مستقبلي محتمل بواسطة أنشطة الاستكشاف الناجحة. يرتبط مشروع الاستكشاف بواحد أو أكثر من الأحداث الرئيسية، أي مورد لم يتم إثبات وجوده بعد من خلال الأدلة المباشرة (مثل الحفر و / أو أخذ العينات)، ولكن تم تقييمه في المقام الأول على أساس الأدلة غير المباشرة (مثل القياسات الجيوفيزيائية الأرضية أو من خلال الشبكات الجوية).

9. **فرصة متوقعة/ مخطط استهدافي:** يستخدم للكميات حيثما تكون الدراسات الخاصة بالموقع وأنشطة الاستكشاف قد حددت إمكانات واحتمالات الموارد بثقة كافية لتبرير الدراسات التفصيلية (مثل الحفر أو الاختبار) المصممة لتأكيد وجود هذا المورد بمثل هذا الشكل والنوعية والكمية التي يمكن بها تقييم جدوى الإنتاج.

10. يتم استخدام **الاستطلاع/ الاستكشاف المبكر** حيثما تشير الدراسات المحلية وأنشطة الاستكشاف إلى إمكانات وجود الموارد في جزء معين من المقاطعة، ولكن الأمر يتطلب الحصول على المزيد من البيانات و / أو التقييم من أجل الحصول على ثقة كافية لتبرير الدراسات التفصيلية (مثل الحفر أو الاختبار) المصممة لتأكيد وجود المورد بالشكل والنوعية والكمية التي يمكن بها تقييم جدوى الإنتاج.

11. يتم استخدام التصنيف الفرعي [على المستوى القاعدي][Grassroots] في المرحلة المبكرة من أنشطة الاستكشاف، حيثما يمكن استنتاج ظروف مواتية لاكتشاف محتملللموارد في مقاطعة ما من الدراسات الإقليمية.

كميات إضافية موجودة في المكان أو الموقع:

12. **كميات إضافية موجودة في المكان أو الموقع:** يرتبط ذلك بمورد معروف لن يتم استخلاصه بواسطة أي عملية محددة أو محتملة حالياً. ويجب فقط تصنيف الكميات على أنها كميات إضافية في هذا الموقع أوالمكان الذي لم يتم فيه تحديد مشاريع مجدية تقنياً يمكنها أن تؤدي إلى تحصيل أي من هذه الكميات.

الجدول B8 تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية مُعَرّفَة بالفئات والفئات الفرعية

تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية مُعَرّفَة بالفئات والفئات الفرعية						
الحد الأدنى من الفئات		التصنيف الفرعي	التصنيف			
G	F	E				
إنتاج تجاري						الكميات المقدرة في البداية في الإجمالية
إنتاج غير تجاري			إنتاج فعلي			
1, 2, 3	1.1	1	في الإنتاج			١ في

1, 2, 3	1.2	1	معتمد للتنمية والتطوير	مشاريع تجارية		
1, 2, 3	1.3	1	مبرر للتنمية والتطوير			
1, 2, 3	2.1	2	التطوير معلق	مشاريع تجارية محتملة		
1, 2, 3	2.2	2	التطوير متوقف			
1, 2, 3	2.2	3.2	التطوير غير واضح	مشاريع غير تجارية		
1, 2, 3	2.3	3.3	التطوير غير مجدي			
1, 2, 3	4	3.3	كميات إضافية في المكان/ الموقع			
4	3	3.2	(أنظر المواصفات العامة للتصنيفات الفرعية)	مشاريع استكشافية	مورد محتمل	
4	4	3.3	كميات إضافية في المكان/ الموقع			

6. المواصفات العامة لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

تحدد المواصفات العامة المعايير الدنيا لاستخدام نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية. وهي تمثل القواعد التي سيتم تطبيقها على جميع القطاعات وتشمل مجموعة من الشروط التي تعتبر إلزامية تحت أي ظرف من الظروف.

6.1. المواصفات العامة القابلة للتطبيق على جميع الفئات

I. استخدام الأكواد الرقمية

بينما يمكن استخدام التصنيفات والتصنيفات الفرعية المحددة الموضحة فينظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية كمصطلحات تكميلية، يجب دائماً الإبلاغ عن الأكواد الرقمية ذات الصلة بالاقتران مع الكمية المقدرة. على سبيل المثال، يمكن توثيقها في شكل 111 أو 111 + 112 أو 1.1؛ 1.2؛ 1، حسب الاقتضاء.

ويلاحظ أنه تم تحديد بعض الفئات الفرعية أدناه بالإضافة إلى تلك المتوفرة فينظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.وقد تم تحديد هذه الفئات الفرعية الاختيارية على أنها قد تكون مفيدة في مواقف معينة، وتم تعريفها هنا لضمان الاتساق في تطبيقها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في هذه الوثيقة ما يمنع الاستخدام المحتمل لفئات فرعية إضافية في المستقبل والتي يمكن اعتبارها مفيدة في حالات محددة.

II. الوثائق الانتقالية والنظم المتوافقة

في حالة تطبيق نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية من خلال وثيقة إنتقالية أو مؤقتة، يجب أن يُذكر ذلك.

III. تاريخ السريان

الكميات المصنفة هي تقديرات للكميات المتبقية كما في تاريخ سريان التقييم. ويجب تحديد تاريخ السريان بوضوح بالتزامن مع الكميات المبلغ عنها. كما ينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار جميع البيانات والمعلومات المتاحة للمُقيم قبل تاريخ السريان. وإذا أصبحت المعلومات متاحة بعد تاريخ السريان، ولكن قبل التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغيير كبير في الكميات المقدرة كما في تاريخ السريان،ويجب ذكر التأثير المحتمل لهذه المعلومات.

IV. نوع المنتج

يجب تصنيف الكميات المقدرة بشكل منفصل لكل نوع منتج سيتم بيعه أو استخدامه أو نقله أو التخلص منه بشكل منفصل. وعندما يتم تجميع التقديرات الخاصة بأنواع المنتجات المختلفة لأغراض التصنيف،مع عدم تقديم تقديرات منفصلة، يجب أن تكون التقديرات المجمعة مصحوبة ببيان يوضح أنواع المنتجات التي تم تجميعها وكذلك عامل أو (عوامل) التحويل المستخدمة لجعلها مكافئةلأغراض التجميع.

V. أساس التقدير

قد تكون الكميات المقدرة هي تلك الكميات المنسوبة إلى المشروع ككل أو قد تعكس نسبة تلك الكميات التي تُعزى إلى الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للجهة المصنفة في المشروع. يجب تحديد وذكر أساس الإبلاغ بشكل واضح بالاقتران مع الكميات المبلغ عنها. وغالباً ما يتم التعامل مع التزامات الإتاوة الحكومية كضريبة تُدفع نقداً، وبالتالي يتم تصنيفها عموماًضمن تكلفة العمليات. وفي مثل هذه الحالات، قد تتضمن الكميات المبلغ عنها الحصة المنسوبة إلى التزام الإتاوة. لذلك فعند استبعاد الكميات المبلغ عنها للحصة المنسوبة إلى التزام الإتاوة، يجب الإفصاح عن ذلك.

VI. النقطة المرجعية

النقطة المرجعية هي موقع محدد ضمن عملية إنتاج يتم فيه قياس أو تقدير الكميات المصنفة. وقد تكون النقطة المرجعية هي نقطة بيع المنتج من العملية، أو قد تكون مرحلة وسيطة، وفي هذه الحالة لن تأخذ الكميات المبلغ عنها في الاعتبار الخسائر. يجب ذكر النقطة المرجعية بالاقتران مع الكميات المصنفة. وعندما لا تكون النقطة المرجعية هي نقطة البيع لأطراف ثالثة (أو حيث يتم نقل الحفظ إلى العمليات النهائية)، وتصنف هذه الكميات على أنها E1،ويجب أيضاً توفير المعلومات اللازمة لاشتقاق كميات المبيعات المقدرة.

VII. تجميع الكميات

لن يتم تجميع الكميات المقدرة المرتبطة بمشاريع مصنفة في فئات مختلفة على محور الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية أو محور الجدوى مع بعضها البعض إلا في وجود تبرير مناسب وذكر المنهجية المعتمدة. وفي جميع الحالات، يجب ذكر التصنيفات المحددة التي تم تجميعها مقترنة مع الكمية المصنفة (على سبيل المثال، 111 + 112 + 221 + 222) وإضافة حاشية سفلية لإلقاء الضوء على حقيقة أن هناك خطورةتتمثل في أن المشروعات غير المصنفة بالتصنيفE1F1 (أي المشاريع التجارية) يمكن في نهاية المطاف أن لا تحقق التشغيل التجاري.

وعندما يتم تجميع الكميات المقدرة من عدة مشاريع، ينبغي النظر في التقسيم الفرعي للإجماليات المجمعة حسب النوع والموقع (على سبيل المثال ساحلية مقابل بحرية).

VIII. مؤهلات المُقيم ومسؤولياتة

يجب أن يمتلك المقيمون مستوىً مناسباً من الخبرة والتجربة ذات الصلة في تقدير الكميات المرتبطة بنوع المورد قيد التقييم. ويتعين أن يكون المقيم مسؤولاً عن الاستخدام الصحيح للتصنيف وصحة التقديرات المبلغ عنها بغض النظر عن من قام بإعدادها. انظر الفصل (5) من الجزء الثالث من هذه الدراسة، والمعني بقانون عموم أفريقيا،الكفاءات والمسؤوليات اللازمة للأشخاص المؤهلين المطلوبين للإفصاح العام.

IX. الوحدات ومعاملات التحويل

لتسهيل المقارنة العالمية لتقديرات الموارد، يجب استخدام النظام الدولي للوحدات (SI) للإبلاغ عن كميات الموارد.

X. التوثيق

يجب توثيق تقديرات كميات الموارد بتفاصيل كافية تسمح لمقيِّم أو مراجع مستقل بفهم أسس تقدير الكميات المصنفة بوضوح وتصنيفها.

6.2.المواصفات العامة المطبقة على فئات المحور- E

XI. الافتراضات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

وفقاً لتعريفات E1 و E2 و E3، يجب أن تستند الافتراضات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية إلى ظروف السوق الحالية والافتراضات الواقعية لظروف السوق المستقبلية.وباستثناء الحالات التي تقيدها اللوائح التنظيمية، يجب أن تعكس افتراضات ظروف السوق المستقبلية رؤية أياً :

- الجهة المسؤولة عن التقييم؛
- رأي شخص مختص أو مقيّم مستقل؛ أو،
- وجهة نظر مستقلة منشورة خارجياً، والتي تعتبر بمثابة تنبؤ معقول لظروف السوق المستقبلية.

ويجب دائماً الإفصاح عن أسس الافتراضات (في مقابل التوقعات الفعلية).

XII. التمييز بين E1 و E2 و E3

يعتمد التمييز بين الكميات المصنفة على المحور الاجتماعي - البيئي – الاقتصادي على أنهاE1 أو E2 أو E3 على عبارة "الآفاق المعقولة للإنتاج والبيع ذي الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستقبل المنظور". ويمكن أن يختلف تعريف "المستقبل المنظور" اعتماداً على نوع المنتج، وبالتالي يمكن العثور على مواصفات أكثر تفصيلاً في المواصفات ذات الصلة الخاصة بالقطاع.

وتشمل فئات المحور الاجتماعي والبيئي والاقتصادي جميع المسائل غير الفنية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على جدوى المشروع، بما في ذلك أسعار نوع المنتج وتكاليف التشغيل والإطار القانوني / المالي واللوائح البيئية والعوائق أو الحواجز البيئية أو الاجتماعية المعروفة. ويمكن أن يمنع أي من هذه المسائل تقدم مشروع جديد (وبالتالي سيتم تصنيف الكميات على أنها E2 أو E3، حسب الاقتضاء)، أو قد تؤدي إلى تعليق أو إنهاء أنشطة الإنتاج في عملية قائمة. وفي حالة تعليق أنشطة الإنتاج، ولكن هناك "احتمالات معقولة للإنتاج والبيع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المجدي في المستقبل المنظور"، يجب إعادة تصنيف الكميات المتبقية القابلة للاستخراج تقنياً من E1 إلى E2. أما عندما لا يمكن إثبات "الآفاق المعقولة للإنتاج والبيع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المجدي في المستقبل المنظور"، يجب إعادة تصنيف الكميات المتبقية من E1 إلى E3.

XIII. الكميات المنتجة التي يمكن بيعها في المستقبل

تسمح الفئات الفرعية من E3 بالتمييز بين تلك الكميات التي قد يُتوقع إنتاجها، ولكنها لن تكون متاحة للبيع (E3.1) وتلك التي لا توجد لها حالياً احتمالات معقولة للإنتاج والبيع المجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في المستقبل المنظور (E3.3). في الحالة الأولى، الكميات هي تلك التي سيتم استخدامها أو فقدها أو إتلافها أو التخلص منها بطريقة أخرى أثناء عملية الإنتاج، وبالتالي لن تكون متاحة للبيع. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد يتم إنتاج الكميات ثم تخزينها بطريقة ما من أجل بيع مُجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في المستقبل ويمكن تخصيصها للفئة الفرعيةE3.3 (ثم نقلها لاحقاً إلى E2 و E1 حسب الاقتضاء).

6.3.المواصفات العامة المطبقة على فئات المحور–F

XIV. تصنيف المشاريع طبقاً لمستوى نضجها

عندما يكون من المناسب أو المفيد عمل تصنيف فرعيللمشاريع ليعكس مستويات مختلفة من نضج مشروع ما، بناءً على الوضع الحالي للمشروع، يمكن اعتماد التصنيفات الفرعية الموضحة في الشكل B7 و B8 من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية..

XV. التمييز بين الكميات القابلة للاستخراج والكميات الموجودة في المكان

بخلاف الكميات المصنفة على محور الجدوى بمستوىF4، يجب أن تقتصر جميع الكميات المصنفة على تلك الكميات التي يحتمل استخراجها على أساس التكنولوجيا الحالية أو التكنولوجيا قيد التطوير حالياً، والتي ترتبط بالمشروعات المستقبلية الفعلية أو المحتملة. وفي حالة عدم وجود أي اعتبار لإمكانية الاسترداد المجدياجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، يجب تصنيف جميع الكميات المبلغ عنها على أنها F4. وسيؤدي ذلك إلى إضافة الجودة إلى التقديرات عن طريق تقييد إجمالي الكميات القابلة للاستخراج وغير ذلك.

وبالنسبة لمخزون الموارد المتأثرة بكل من التدفق الداخل والخارج(على سبيل المثال الموارد بشرية المنشأ)، يمكن استخدامه لتحديد الكم المتوقعلتدفقات الموارد خلال مدة المشروع.

XVI. تصنيف الكميات المرتبطة بمشاريع الاستكشاف

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد وضع تصنيف فرعيلمشاريع الاستكشاف على أساس مستوى نضجها. وفي مثل هذه الحالات، يجب تطبيق المواصفات التالية:

أ) F3.1: حيث حددت الدراسات الخاصة بالموقع إمكانية وجود نوع منتج فردي بثقة كافية لضمان إجراء مزيد من الاختبارات؛

ب) F3.2: حيث تشير الدراسات المحلية إلى إمكانية كامنةلمشروع واحد أو أكثر في جزء محدد من منطقة ما، ولكن الأمريتطلب الحصول على المزيد من البيانات و / أو التقييم من أجل الحصول على ثقة كافية لتبرير مزيد من الاختبار؛

ج) F3.3: في المرحلة الأولى من الدراسات، حيث يتم استنتاج الظروف المواتية للمشروع المحتمل.

XVII. تصنيف الكميات الإضافية الموجودة في المكان

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد وضع تصنيف فرعيللكميات الإضافية الموجودة في المكان على أساس الحالة الراهنة للتطورات التكنولوجية. وفي مثل هذه الحالات، يتم تطبيق المواصفات التالية:

أ) F4.1: التكنولوجيا اللازمة لاستخراج بعض أو كل هذه الكميات قيد التطوير النشط حالياً، بعد دراسات تجريبية ناجحة حول موارد أخرى، ولكن لم يتم بعد إثبات أنها مجدية تقنياًبالنسبة لشكل وطبيعة ذلك المورد؛

ب) F4.2: يجري البحث في الوقت الحالي عن التكنولوجيا اللازمة لاستخراج بعض أو كل هذه الكميات، ولكن لم تكتمل بعد أي دراسات تجريبية ناجحة؛

ج) F4.3: التكنولوجيا اللازمة للاستفادة من بعض أو كل هذه الكميات ليست قيد البحث أو التطوير حالياً.

6.4. المواصفات العامة المطبقة على فئات المحور G

XVIII. مستويات الثقة G1 و G2 و G3

يتم تعريف مستوى الثقة بالكميات المصنفة على المحور G على أنها G1 و G2 و G3 أي "عالية" و "متوسطة" و "منخفضة" على الترتيب. لم يتم تحديدها بشكل أكثر دقة على مستوى عام لأن هناك اختلافات أساسية بين الأساليب التي تناسب أنواع المنتجات المختلفة. لذلك يمكن العثور على مواصفات أكثر تفصيلاً في المواصفات القطاعية ذات الصلة.

XIX. توسيع نطاق G4 لمراعاة عدم اليقين (الثقة)

في بعض الحالات، قد يكون من المفيد التعبير عن مدى من عدم اليقين للكميات المصنفة على المحور G على أنها G4، على سبيل المثال مشاريع الاستكشاف. وفي مثل هذه الحالات، يجب تطبيق المواصفات التالية:

أ) G4.1: تقدير منخفض للكميات؛

ب) G4.2: كمية إضافية إلى G4.1 بحيث تصبح G4.1 + G4.2معادلة لأفضل تقدير للكميات؛

ج) G4.3: كمية إضافيةإلى G4.2 + G4.1 بحيث تصبحG4.1 + G4.2 + G4.3.معادلةلتقدير عال للكميات.

يجب أن تعكس الفئة G4، عند استخدامها وحدها، أفضل تقدير وتساوي G4.1 + G4.2.

XX. تسميات اختيارية للتقديرات

عندما يكون من المناسب أو المفيد استخدام مسميات بالإضافة إلى الأكواد الرقمية لمدى من التقديرات لمشروع معين، يمكن استخدام المصطلحات "تقدير منخفض" و "أفضل تقدير" و "تقدير مرتفع" للتوافق مع الكميات التي تصنف على المحور الجيولوجي مثل؛G1 و G1 + G2 و G1 + G2 + G3 على الترتيب.

7. المواصفات القطاعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

7.1. المعادن

يقدم هذا القسم القواعد المتعلقة بالمعادن الصلبة في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، وعوامل التحكم التي يجب مراعاتها لنقل المشاريع من مرحلة النضج الأقل إلى الأعلى.

7.1.1. مشروع التعدين

هو عملية تعدين محددة توفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ولاتخاذ القرار. ويتكون المشروع من نشاط محدد أو من مجموعة أنشطة محددة، والتي توفر الأساس لتقدير كل من التكاليف والإيرادات المحتملة المرتبطة بتنفيذ المشروع.

7.1.2. المشاريع التجارية

مشاريع تجارية –الاستخلاص الحالي أو المستقبلي من خلال عمليات تعدين ذات جدوى تجارية. تم التأكد من أن المشاريع التجارية مجدية تقنياً واجتماعياً وبيئياً واقتصادياً.

في الإنتاج: تستخدمحيثما يقوم المشروع فعلياً بإنتاج وتوريد منتج أو أكثر من منتجات التعدينية إلى السوق في تاريخ سريان التقييم.

معتمد للتطوير : تتطلب أن تكون جميع الموافقات / التصاريح / العقود سارية، وأن الأموال الرأسمالية قد تم الالتزام بها.

مبرر للتطوير : تتطلب أن يكون المشروع مجدياً تقنياً ومجدياً تجارياً، ويجب أن يكون هناك توقع معقول بأن جميع الموافقات / العقود اللازمة للمضي قدماً في المشروع ستكون وشيكة.

7.1.3.مشروع تجاري محتمل

هناك مردود مستقبلي محتمل من خلال عمليات تعدينية، حيث يكون التطوير معلقاً أومتوقفاً.

1. **التطوير المعلق:** وهويقتصر على تلك المشاريع التي تخضع بالفعل لأنشطة فنية خاصة بها، مثل الحصول على بيانات إضافية (مثل الحفر التقييمي) أو إكمال دراسات الجدوى المصممة لتأكيد الجوانب التجارية، وما يرتبط بها من تحليلات اجتماعية وبيئية واقتصادية، بما في ذلك تحديد الوضع الأمثل لسيناريوهات التنمية أو خطط المناجم. كما يتضمن التطوير المعلق أيضاً المشاريع ذات الحالات الطارئة غير الفنية، بشرط أن تتوفر متابعة نشطة حاليةلتلك الحالات الطارئة من قِبل المطورين، وأن يكون من المتوقع حلها بشكل إيجابي خلال إطار زمني معقول.
2. **التطوير المتوقف:**ويتم استخدام هذا المسمى عندما يكون للمشروع على الأقل فرصة معقولة لتحقيق فعالية تجارية (أي أن هناك احتمالات معقولة للاسترداد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في نهاية المطاف) ولكن يصاحب ذلك وجود حالات طارئة رئيسية غير فنية (مثل المسائل البيئية أوالاجتماعية) يلزم حلها قبل أن يتحرك المشروع نحو التطوير.

7.1.4.المشاريع غير التجارية

هناك استخلاص مستقبلي محتمل من خلال عمليات التعدين، ولكن التطوير غير مؤكد أو يُظهر تقييمه الحالي أنه غير ذي جدوى.

التطوير غير الواضح:ينطبق على المشاريع التي لا تزال في مراحلها المبكرة من التقييم الفني والتجاري (على سبيل المثال اكتشاف جديد حديث)، و / أو حيث يلزم الحصول على مزيد من البيانات المهمة، لإجراء تقييم ذي مغزى لإمكانية التطوير التجاري (أي. لا يوجد حالياً أساس كافٍ لاستنتاج أن هناك احتمالات معقولة للاسترداد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المجدي في نهاية المطاف).

التطوير غير ذي جدوى: يستخدم هذا التصنيف حيثما يمكن تحديد مشروع ذي جدوى فنية، ولكن تم تقييمه على أنه لا يحتوي على إمكانات كافية تجعله مستحقاً لبذل أنشطة إضافية للحصول على بيانات أو أي جهود مباشرة لإزالة الاعتلالات التجارية.

7.1.5. المشاريع الاستكشافية

هناك مردود مستقبلي محتمل بواسطة أنشطة الاستكشاف الناجحة.

يرتبط مشروع الاستكشاف بواحد أو أكثر من الأحداث الرئيسية، أي مورد لم يتم إثبات وجوده بعد من خلال الأدلة المباشرة (مثل الحفر و / أو أخذ العينات)، ولكن تم تقييمه في المقام الأول على أساس الأدلة غير المباشرة (مثل القياسات الجيوفيزيائية الأرضية أو من خلال الشبكات الجوية).

7.1.6. الكميات الإضافية في المكان

كميات إضافية موجودة في المكان،ويرتبط ذلك بمقدار معروف لن يتم استخلاصه بواسطة أي عملية تعدين محددة حالياً. ويجب فقط تصنيف الكميات على أنها كميات إضافية في هذا الموقع أوالمكان الذي لم يتم فيه تحديد مشاريع مجدية تقنياً يمكنها أن تؤدي إلى إنتاج أي من هذه الكميات.

7.1.7. تقييم المشاريع الاستكشافية

يتوافق تصنيف نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية لمشاريع الاستكشاف مع الإمكانات المعدنية غير المكتشفة. فمصطلحات مثل "رواسب" و "مَوْرد" و "غير مكتشف" لها معاني متخصصة ومحددة عند تطبيقها على دراسات تقييم وتقدير المعادن. تُعرَّف "الرواسب" على أنها تراكم معدني (أو لمحلول ملحي) أو تركيز بكميات ونوعية وشكل كافيين، والذي يعتبر، في أفضل الظروف، قادراً على تحقيق تنمية اجتماعية وبيئية واقتصادية، بما في ذلك الرواسب قيد التطوير،والمنتجة بنشاط، والمنتجة في السابق. أما "المورد" فيعرف على أنه تراكم أو تركيز معادن تم استكشافه بالفعل بكمية وجودة وشكل كافيين، وفي وضع يكون فيه استخراج المعدن من التراكم أو التركيز أمراً ممكناً حالياً، أو على نحو يمكن توقعه على مدى منظور، وله جدوى اجتماعية وبيئية واقتصادية. وتُعرَّف "الإمكانات المعدنية غير المكتشفة" على أنها حدث أو عرض يُفترض وجوده بواسطة دليل جيولوجي غير مباشر، حيث لا تُعرف الكمية أو الجودة أو الشكل، أو أن مزيجاً منها لا يُعرف إلا جزئياً أو بشكل غير كامل.

إن تقييم الإمكانات المعدنية غير المكتشفة قد يكون نوعياً،حيث يحدد المنطقة الجغرافية العامة، وقد يتضمن درجة معينة من الإمكانات المعدنية كماً ويقيناً، وتقديرات احتمالية لعدد الرواسب ومواردها غير المكتشفة.

يعمل نموذج التقييم المكون من ثلاثة أجزاء في كل من الإعدادات الغنية بالبيانات (الحقول البُنية) والفقيرة بالبيانات (الحقول الخضراء). ويوفر تقديرات متسقة داخلياً لمخزون المعادن غير المكتشفة والمتمثل في خرائط المسالك المسموح بها وتوزيعات الترددات الاحتمالية لمعدن موجود في المكان لمسلك معين. ويمكن تقييم التقديرات الاحتمالية الناتجة للإمكانات المعدنية غير المكتشفة باستخدام المرشحات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والأدوات الأخرى لاستخدام الأراضي وتحليل السياسات.

7.1.8. تحديد العوامل التي تتحكم في تقدم الموارد

عوامل التحكم هي جميع العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتكنولوجية والجيولوجية التي يجب مراعاتها عند تغيير مشروع معدني من تصنيف إلى آخر. ففي المراحل الأولى من المشروع، سيكون العديد من عوامل التحكم غامضاً أو غير واضح. ومع توفر المزيد من البيانات، ستكتسب عوامل التحكم مزيداً من الوضوح. وجدير بالذكر أن تطبيق وتعديل عوامل التحكم التالية والعوامل الجيولوجية (الفنية)يتم تمثيله على المحور G .ويمكنلنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، في مستوى أعلى، توفير المبادئ والمواصفات العامة فقط.

وعوامل التحكم التي يجب أخذها في الاعتبار هي:

1. السياسات
2. الجوانب الاجتماعية
3. الجوانب الاقتصادية
4. الجوانب التنظيمية
5. معالجة بيانات الاستكشاف
6. طرق التعدين (بما في ذلك تعدين المحاليل والمحاليل الملحية)
7. الفرز
8. المعالجة

9. التكرير
10. الجوانب المعدنية
11. التحصيل الشامل للموارد
12. إضافة القيمة
13. البيئة
14. الموارد بشرية الأصل / الإدارة الثانوية
15. السلامة
16. البنية التحتية
17. التسويق
18. الإطار القانوني والتعاقدى
19. تصميم وإدارة الأمورالمالية
20. إدارة الإيرادات وتوزيعها
21. إغلاق الموقع
22. العلاج
23. عوامل التكلفة الخارجية (خاصة معالجة المياه)
24. الموارد البشرية
25. حقوق الإنسان
26. المساواة والتنوع بين الجنسين
27. تنفيذ التنمية المستدامة

وينبغي حسم عوامل التحكمتلك لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية للتمكن من تحويل:

- مشاريع G4 لمشاريعE3
- مشاريع E3 لمشاريعE2
- مشاريع E2F2 لمشاريع.E1F2

تُستخدم الجهود المبذولة للنهوض بعوامل التحكم بشكل شائع لتطوير الإمكانات المعدنية وزيادة الموارد من التصنيفات الدنيا (E3,E2) إلى تصنيفات أعلى، مما يؤدي في النهاية إلى الإنتاج(E1). كما ستسمح هذه المجموعة من العوامل المحددة والمقاسة بتنسيق وتوحيد عمليات أعمال التعدين من خلال كامل سلسلة القيمة الخاصة بها. وعلى الرغم من الأهمية الحاسمة لعوامل التحكم المتعلقة بالتكنولوجيا والاقتصاد والجوانب البيئية والاجتماعية، فإن قياسات هذه العوامل ما زالت في الوقت الحالي غامضة وغير مقاسة. وقد يؤدي تطبيق عوامل التحويل إلى التحول من "مشاريع تجارية محتملة" إلى "مشاريع تجارية" قابلة للتمويل وهي من بين أهم الخطوات لتحديد الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمشروع التعدين والحصول على التمويل. ونظراً لتقييم المشاريع بناءً على قابليتها المركبة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، فقد يكون من الممكن السماح لبعض المشاريع بالتقدم حتى عندما لا تكون الاقتصاديات المجردة ذات جدوى وفقاًللمقاييسالصارمة القائمة على السوق أو السلع، ولكن إذا رجحت الفوائد الاجتماعية والبيئية الجيدة كفة التقييم العام للمشاريع.

ومع ذلك، فإن العديد من جوانب عوامل التحكم حالياً غير مقيسة وتفتقر إلى تصنيف منظم وشفاف بحيث يمكن لأي مقيِّمفي نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية يتمتع بكفاءة مثبتة أن يطبق هذه العوامل على أي معادن في جميع أنحاء العالم. وينبغي للتصنيف الجيد لعوامل التحكم أن يؤدي إلى تقديرات واضحة وشفافة وقابلة للمقارنة للتصنيف الفرعي (E1F1) بحيث يمكن تطبيقها على أي مشروع معدني في أي مكان في العالم.

ويتطلب التصنيف الهادف والشفاف والقابل للقياس لعوامل التحكم طريقة لإضافة وتحديد القياس لكل عامل من هذه العوامل. حالياً يتم تطبيق تحويل E2F2 إلى E1F1 عن طريق تقدير تكلفة التعدين والمعالجة والتكرير والبنية التحتية والاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتسويق والعوامل القانونية والحكومية وطرح إجمالي هذه التكاليف من القيمة المعدنية التي تحددها الموارد G1.وG2 .

ويمكن تقييس العوامل المعدنية وفقاً للاستدامة البيئية لمخطط التدفقات المعدنية (على سبيل المثال، إذا تم إعادة تدوير الأحماض المستخدمة في المعالجة).

7.1.9. طرق التعدين

هناك العديد من طرق التعدين التقليدية وغير التقليدية التي يمكن استخدامها لإنتاج المعادن. لكل منها مزاياها وعيوبها اعتماداً على الخصائص الخاصة بالحالة مثل نوع الرواسب، ومورفولوجيا الخام، وأسلوب التمعدن، وعمق التمعدن، وميكانيكا الصخور، والسلامة، والعوامل الجيوسياسية، والبنية التحتية، والجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وتعتبر طرق التعدين التالية من تقنيات التعدين التقليدية:

- التعدين السطحي (التعدين المكشوف والمحاجر)
- التعدين تحت السطحي (الغرفة والعمود، والجدار الطويل، والتعدين المنحدر وغيرها)
- التعدين الغريني (حفر الخنادق)

تقنيات التعدين غير التقليدية:

- الاستخلاص في الموقع (ISR) أو الارتشاح (النض) في الموقع (ISL)
- الارتشاح (النض) الحيوي
- التعدين الحقني
- تعدين المحاليل الملحية
- تعدين البئر
- تعدين قاع البحار
- إعادة تعدين المخلفات
- التعدين الفضائي

وبالنظر إلى الدور المستقبلي المنظور للتعدين الرقمي، سنحاول التحدث عنه بالتفصيل في الإصدارلت المستقبلة.

7.2. البترول

يوفر هذا القسم الخطوط التوجيهية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية المطبقة على البترول وعوامل التحكم التي يجب مراعاتها لرفع المشاريع من مستوى نضج أقل إلى مستوى أعلى. وكما ذكرنا سابقاً،فقد تم تصميم نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية كنظام قائم على المشاريع.

7.2.1. مشاريع البترول

في السياق البترولي، يمثل المشروع الرابط بين تراكم البترول وعملية صنع القرار، بما في ذلك تخصيص الميزانية وقد يشكل تطويراً لخزان أو حقل واحد، أو تطويراً تدريجياً في حقل إنتاج، أو تطويراً متكاملاً مجموعة من عدة حقول بترول والمرافق المرتبطة بها ذات ملكية مشتركة. وسيمثل المشروع الفردي مستوى نضج محدد يتم عنده اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب المضي قدماًمن عدمه، ويجب أن يكون هناك نطاق مرتبط بالموارد المقدرة القابلة للاسترداد بالنسبة لهذا المشروع.

7.2.2. المشاريع التجارية

في الإنتاج : يستخدم عندما يقوم المشروع فعلياً بإنتاج البترول وبيعه في السوق في تاريخ سريان التقييم. على الرغم من أن تنفيذ المشروع قد لا يكون مكتملاً بنسبة 100 ٪ في ذلك التاريخ، إلا أن المشروع بالكامل يجب أن يكون لديه جميع الموافقات والعقود اللازمة السارية، ورؤوس الأموال المخصصة. وإذا كان هناك جزء من خطة تطوير المشروع لا يزال خاضعاً لموافقة و / أو التزام منفصل بأموال بحيث لا يكون من المؤكد حالياً المضي قدماً، فيجب تصنيف هذا الجزء كمشروع منفصل في الفئة الفرعية المناسبة.

معتمد للتطوير : يتطلب هذا الوضع وجود جميع الموافقات / العقود، وأن الأموال الرأسمالية قد تم الالتزام بها. كما يجب أن يكون إنشاء وتركيب مرافق المشروع جارياً أو من المقرر أن يبدأ قريباً. ولن يُقبل أي سبب لفشل المشروع وعدم تطويره في إطار زمني معقول إلا في حالة حدوث تغييرات غير متوقعة مطلقاً وخارجة تماماً عن سيطرة المطورين.

مبرر للتطوير : يتطلب هذا الوضعأن يكون المشروع مجدياً تقنياً وقابل للتطبيق تجارياً، ويجب أن يكون هناك توقع معقول بأن جميع الموافقات / العقود اللازمة للمشروع للمضي قدماً في التطوير ستكون وشيكة. والمعيار الموصى به في قطاع البترول هو أنه من المتوقع أن يبدأ التطوير في غضون 5 سنوات من التعيين في هذا التصنيف الفرعي.

7.2.3.المشاريع التجارية المحتملة

التطوير المعلق : يقتصر هذا التصنيف الفرعي على تلك المشاريع التي تخضع بنشاط لأعمال فنية خاصة بالمشروع، مثل الحصول على بيانات إضافية أو تقييم تفصيلي مصمم لتأكيد الطابع التجاري للمشروع و / أو لتحديد سيناريو التطوير الأمثل. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل المشاريع التي لها حالات طارئة غير فنية، بشرط أن يتم متابعة هذه الحالات الطارئة حالياً بنشاط من قبل المطورين وأن يكون من المتوقع حلها بشكل إيجابي خلال إطار زمني معقول. من المتوقع أن يكون لمثل هذه المشاريع احتمال كبير لتحقيق الصفة التجارية.

التطوير المتوقف : يتم استخدام هذا التصنيف عندما يكون للمشروع فرصة معقولة على الأقل لتحقيق الصفة التجارية (أي أن هناك احتمالات معقولة للإنتاج المجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في نهاية المطاف)، ولكن في حالة وجود حالات طارئة غير تقنية كبيرة حالياً (مثل المسائل البيئية أوالاجتماعية) التي تحتاج إلى حل قبل أن يتحرك المشروع نحو التطوير. ويتمثل الاختلاف الأساسي بين التطوير المعلق والمتوقف في أنه في الحالة الأولى، فإن الحالات الطارئة الحرجة الوحيدة هي تلك التي يمكن أن تكون متأثرة مباشرة بالمطورين (على سبيل المثال من خلال المفاوضات)، بينما في الحالة الأخيرة تخضع الحالات الطارئة الأولية لقرارات من آخرين بحيث يكون للمطورين تأثير ضئيل أو معدوم عليها، مع خضوع نتائج وتوقيتات تلك القرارات إلى قدر كبير من عدم اليقين.

7.2.4. المشاريع غير التجارية

التطوير غير واضح: مناسب للمشروعات التي لا تزال في المراحل الأولى من التقييم الفني والتجاري (على سبيل المثال اكتشاف جديد حديث)، و / أو حيث يلزم الحصول على مزيد من البيانات المهمة، من أجل إجراء تقييم ذي مغزى لإمكانية التطوير التجاري، أي لا توجد حالياً أسس كافية لاستنتاج أن هناك احتمالات معقولة لإنتاج اقتصادي واجتماعي مجديوقابل للاستمرار بيئياً في نهاية المطاف.

التطوير غير مُجدي:يتم استخدام هذا الوصف حيثما يمكن تحديد مشروع مجدي تقنياً، ولكن تم تقييمه على أنه غير كافٍ لتبرير أي أنشطة إضافية للحصول على بيانات أو أي جهود مباشرة لإزالة التقلبات التجارية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد تحديد هذه الكميات وتسجيلها بحيث يتم التعرف على إمكانية وجود فرصة تطوير تجاري في حالة حدوث تغيير كبير في التكنولوجيا أو في الظروف التجارية.

7.2.5. كميات إضافية في المكان

يجب فقط تصنيف الكميات ككميات إضافية في المكان حيث لم يتم تحديد مشاريع مجدية تقنياً يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أي من هذه الكميات. وقد تصبح بعض هذه الكميات قابلة للاسترداد في المستقبل نتيجةلتطور تكنولوجيات جديدة.

7.2.6. مشاريع الاستكشاف

تتضمن مشاريع الاستكشاف تقديرات الموارد غير المكتشفة والتي يشار إليها باسم الموارد المحتملة. وهي تمثل كميات النفط المقدرة، اعتباراً من تاريخ معين، لتكون قابلة للاستخراج من التراكمات غير المكتشفة عن طريق تطبيق مشاريع التطوير المستقبلية.

7.3. الموارد بشرية المنشأ

يجب إدارة الموارد البشرية المنشأ أو الموارد الثانوية التي يمكن إنتاجها من المخلفات والنفايات المحتملة بما يتماشى مع مقاصد هدف التنمية المستدامة رقم 12، ولا سيما المقصد 12.5.

عادة ما تتضمن سلاسل القيمة الخاصة بالطاقة والمعادن توليد كميات كبيرة من المخلفات. وغالباً ما يتم تعريف هذه المخلفات مسبقاً على أنها "نفايات" في القوانين أو اللوائح أو ينتهي بها الأمر بحكم الأمر الواقع كنفايات، وإذا لم يتم إدارتها بشكل صحيح فإنها لا تهدد البيئة فحسب، بل تهدد أيضاً صحة وسلامة السكان المحليين. ومع زيادة إنتاج الطاقة والمعادن من مصادر ذات درجة منخفضة، فإن كميات المخلفات والنفايات تتزايد أيضاً بشكل كبير، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

ومع ذلك، فإن هذه المخلفات تكاد تكون،وبدون استثناء، مصادر مهمة للموارد الثانوية مما يعني أنه يمكن استخدام المخلفات نفسها بأمان لأغراض إنتاجية بدلاً من إرسالها للتخلص منها. في الماضي، كانت هناك تحديات تكنولوجية تواجه استخدام النفايات، أما في الوقت الحالييتم معالجة ذلك من خلال مناهج مبتكرة. وتجدر الإشارة إلى أن الأنشطة التي تنتج مواد خام ثانوية ذات قيمة، وطاقة لازمة للمجتمع يمكن أن تكون جذابةً اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً. ويساعد استخدام الموارد الثانوية بشكل مهم في الحفاظ على الموارد الأولية غير المتجددة لصالح الأجيال القادمة. كما يساعد هذا النشاط على تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 12 "الإنتاج والاستهلاك المسؤول" بشأن تقليل النفايات من خلال المنع والتقليل وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

7.3.1. التسلسل الهرمي للنفايات

يوضح التسلسل الهرمي للنفاياتفي نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةكما هو موضح في الشكل B3 أن التخلص غير المحدود من تلك النفايات هو الخيار الأقل تفضيلاً. كما أنه يعتبر من أكثر الحلول تكلفةويشتمل عادةً على الخسارة غير المحدودة لاستخدام الأراضي التي تخصص للتخلص من النفايات (مثل مواقع طمر النفايات). وعلى النقيض من ذلك، أصبحت إعادة الاستخدام وإعادة التدوير واستعادة الطاقة من النفايات الآن مركزية لدورة حياة المشروع المستدام المعاصر، ولا سيما أي مشروع مؤطر كجزء من نهج إدارة موارد الاقتصاد الدائري. وفي هذا النموذج، يتم توفير متطلبات "نهاية الفترة حياة"، والتي يعمل بعضها، مثل المعالجة التدريجية، بالتوازي مع المشروع ويجب أن يتم تضمينها في البيانات المالية للمشروع. ويشمل ذلك خطة رعاية وصيانة مع الموارد المالية المرتبطة بها، لأي مخلفات أو متروكات. وهي خطة فعالة للنفايات، برؤية "صفر نفايات" كنتيجة،وبموجبها يتعين عدم ترك أي مشكلة تورث للأجيال اللاحقة مما يمكن التعامل معه في الجيل الحالي.

الشكل B3 التسلسل الهرمي للنفايات في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

7.3.2. المواد بشرية المنشأ

هي أجسام مادية دون أي إسناد من منظور اجتماعي أو بيئي أو اقتصادي أو تشريعي، وبدون توصيف لحالتها الكلية (صلبة، سائلة، غازية). وتشمل المواد بشرية المنشأ، على سبيل المثال، المواد المعدنية، وحمأة الصرف الصحي، والكتلة الحيوية، والغازات المنبعثة.

7.3.3. المورد بشري المنشأ

هو تركيز أو حدوث لمادة بشرية المنشأ ذات أهمية اجتماعية وبيئية واقتصادية جوهرية، في شكل ونوعية وكمية يوحونباحتمالات معقولة لإنتاج مجديوقابل للاستمرار اجتماعياً وبيئياًواقتصادياً في نهاية المطاف.

7.3.4. نظام المواد بشرية المنشأ

هو النظام الذي يحدد كميات المواد بشرية المنشأ داخل محيط الأنشطة البشرية "الأنثروبوسفير" والبيئة المحيطة به. وهو يتألف من عمليات المواد بشرية المنشأ، المرتبطة بتدفقات تلك المواد داخل "حدود نظام محددة". المواد الخام الأولية هي نتاج قطاعات الإنتاج الأولية، التي تستخرج الموارد من قشرة الأرض وتحولها بواسطة المعالجة أو التكرير. وتشمل المواد الناتجة على سبيل المثال لا الحصر السلع الأولية، التي عادة ما يتم تداولها كمواد أساسية للتصنيع اللاحق (إضافة القيمة) والاستهلاك أو الاستخدام. وتمثل مخلفاتالإنتاج الأولي والسلع الأولية، إذا لم يتم التخلص منها كنفايات، مخزوناً من المواد بشرية المنشأيمكن الحصول منه على كميات المواد بشرية المنشأ (المعروفة أيضاً باسم الموارد الثانوية).

7.3.5. مشروع مصادر المواد بشرية المنشأ

مشروع مصادر المواد بشرية المنشأ هو عملية محددة للتطوير أو تحديد المصادر، من شأنها توفير الأسس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ولصنع القرار.

7.3.6.عملية المواد بشرية المنشأ

يتم تعريف العملية على أنها تحويل أو نقل أو تخزين المواد. اعتماداً على موقع العملية،ويتم تعريف العملية بشكل أكبر على أنها عملية المواد بشرية المنشأ أو عملية المواد البيئية. ففي إدارة النفايات، على سبيل المثال، يحدث التحويل والتخزين من حيث "إعادة الاستخدام" و "استردادبإعادة التدوير" (المفضل) و "التخلص" (الأقل تفضيلاً - انظر الشكل **B**3). وتخضع كل عملية لمبدأ الحفظ الشامل، مما يعني أن مجموع التدفقات الداخلة وتغيرات المخزون والتدفقات الخارجة يساوي صفر.

7.3.7. مخزون المواد بشرية المنشأ

ينتج مخزون المواد البشرية المنشأ من تراكم كمية المواد بشرية المنشأ في عملية المواد بشرية المنشأ.

7.3.8. تدفقات المواد بشرية المنشأ

تدفق المواد بشرية المنشأ هو حركة المواد البشرية بين عمليتين من عمليات المواد بشرية المنشأ، ويتم قياسه بالكتلة/ الزمن.

7.3.9. مصادر المواد بشرية المنشأ

أي مخزون أو تدفق من مواد بشرية المنشأ يمكن أن يكون مصدراً لمواد بشرية المنشأ (من صنع الإنسان). يحتوي مصدر المواد بشرية المنشأ على كميات مادية يمكن تحويلها إلى منتجات بشرية المنشأ.

7.3.10. منتجات المواد بشرية المنشأ

منتج المواد البشرية المنشأ هو الكمية التي يمكن بيعها في الأسواق. والكميات التراكمية تعادل "إنتاج المبيعات" وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.

الجدول B9 التصنيفات والتصنيفات الفرعية لمشاريع الموارد بشرية المنشأ

إجمالي كمية المواد المقدرة مبدئياً في المكان	المصادر السابقة		إنتاج بيعي			
			إنتاج غير بيعي			
	المصادر المستقبلية					
		التصنيف	التصنيف الفرعي	الفئات		
				E	F	G
	مصدر معروف للمواد بشرية المنشأ	مشاريع إنتاجية	في الإنتاج	1	1.1	1, 2, 3
			معتمد للتطوير	1	1.2	1, 2, 3
			مبرر للتطوير	1	1.3	1, 2, 3
		مشاريع إنتاجية محتملة	التطوير معلق	2	2.1	1, 2, 3
			التطوير متوقف	2	2.2	1, 2, 3
		مشاريع غير تجارية	التطوير غير واضح	3.2	2.2	1, 2, 3
			التطوير غير قابل للتطبيق (غير مجدي)	3.3	2.3	1, 2, 3
		كميات إضافية موجودة في المكان		3.3	4	1, 2, 3
	مصدر محتمل للمواد بشرية المنشأ	مشاريع استكشاف	[لا توجد تصنيفات فرعية محددة]	3.2	3	4
		كميات إضافية موجودة في المكان		3.3	4	4

7.3.11. تعريف المشروع

مشروع مصادر المواد بشرية المنشأ هو عملية محددة للتطوير أو للتزود والاستمداد،من شأنها توفير الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي ولصنع القرار. في المراحل الأولى من التقييم، بما في ذلك الاستكشاف، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفاهيم، في حين سيتم تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير.

وحيثما لا يمكن حالياً تحديد عملية تطوير أو استمداد لكميات،استناداً إلى التكنولوجيا الحالية أو التكنولوجيا قيد التطوير حالياً، يتم تصنيف جميع الكميات المرتبطة بهذا المشروع (أو جزء منه) في الفئة F4.

يتكون إجراء التصنيف من تحديد المشروع أو المشاريع، وتقدير الكميات الحالية والمستقبلية في المكان، مع مستوى ثقة مصاحب، وتصنيف المشروع (المشاريع) بناءً على حالة المشروع (أو مستوى النضج) والجدوى التجارية.

عملية "المعالجة وتحديد المصادر" هي الرابط بين الكميات في مصدر المواد بشرية المنشأ ومنتجات المواد بشرية المنشأ. وهناك إدراك واضح للمخاطر مقابل العوائد للمستثمرين وأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الحكومات والاتحادات الصناعية، مرتبطاً بأوجه عدم اليقين و / أو التباين في كمية المواد وجودتها، وكفاءة عملية تحديد المصادر (مثل إعادة الاستخدام، والتحضير لإعادة الاستخدام، إعادة التدوير، الاسترداد)، وأسعار منتجات المواد بشرية المنشأ وظروف السوق (بما في ذلك آليات دعم السياسات)، والقبول الاجتماعي والفوائد البيئية مقارنة بمصادر المواد الأولية. وفي المراحل الأولى من التقييم، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفاهيم، بينما سيتم تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير.

وتغطي مخزونات المواد بشرية المنشأ كميات ونوعية تلك المواد، والتي تتغير بمرور الوقت. لذلك، تستند التقديرات الخاصة بالكميات المستقبلية في المقام الأول إلى أدلة غير مباشرة. وفي نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يتم تعريف الرواسب بكميات تستند إلى دليل غير مباشر على أنها "رواسب محتملة"، وهي "مصدر محتمل للمواد بشرية المنشأ" في هذه الوثيقة. وتضاف هذه الكميات إلى الفئة G4. وقد يكون من المفيد تقديم فئات فرعية (G4.1 و G4.2 و G4.3)، بناءً على مستوى الثقة، كما هو محدد بالنسبة إلىG1 و G2 و G3.

7.3.12. فترة حياة المشروع

يجب أن تقتصر الكميات المقدرة للمشروع على الكميات التي سيتم إنتاجها خلال فترة حياة المشروع، والتي يتم تعريفها على أنها الحد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي أو فترة حياة التصميم أو فترة العقد للمشروع، على النحو المحدد أدناه. ويمكن أن تكون فترة حياة المشروع محدودة في بعض الأحيان بمدى توفر المادة "المصدر" أو بمدى الاستحقاق أو التراخيص الاجتماعية. ونظراً لأهميته في تقدير كميات المواد، يجب الإفصاح عن فترة حياة المشروع وأسسه بالاقتران مع أي كميات يتم الإبلاغ عنها.

يتم تعريف "الحد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي" على أنه الوقت الذي يصل فيه المشروع إلى نقطة يكون بعدها صافي التدفقات النقدية التشغيلية المتراكمة المخصومة اللاحقة من المشروع سالباً. وبالنسبة للمشروع، قد يكون الحد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي هو الوقت الذي ينخفض فيه معدل الاسترداد المتوقع إلى مستوى يجعل المشروع غير ذي جدوى، أو عندما يكون من غير المجدي الاستثمار في البنية التحتية الإضافية المطلوبة لاسترداد الكميات المتبقية من مصدر المواد بشرية المنشأ.

"فترة حياة التصميم" للمشروع هي العمر التشغيلي المتوقع للبنية التحتية المادية الرئيسية على النحو المحدد خلال التقييم التقني والاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمشروع. وسيشكل استبدال مكونات المشروع الهامة مشروعاً جديداً، ويجب إجراء تقييم وتقدير جديدين للموارد بشرية المنشأ.

"فترة العقد" لمشروع توريد المواد بشرية المنشأ هي مدة جميع عقود البيع الحالية أو المتوقعة بشكل معقول لمنتجات تلك المواد. وينبغي ألا تتضمن فترة العقد تمديدات العقد ما لم يكن هناك توقع معقول لهذه التمديدات،تأسيساًعلى المعالجة التاريخية للعقود المماثلة.

7.3.13. الاستحقاقات

تشير الاستحقاقات إلى حقوق الوصول إلى كميات المواد بشرية المنشأ التي تعود إلى المشاركين في المشروع.

"فترة الاستحقاق" هي مصطلح جميع التراخيص والتصاريح التي توفر حقوقاً للوصول إلى مصدر المواد بشرية المنشأ،وبالتالي استرجاع كميات المواد وتسليم منتج المواد بشرية المنشأ إلى السوق.

قد يُتوقع أن يستمر مصدر المواد بشرية المنشأ لفترة أطول بكثير من فترة حياة المشروع، ولكن أي كميات مستردة مستقبلية تتجاوز تلك المقدرة للمشروع سيتم تقييمها وتصنيفها كمشاريع لاحقة أو إضافية.

7.3.14. خطة التطوير

من أجل تخصيص الموارد البشرية لأي تصنيف، باستثناء الفئة F4 (لم يتم تحديد مشروع تطوير أو عملية تحديد مصادر)، يجب تحديد خطة تطوير تتكون من مشروع واحد أو أكثر. وقد يختلف مستوى التفصيل المناسب لمثل هذه الخطة وفقاً لدرجة نضج المشاريع، كمايمكن أيضاً تحديده من خلال اللوائح.

7.4. الطاقة المتجددة

مصدر الطاقة المتجددة هو ما يعادل المصطلحين "ترسب" أو "تراكم" المستخدمة للبترول والمعادن. وهو الطاقة الأولية الأساسية (على سبيل المثال، الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة من الشمس، والرياح، والكتلة الحيوية، وتدفق الأنهار، والمد والجزر، والأمواج) المتاحة لإنتاج (والتحويل إلى) منتجات الطاقة المتجددة. والاختلاف الرئيسي مع أنواع الوقود الأحفوري أو المعادن الصلبة هو أنه خلال فترة حياة المشروع، يتم تجديد مصدر الطاقة المتجددة.

ويرتبط منتج الطاقة المتجددة ارتباطاً مباشراًبسلعة طاقة ملموسة أو بديل مباشر لها ويمكن بيعه في سوق قائمة. ومن أمثلة منتجات الطاقة؛ الكهرباء والحرارة والوقود الحيوي. والمنتجات الأخرى القابلة للاستخراج من مصدر الطاقة المتجددة في نفس عملية الإنتاج قد لا تكون مؤهلة كمنتج للطاقة المتجددة؛إلا أنها، قد تسهم في الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمشروع.

ومصادر الطاقة المتجددة هي الكميات التراكمية من منتجات الطاقة المتجددة القابلة للاستخراج من مصدر الطاقة المتجددة،مقاسة عند النقطة المرجعية.

7.4.1. مشروع الطاقة المتجددة

تتكون عملية تصنيف موارد الطاقة المتجددة من تحديد المشروع أو المشاريع المرتبطة بمصدر الطاقة المتجددة، وتقدير كمية منتجات الطاقة المتجددة التي يمكن استخراجها من مصدر الطاقة المتجددة، مع مستوى الثقة المرتبط بها، وتصنيف المشروع أو المشاريع على أساس حالة المشروع (أو النضج) والجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

يعتبر المشروع حلقة الوصل بين مصدر الطاقة المتجددة وكميات منتجات الطاقة المتجددة، ويوفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي واتخاذ القرار. وهناك اعتراف واضح بالمخاطر مقابل العوائد بالنسبة للمستثمر،مع ارتباط ذلك بالشكوك و / أو التباين في مصدر الطاقة المتجددة (بما في ذلك استدامة الإنتاج مقابل التجديد)، وبكفاءة عملية الإنتاج والتحويل، وأسعار منتجات الطاقة

المتجددة وشروط السوق (بما في ذلك آليات دعم السياسات) والقبول الاجتماعي. وفي المراحل الأولى من التقييم، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفهوم، بينما سيتم تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير.
ويتم تحديد كمية موارد الطاقة المتجددة من خلال الكمية التراكمية لمنتجات الطاقة المتجددة التي يتم اكتسابها في الحد الزمني الاجتماعي والبيئي والاقتصادي أو التعاقدي للمشروع

7.4.2. فترة حياة المشروع

موارد الطاقة المتجددة المتوقعة المرتبطة بمشروع ماتكون مقيدة بالحدود الاجتماعية والبيئية والاقتصاديةفي فترة حياة المشروع.

7.4.3. الاستحقاقات

أ. تحدد الاستحقاق كميات موارد الطاقة المتجددة التي تعود إلى المشاركين في المشروع.

7.4.4. خطة التطوير

لتخصيص موارد الطاقة المتجددة لأي تصنيف، باستثناء الفئةF4 ، يجب تحديد خطة تطوير تتكون من مشروع واحد أو أكثر. وقد يختلف مستوى التفاصيل المناسب لمثل هذه الخطة وفقاً لنضج المشروع ويمكن أيضاً تحديده من خلال اللوائح.

7.5.مشاريع الحقن للتخزين الجيولوجي

7.5.1. التخزين الجيولوجي

يشير مصطلح التخزين الجيولوجي بشكل أساسي إلى الاحتواء الدائم لغاز ثاني أكسيد الكربونفي التكوينات الجيولوجية تحت السطحية، والتي يشار إليها هنا باسم الخزانات، بهدف عزل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. ويمكن أن يكون خزان التخزين على سبيل المثال خزان نفط وغاز مستنفد أو طبقة مياه جوفية مالحة. ومن الجدير بالذكر أن تطبيقنظامتصنيفوإدارةالمواردالمعدنيةومواردالطاقةالأفريقيةالموضح في هذه الوثيقة يأخذ في اعتباره وبشكل أساسي التخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون، ولكن يمكن أيضاً تطبيقه على أشكال أخرى من مشاريع الحقن حيث يتم تخزين السوائل في التكوينات الجيولوجية.

يُشار أحياناً إلى تخزين الهيدروجين تحت الأرض باسم التخزين الجيولوجي للهيدروجين. ونظراً لأنه من المحتمل أن يكون تخزين الهيدروجين مؤقتاً وليس دائماً، فإن هذا أكثر قابلية للمقارنة لتخزين الغاز تحت الأرض كما هو موضح أدناه.

وغالباً ما يتم الاحتفاظ بالغاز الطبيعي في المخزون تحت الأرض. وأكثر المرافق المستخدمة تحت الأرض شيوعاً هي الخزانات المستنفدة في حقول النفط والغازوخزانات المياه الجوفية والكهوف الملحية. والفرق الرئيسي بين هذا التخزين والتخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون، بصرف النظر عن السائل نفسه، هو أن الغاز الطبيعي يتم تخزينه مؤقتاً فقط وسيتم سحبه من الخزان في مرحلة ما. يمكن استخدام خزان التخزين بشكل متكرر للتخزين المؤقت والسحب اللاحق. سيتم ربط العديد من مقاييس الكمية المختلفة بهذا التخزين. سيكون إجمالي الكمية التي يمكن تخزينها هو مجموع الكمية المخزنة حالياً ويمكن سحبها (يشار إليها غالباً باسم غاز العمل)، وكمية غاز المخزون الدائم اللازمة للحفاظ على ضغط كافٍ لأغراض السحب (الغاز الأساسي أو "وسادة" الغاز) والكمية المتاحة للتخزين حالياً.

عندما يتم تطوير مخزن للغاز تحت الأرض، يمكن تصنيف النضج التقني والاجتماعي والبيئي والاقتصادي لأنشطة المشروع المرتبطة به وفقاً لمبادئنظامتصنيفوإدارةالمواردالمعدنيةومواردالطاقةالأفريقيةكما هو موضح في هذه الوثيقة. ويجب دائماً تحديد الكميات المختلفة المرتبطة بالمشاريع المصنفة بوضوح.

يتم أحياناً حقن ثاني أكسيد الكربون أو النيتروجين أو الغاز الطبيعي في حقل نفط منتج من أجل زيادة كمية الهيدروكربونات التي يمكن استخلاصها. ويمكن تصنيف الموارد الهيدروكربونية الناتجة باستخدامنظامتصنيفوإدارةالمواردالمعدنيةومواردالطاقةالأفريقيةكما هو محدد لأنشطة الاسترداد.

الجدول B10 التصنيفات والتصفيات الفرعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية محددة حسب الفئات الفرعية، ومعدلة للتطبيق على مشاريع الحقن لغرض التخزين الجيولوجي

تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية محددة حسب للفئاتوالفئات الفرعية،كما تُطبق على مشاريع الحقن لغرض التخزين الجيولوجي						
إجمالي التخزين الجيولوجي	الكميات المحقونة والمخزنة					
	الكميات المفقودة					
	التصنيف		التصنيف الفرعي	الفئات		
				E	F	G
	خزان معروف	مشاريع الحقن التجارية	حقن نشط	1	1.1	1, 2, 3
			معتمد للتطوير	1	1.2	1, 2, 3
			مبرر للتطوير	1	1.3	1, 2, 3
		مشاريع الحقن التجارية المحتملة	التطوير معلق	2[b]	2.1	1, 2, 3
			التطوير متوقف	2	2.2	1, 2, 3
		مشاريع الحقن غير التجارية	التطوير غير واضح	3.2	2.2	1, 2, 3
			التطوير غير مُجدي	3.3	2.3	1, 2, 3
		التخزين الجيولوجي		3.3	4	1, 2, 3
	خزان غير مكتشف	مشاريع الفرز	التخزين الجيولوجي محدد	3.2	3.1[c]	4
			التخزين الجيولوجي واضح	3.2	3.2[c]	4
			التخزين الجيولوجي مستنتج	3.2	3.3[c]	4
		التخزين ليس له جدوى		3.3	4	4

وعندما يكون التخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون المحقون جزءاً من هدف مشروع الاسترداد المتزايد، يمكن تصنيف الكميات المخزنة بنفس الطريقة، باستخدام نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية كما هو موضح في هذه الوثيقة. ومن المرجح أن يتم تطوير جزء التخزين الجيولوجي للمشروع بالتوازي مع جزء استرداد الهيدروكربون، وسيكون للنشاطين في هذه الحالة نفس مستوى النضج، ولكن بنوعين مختلفين من الكميات المرتبطة به؛والكميات التي سيتم استخلاصها والكميات التي سيتم تخزينها.

إجمالي التخزين الجيولوجي للخزان هو إجمالي كميات سائل معين يمكن حقنها وتخزينها في هذا الخزان، بما في ذلك الكميات التي يمكن إذابتها في المياه الجوفية، أو المحصورة عن طريق تفاعل كيميائي أو امتصاصها على الكربون في استعادة غاز الميثان بطبقة فحم. . ومقدار التخزين الجيولوجي الإجمالي الموجود مبدئياً والذي سيستخدم في نهاية المطاف في التخزين الجيولوجي،سيعتمد على التفاصيل الخاصةبكل من المشاريع التي تم تصنيفها.

ويتم تصنيف إجمالي التخزين الجيولوجي في تاريخ معين من حيث ما يلي:

(أ) الكميات المحقونة والمخزنة: كميات المائع التي تم حقنها والمخزنة حالياً في الخزان. والمشاريع في هذه المرحلة قد تكون لا تزال تتطلب أنشطة مثل مراقبة أي حركات للسوائل، والتأكد من وجود ثقة معقولة في الاحتفاظ بالسائل المحقون في الخزان.

(ب) الكميات المفقودة: الكميات التي قد يتم تسليمها إلى موقع الحقن ولكنها تضيع في النقل أو المرافق السطحية قبل الحقن. وتصنف على أنها إنتاج غير بيعي .

(ج) المشاريع التجارية والتجارية المحتملة: التخزين الجيولوجي المرتبط بخزان معروف حيث يكون الحقن لغرض التخزين الجيولوجي جاري بالفعل أو يمكن استخدامه للتخزين في المستقبل. ويستند التصنيف إلى الدراسات الفنية والتجارية المتعلقة بأنشطة الحقن المحددة.

(د) مشاريع الحقن غير التجارية: التخزين الجيولوجي الإضافي المرتبط بخزان معروف لن يتم استخدامه للتخزين بواسطة أي مشروع حقن محدد حالياً.

(هـ) مشاريع الفرز: التخزين الجيولوجي المرتبط بخزان غير مكتشف يمكن استخدامه للتخزين في المستقبل بشرط تأكيد الخزان؛

(و) التخزين غير ممكن: الخزان الذي لن يكون متاحاً للتخزين أو حيثما يكون التخزين غير مُجديلسبب ما.

7.5.2. تعريف المشروع

يصنف نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية الكميات المرتبطة بالمشاريع. يتضمن مشروع الحقن عادةً آبارألحقن، وآبارألمراقبة، ومعدات سطحية، وخطوط تدفق الحقن، ومركز التحكم في العمليات. وقد يشمل المشروع آبار تنفيس الضغط ومعدات معالجة السوائل المنتجة. وقد يتم كذلك تضمين خط لأنابيب التسليم في مشروع الحقن، طبقاً لموقع نقل العهدة والحراسة.

قد تكون هناك حاجة إلى بئر حقن واحد أو أكثر لتخزين المعدل المتوقع وكمية السوائل. قد تكون بئر (آبار) المراقبة داخل وحدة التخزين و / أو فوق صخور الغطاء العلوي. وقد تشتمل المعدات السطحية على خطوط الحقن والمشعبات (والصمامات المرتبطة بها)، ومقياس، ومضخة أو ضاغط (إذا لزم الأمر لزيادة ضغط توصيل خط الأنابيب إلى ضغط فوهة بئر الحقن). وقد يكون مركز التحكم في العمليات في موقع الحقن و / أو عن بعد ويستخدم لمراقبة عمليات الحقن والتحكم فيها.

يجب أن يتضمن المشروع تقديرات لكميات التخزين ومعدلات الحقن. ويجب تمييز الخزان، أو التكوين الجيولوجي المخطط استخدامه للتخزين والصخور العلوية ذات الصلة، لتحقيق أهداف المشروع. كما يجب تقدير توقعات الاستثمارات والتكاليف الأخرى وكذلك الإيرادات من التخزين.

وبمجرد تحديد المشروع، يمكن استخدام نظامت صنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية لتصنيف الكميات المخزنة وفقاً للنضج الفني والاجتماعي والبيئي والاقتصادي لأنشطة المشروع المحددة.

7.5.3. الكميات المخزنة

يشير مصطلح الكمية إلى كمية مائع معين يمكن تخزينه في الخزان الجاري تقييمه،وبمعلومية نشاط مشروع محدد واستثماراته، يتم عادةً تحديد كميات تخزين ثاني أكسيد الكربون بالكتلة. ويجب أن يأخذ التقييم الكمي في اعتباره كل من المعرفة الجيولوجية تحت السطحية وقت التقييم، والاعتبارات الهندسية المتعلقة بخصائص الخزان وكذلك الحل التقني المختار والظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تحكم المشروع. وستعتمد الكمية أيضاً على تركيب المائع المخزن، والذي يجب معرفته مع كمية التخزين. وقد تكون الكمية المخزنة في خزان واحد هي الكميات المجمعة من عدة مصادر، من مصدر واحد أو جزء من الكمية الإجمالية من مصدر واحد.

7.5.4. خطة التطوير

من أجل حصول مشروع على الموافقة على التطوير، يجب إعداد خطة لتطوير موقع الحقن وتشغيله. وتتضمن خطة التطوير عادةً الجدول الزمني وعناصر التصميم والظروف الاقتصاديةوالاجتماعية والبيئية لمشروع الحقن. غالباً ما يكون جزءاً من مشروع متكامل أكبر بما في ذلك التقاط السائل ونقله إلى موقع الحقن. كما يجب أن يتضمن الجدول الزمني المهلة اللازمة للمعدات، وحفر الآبار واستكمالها، وتوصيف الخزان وكذلك الحصول على تصاريح الحقن اللازمة وموافقة الإدارة. ويجب أن تتضمن عناصر التصميم مواقع الآبار، وتقنيات الإنجاز، وطرق الحفر، ومرافق الموقع (حسب الحاجة)، والنقل، ومصدر سائل الحقن ونوعه. كما يجب أن تتضمن التقييمات الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية مصادر الإيرادات، وكذلك النفقات الرأسمالية والتشغيلية لكامل فترة حياة المشروع. ويجب معرفة مدة توفر سوائل الحقن. كما يجب أن يكون تقييم المخاطر دائماً جزءاً من خطة التطوير.

7.5.5. فترة حياة المشروع

جدوى مشروع الحقن لغرض التخزين الجيولوجي تتكون من عنصرين؛

i. حقن السوائل و
ii. الاحتفاظ بالسائل المحقون من خلال آلية محاصرة أو أكثر.

وسيحتاج مشروع الحقن إلى تضمين الأنشطة أيضاً بعد توقف الحقن النشط، مثل مراقبة أي حركات للسوائل والتأكد من وجود ثقة معقولة في الاحتفاظ بالسائل المحقون في الخزان. وكيفية تأثير ذلك على العمر الإجمالي للمشروع ستعتمد على تفاصيل المشروع، والخزان، والسائل المحقون والقواعد واللوائح السائدة.

وعندما يتم تصنيف مشروع الحقن على أنه مجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً وتقنياً وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يجب أن يغطي التقييم فترة حياة المشروع الكاملة.

7.5.6. الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية

في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، تشمل عبارة "مجدي اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً" العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (بالمعنى الضيق) بالإضافة إلى "ظروف السوق" الأخرى ذات الصلة، وتشمل النظر في

الأسعار والتكاليف والأطر القانونية / المالية وجميع - العوامل الفنية التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على جدوى مشروع التطوير والتنمية. وهذا التعريف وثيق الصلة أيضاً بمشاريع التخزين الجيولوجي، حيث قد تعتمد الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمشروع على الإعانات الحكومية أو غيرها من الحوافز. ويتطلب تصنيف مشروع التخزين الجيولوجيعلى أنه مجدي اجتماعياً وبيئياًواقتصادياً في إطارنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، أن يتم النظر في جميع العوامل غير الفنية ذات الصلة.

7.5.7. تصريح التخزين

قد يخضع التخزين الجيولوجي لثاني أكسيد الكربون، أو تخزين السوائل الأخرى في التكوينات الجيولوجية الجوفية، للوائح ومتطلبات محلية و / أو وطنية و / أو دولية مختلفة. يجب عدم تشغيل مواقع تخزين ثاني أكسيد الكربون بدون تصريح تخزين. ويمكن أن تمنح هذه التصاريح بشكل مستقل من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وينبغي أن تصدرها سلطة مختصة. كما يتعينإتاحة جميع تصاريح التخزين لمفوضية الاتحاد الأفريقي. قد تكون هناك لوائح أخرى ذات صلة في أجزاء أخرى من العالم.

ومن أجل تصنيف مشروع الحقن على أنه مجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً وتقنياً وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يجب أن تكون جميع تصاريح التخزين المطلوبة أو التصاريح الأخرى ذات الصلة في مكانها الصحيح، أو يجب أن تكون هناك توقعات معقولة بأن يتم الحصول على هذه التصاريح في غضون إطار زمني معقول.

8. الخطوط التوجيهية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

توفر الخطوط التوجيهية إرشادات إضافية حول كيفية تطبيق نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

في ظروف محددة.

8.1. تعريف المشروع

المشروع عبارة عن عملية تطوير أو عملية محددة توفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وصنع القرار. في المراحل الأولى من التقييم، بما في ذلك الاستكشاف، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفاهيم، في حين سيتم تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير. وفي حالة عدم إمكانية تحديد أي تطوير أو عملية حالياًلأحد الموارد سواء كله أو جزء منه، استناداً إلى تكنولوجيا حالية أو تكنولوجيا قيد التطوير حالياً، يتم تصنيف جميع الكميات المرتبطة بهذا المورد (أو جزء منه) في الفئة F4.

8.1.1. المباديء

تم تصميم نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةكنظام قائم على المشروع لتقييم وتصنيف الطاقة والمعادن الموجودة على سطح الأرض أو تحته. وقد أظهرت التطورات أنه يمكن أيضاً تطبيق النظام على مصادر الطاقة المتجددة والموارد بشرية المنشأ وكذلك على مشاريع الحقن لغرض التخزين الجيولوجي.

ويتكون المشروع من نشاط محدد، أو مجموعة أنشطة محددة توفر الأساس لتقدير كل من التكاليف والإيرادات المحتملة المرتبطة بتنفيذه. ويمكن بعد ذلك استخدام تقديرات التكلفة والإيرادات لإجراء تحليلات اجتماعية وبيئية واقتصادية يمكن على أساسها اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً في المشروع من عدمه،إلى جانب اعتبارات تجارية أخرى ذات صلة،كالمسائل القانونية والبيئية والاجتماعية، وكلها يمكن أن تؤثر على جدوى المشروع المحدد. ونظراً لأن الإيرادات المستقبلية المحتملة ستعتمد على كميات المنتجات المستقبلية المقدرة التي يمكن إنتاجها وبيعها، وستعتمد كفاءة عملية الإنتاج على تصميم المشروع نفسه (منهجية الإنتاج، والبنية التحتية، ومتطلبات المعالجة، إلخ.) فإن هذه المسائل الثلاث - التكاليف وكميات المنتجات القابلة للاسترداد والإيرادات –ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المشروع المحدد.

وكما هو مذكور أعلاه، فإن مستوى التفاصيل التي يتم من خلالها تحديد المشروع سيعتمد على نضج المشروع. فعلى سبيل المثال، في مرحلة الاستكشاف، يمكن تحديد منهجية الإنتاج المتوقعة بمصطلحات مفاهيمية عامة فقط، في حين أن الالتزام بالتنمية والتطوير سيتطلب عموماً وثائق مفصلة للغاية لمنهجية الإنتاج ومتطلبات المعالجة (عند الاقتضاء) وطرق التصدير ورأس المال و تكاليف التشغيل وإجراءات حماية البيئة واعتبارات التراخيص الاجتماعية وما إلى ذلك.

8.1.2. الخطوط التوجيهية لتعريف المشروع

سيتضمن النشاط أو مجموعة الأنشطة التي تشكل المشروع المحدد دائماً بعض الاعتبارات الخاصة بالتشغيل أو خطة التطوير التي يمكن أو سيتم تنفيذها أو التي تم تنفيذها، والتي بدونها لا يمكن إجراء تقدير للكميات التي يمكن استردادها.

في مرحلة مبكرة من تقييم المشروع، قد يقتصر مستوى التفاصيل في هذا الاعتبار على إصدار حكم أولي فيما يتعلق بمدى الكميات التي يمكن افتراض أنها اجتماعية وبيئية وقابلة للإنتاج اقتصادياً و / أو افتراض نطاق مناسب من عوامل الاسترداد المحتملة، التي قد تستند إلى نظائرها لنوع واستراتيجية الإنتاج أو التطوير المحتملة.

وعندما ينضج المشروع في نطاقه وتعريفه مع اقترابه من قرار استثمار، فغالباً ما يتغير طابعه حيث يصبح معرفاً بشكل أفضل وقد تكون هناك عدة مراحل للحصول على البيانات و / أو الدراسات قبل الوصول إلى "قرار الاستثمار النهائي"،وعند هذه النقطة سيكون هناك التزام قوي بالمضي قدماً في تركيب المرافق اللازمة لإنتاج وبيع المنتج / المنتجات. وفي العديد من الشركات، يتم فصل هذه المراحل عن طريق "بوابات قرار" رسمية تتماشى مع الفئات الفرعية لنضج المشروع.

وتتطلب بوابات القرار هذه عادةً واحداً أو أكثر مما يلي، حيث قد يؤدي عدم الحصول على أي من هذه الموافقات إلى إيقاف المشروع (كما هو محدد حالياً ومقترح) من المتابعة إلى المرحلة التالية (والتي ستنعكس بعد ذلك في الانتقال إلى فئة فرعية مختلفة لاستحقاق المشروع):

أ) موافقة جهة حكومية واحدة أو أكثر على المضي قدماً في المرحلة التالية من المشروع.

ب) موافقة الشركة المشغلة (وشركائها) على إنفاق تكاليف كبيرة؛ و

ج) التأكيد، إلى أقصى حد ممكن، على أن الشواغل البيئية والاجتماعية المحلية التي تتجاوز المتطلبات التنظيمية قد تمت معالجتها بشكل مناسب.

وبمجرد حصول المشروع على جميع الموافقات اللازمة لبدء الإنتاج، فإن القرارات الخاصة بالأنشطة التشغيلية الروتينية التي لا تتطلب أياً من الموافقات المذكورة أعلاه لن تشكل بشكل عام مشروعاً منفصلاً.
ويمكن أن يعكس مشروع واحد تطوير جزء أو كل مورد أو تطوير موارد متجاورة متعددة (إذا كانت جميعها تخضع لنفس قرار الاستثمار والموافقات بناءً على خطة تطوير متكاملة واحدة أو دراسة جدوى مسبقة أو دراسة جدوى). عندما يتم اتخاذ قرار استثماري فيما يتعلق بجزء من المورد، فإن البنية التحتية والتكاليف والكميات المقدرة القابلة للاسترداد المرتبطة بقرار الاستثمار هذا ستشكل مشروعاً واحداً. أي احتمال لاسترداد إضافي من هذا المورد سيكون خاضعاً لواحد أو أكثر من المشاريع اللاحقة والمتميزة، إلى الحد الذي يتطلب فيه كل مشروع قراراً و / أو عملية موافقة منفصلة. وفي مثل هذه الحالة، يتم تصنيف الاسترداد الإضافي المرتبط بكل مشروع محدد لاحق بشكل منفصل عن المشروع الأولي وفقاً للفئة المناسبة (أو الفئة الفرعية) على المحاور E و F و G لهذا المشروع الإضافي المحدد كما في تاريخ السريان .
وسيتم دائماً تصنيف كميات المبيعات المرتبطة بمشروع منفرد ضمن فئة واحدة (أو فئة فرعية) على المحور E وفئة واحدة (أو فئة فرعية) على المحور F. ومع ذلك، يمكن تصنيف الكميات المرتبطة بهذا المشروع، وفي معظم الحالات سيتم تصنيفها في أكثر من فئة واحدة على المحور G. وتعتمد العلاقة بين المشروع والتصنيف على المحور G على طبيعة عملية الإنتاج، كما هو مذكور في الشرح الداعم لتعريف الفئات G1 و G2 و G3.

8.2. استخدام مستوى نضج المشروع للتصنيف الفرعي للمشاريع

يوفر نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية نطاقاًللتصنيف الفرعيللمشاريع من خلال تطبيق مجموعة كاملة من تعريفات الفئات الفرعية. ويعد تطبيق هذا المستوى من التفصيل للنظام اختيارياً، على الرغم من أنه أصبح معروفاً على نطاق واسع كأداة قوية لأغراض إدارة المحافظ، سواء على مستوى الشركات أو على المستوى الوطني. وتعكس التصنيفات الفرعية مفهوم التصنيف على أساس نضج المشروع، والذي يتوافق بشكل عام مع احتمال أن يحقق المشروع في النهاية عملية تجارية ومبيعات للمنتج.

يجب استيفاء تعريفات الفئة والفئة الفرعية، بالإضافة إلى جميع المواصفات العامة والمواصفات القطاعية ذات الصلة اللازمة للتصنيف عالي المستوى في المشاريع التجارية، والمشروعات التجارية المحتملة، والمشاريع غير التجارية، قبل النظر في الإحالة إلى التصنيف الفرعي المناسب.
وتستند التصنيفات الفرعية لنضج المشروع إلى الإجراءات المرتبطة (قرارات العمل) المطلوبة لتحريك المشروع نحو الإنتاج التجاري. وقد تم تصميم الحدود بين المستويات المختلفة لنضج المشروع لتتماشى مع "بوابات القرار" الداخلية للمشروع (الشركة)، وبالتالي توفير رابط مباشر بين عملية صنع القرار وعملية القيمة الرأسمالية داخل الشركة، وتوصيف محفظة أصولها من خلال تصنيف الموارد.
ومن المهم ملاحظة أنه في حين أن هدف المطور دائماًهو تحريك المشاريع نحو مستويات أعلى من النضج، وفي النهاية إلى الإنتاج التجاري،فإن أي تغيير في الظروف (مثل التغيير في الاعتبارات البيئية أو الاجتماعية أو السوقية المحلية، أو إلى النظام المالي المطبق، أو النتائج المخيبة للآمال فيما يتعلقبالحصول على المزيد من البيانات) يمكن أن تؤدي إلى "تخفيض" المشاريع إلى فئة فرعية أقل.
وينبغي تطبيق الخطوط اتوجيهية التالية بالنسبة للتصنيفات الفرعية

8.2.1. المشاريع التجارية

يتم استخدام توصيف "في الإنتاج" حيثما يقوم المشروع فعلياً بإنتاج وبيع نوع أو أكثر من المنتجات للتسويق في تاريخ سريان التقييم. وعلى الرغم من أن تنفيذ المشروع قد لا يكتمل بنسبة 100 ٪ في ذلك التاريخ، إلا أن المشروع بالكامل يجب أن تتوفر لديه جميع الموافقات والعقود اللازمة السارية، والأموال الرأسمالية الملتزم بها. إذا كان جزء من خطة تطوير المشروع لا يزال خاضعاً لموافقة و / أو التزام منفصل بأموال رأس المال بحيث لا يكون من المؤكد حالياً المضي قدماً، فيجب تصنيف هذا الجزء كمشروع منفصل في الفئة الفرعية المناسبة.

ويتطلب تصنيف " معتمد للتطوير" أن تكون جميع الموافقات / العقود سارية، وأن الأموال الرأسمالية قد تم الالتزام بها. ويجب أن يكون بناء وتركيب مرافق المشروع جارياً أو من المقرر أن يبدأ قريباً. ولن يكون هناك أي سبب يمكن قبوله للفشل في تطوير المشروع في إطار زمني معقولإلا حدوث تغيير غير متوقع تماماً في الظروف الخارجة عن سيطرة المطورين.

ويتطلب تصنيف "مبرر للتطوير" أن يكون المشروع مجدياً تقنياً وقابل للتطبيق تجارياً، ويجب أن يكون هناك توقع معقول بأن جميع الموافقات / العقود اللازمة للمشروع للمضي قدماً في التطوير ستكون وشيكة.

8.2.2.المشاريع التجارية المحتملة

يقتصر تصنيف" التطوير معلق" على تلك المشاريع التي تخضع بفعالية لأنشطة فنية خاصة بالمشروع، مثل الحصول على بيانات إضافية أو استكمال دراسات جدوى المشروع والتحليلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المصممة لتأكيد النشاط التجاري للمشروع و / أو لتحديد سيناريو التطوير الأمثل. بالإضافة إلى ذلك، قد يشمل التصنيف المشاريع التي لها حالات طارئة غير فنية، بشرط أن يتم متابعة هذه الحالات الطارئة حالياً بنشاط من قبل المطورين، وأن يُتوقع حلها بشكل إيجابي خلال إطار زمني معقول. ومن المتوقع أن يكون لمثل هذه المشاريع احتمال كبير لتحقيق الصفة التجارية.

كما يتم استخدام تصنيف"التطوير متوقف" عندما يكون للمشروع فرصة معقولة على الأقل لتحقيق التجارة (أي أن هناك احتمالات معقولة للإنتاج المجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في نهاية المطاف)، ولكن في حالة وجود حالات طارئة غير تقنية كبيرة حالياً (مثل المسائلالبيئية أو الاجتماعية) التي تحتاج إلى حل قبل أن يتحرك المشروع نحو التنمية. ويتمثل الاختلاف الأساسي بين التطوير المعلق والمتوقف في أنه في الحالة الأولى، فإن الحالات الطارئة الهامة الوحيدة هي تلك التي يمكن أن تتأثر مباشرة بالمطورين (على سبيل المثال من خلال المفاوضات)، بينما في الحالة الأخيرة تخضع الحالات الطارئة الرئيسية لقرارات من آخرين ليس للمطورين عليها إلا تأثير ضئيل أو منعدم، وتخضع نتيجة وتوقيت تلك القرارات إلى قدر كبير من عدم اليقين.

8.2.3. المشاريع غير التجارية

"التطوير غير الواضح" مناسب للمشروعات التي لا تزال في المراحل الأولى من التقييم الفني والتجاري (على سبيل المثال اكتشاف جديد حديث)، و / أو حيث يلزم الحصول على مزيد من البيانات الهامة، من أجل إجراء تقييم ذي مغزى لإمكانية التطوير التجاري، أي لا يوجد حالياً أساس كافٍ لاستنتاج أن هناك احتمالات معقولة في نهاية المطاف لإنتاج مُجدي اجتماعياً وبيئياً.

ويتم استخدام "التطوير غير ذي جدوى" حيثما يمكن تحديد مشروع مجدي تقنياً، ولكن تم تقييمه على أنه غير كافٍ لتبرير أي أنشطة إضافية للحصول على مزيد من البيانات أو أي جهود مباشرة لإزالة التقلبات التجارية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد تحديد هذه الكميات وتسجيلها بحيث يتم التعرف على إمكانية وجود فرصة تطوير تجاري في حالة حدوث تغيير كبير في التكنولوجيا أو الظروف التجارية.

8.2.4. الكميات الإضافية في المكان

يجب فقط تصنيف الكميات ككميات إضافية في المكان حيث لم يتم تحديد مشاريع مجدية تقنياً يمكن أن تؤدي إلى إنتاج أي من هذه الكميات. وقد تصبح بعض هذه الكميات لاحقاً قابلة للاسترداد في المستقبل بسبب تطور تكنولوجيات جديدة.

وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد تصنيف الكميات الإضافية الموجودة في المكان على أساس الوضع الحالي للتطورات التكنولوجية.

8.2.5. أسس التقديرات

قد تكون الكميات المبلغ عنها تلك الكميات المنسوبة إلى التطوير الكامل، أو قد تعكس نسبة تلك الكميات التي تُعزى إلى المصالح الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية للكيان المبلّغ عنها في المشروع.

يجب تحديد أسس الإبلاغ بشكل واضح بالاقتران مع الكميات المبلغ عنها. وغالباً ما يتم التعامل مع التزامات العوائد والرسوم الحكومية كضريبة تُدفع نقداً وبالتالي يتم تصنيفها عموماً على أنها تكلفة العمليات. وفي مثل هذه الحالات، قد تتضمن الكميات المبلغ عنها النسبة المتعلقة بالتزامات الرسوم الحكومية.

8.2.6. مستوى النضج

عندما يكون من المناسب أو المفيد تصنيف المشاريع الفرعية لتعكس مستويات مختلفة من نضج المشروع، بناءً على الحالة الحالية للمشروع، يمكن اعتماد الفئات الفرعية الاختيارية لأغراض إعداد التقارير.

8.3. دورة حياة المشروع وسلسلة القيمة

يوصى بتصنيف الموارد مع مراعاة دورة حياة المشروع الكاملة للمورد.ويبين الشكل B4مثالاً على دورة تعدين من مرحلة الاستكشاف إلى المعالجة النهائية للموقع وإعادة تدوير المخلفات.

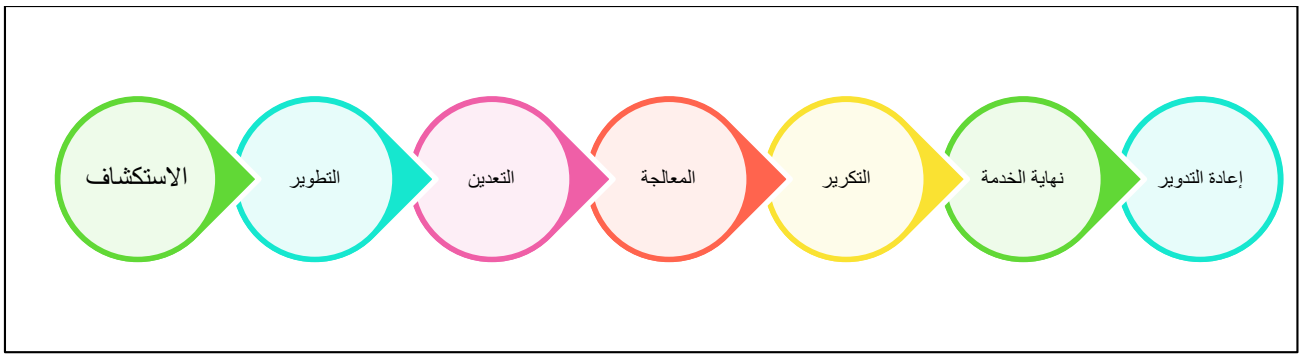

الشكل B4. مثال على دورة حياة التعدين

8.3.1. معالم المشروع وبوابات القرارات

يمكن أن يؤدي اعتماد نهج المعالم الرئيسية وبوابة القرار لدعم مشاريع التعدين والمعالجة إلى تسهيل التخطيط والتشغيل السلس للمشروع عبر دورة حياة المشروع الكاملة بما في ذلك الإغلاق النهائي وإيقاف التشغيل وتسليم الموقع. تتوافق المنهجية مع معايير نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية والمعرفة الجيولوجية وجدوى المشروع والجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تركز على المعالم والمنعطفات الرئيسية في حياة المشروع. ومن المتطلبات الأساسية المسبقة للتطبيق الناجح للنموذج، إجراء تحليل شامل للاحتياجات والفجوات. واستناداً إلى استنتاجات تحليل الثغرات، فإن بناء القدرات وتوزيع الموارد يستهدفان معلماً محدداً بدلاً من محاولة تغطية دورة الحياة بأكملها دفعة واحدة.

والنتيجة المرجوة هي التعزيز التدريجي للسياسات والأطر التنظيمية التي يتم تحقيقها بوتيرة يمكن للحكومة أن تحافظ عليها، خاصة في بلد لا يوجد فيه إلا قدر ضئيل من الإلمام بطلبات تصميم وترخيص وتشغيل مشروع الموارد. ويظهر الشكلB5 مثالاًلمعالم مشروع تعدين حيث تمثل دراسة الجدوى الأولية المسبقة نقطة الارتكازمن بين هذه المعالم،وبمجرد اجتيازها، تسمح نقاط التحكم المحددة بشكل فعال لصانعي القرار بمراقبة التأهب الشامل في دورة حياة التعدين والمعالجة وتطبيق بوابات القرار على كل نقطة تحكم حرجة في دورة حياة المشروع.

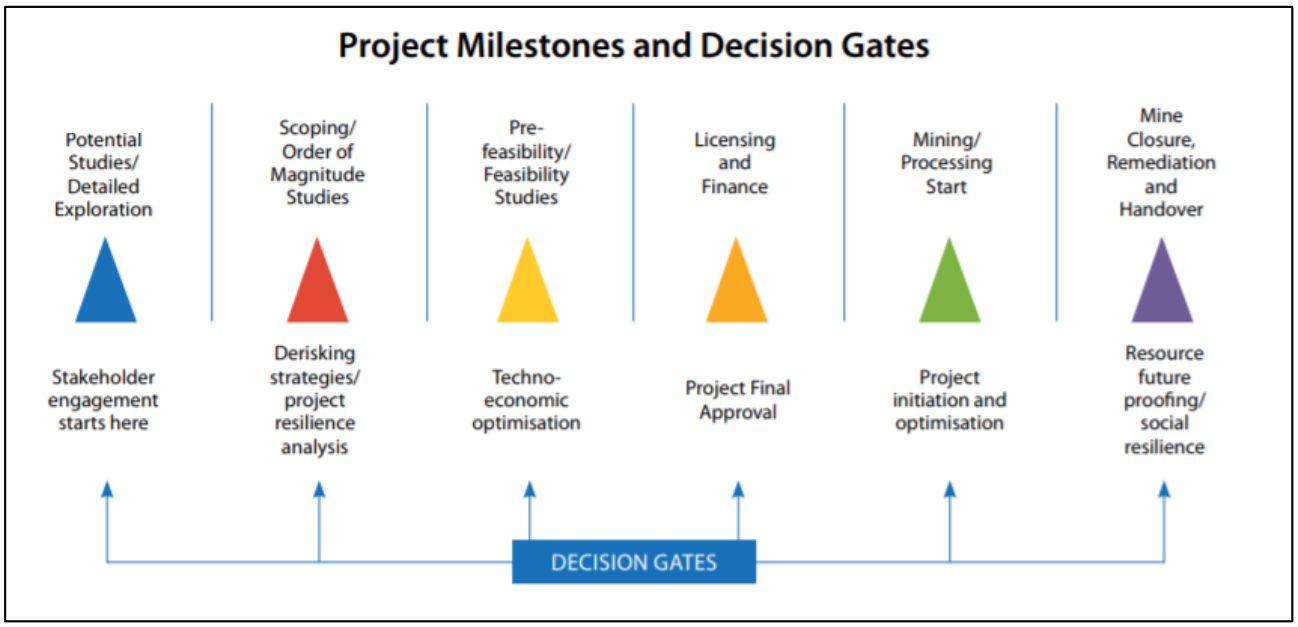

الشكلB5 المعالم الرئيسية للمشروع وبوابات القرارات القابلة للتطبيق في مجال التعدين

ونظراً لأن معالم المشروع تكون عامة بطبيعتها، يمكن استخدام المنهجية في مجموعة واسعة من مشاريع الموارد. ويمكن إجراء تحسينات نوعية كبيرة ووفورات في التكاليف عبر دورة حياة المشروع من خلال تركيز الانتباه بطريقة مماثلة على مجموعة صغيرة من نقاط التحكم. وإحدى ميزات هذه الطريقة هي نهج "واحد لأعلى / واحد لأسفل" للعمل الجماعي والاتصالات والتوثيق خلال دورة حياة المشروع. وبذلك يكون لدى مالكي وأصحاب مصلحة أي معلم معين من امعالم المشروع فهم جيد وعلاقة عمل وثيقة مع نظرائهم المسؤولين عن (أ) المعلم السابق ("واحد لأعلى") و (ب) المعام اللاحق ("واحد لأسفل"). وبهذه الطريقة يتم بشكل كبير تقليل مخاطر فقدان أي معرفة مؤسسية رئيسية، أوقوة دفع وزخم المشروع بين مراحل دورة حياته.

.

8.3.2. إضافة القيمة

تدعو رؤية التعدين الأفريقية إلى روابط أمامية في الانتفاع بالمعادن وتصنيعها؛ وروابط خلفية في السلع الرأسمالية للتعدين والمواد الاستهلاكية والصناعات الخدمية؛ وروابط جانبية في البنية التحتية (الطاقة، واللوجستيات، والاتصالات، والمياه) وتنمية المهارات والتكنولوجيا (تنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير). ويجب تقييم إمكانية إضافة القيمة بعناية واستخدام المعلومات أثناء تصنيف الكميات، وخاصة فيما يتعلق بالجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية: ويمكن تحويل بعض العوائق الاجتماعية والبيئية المحتملة إلى فرص عندما يتم فحص إمكانيات إضافة القيمة على مدار دورة الحياة الكاملة للمشروع.
قد تتضمن إضافة القيمة النهائية استخدام الميزة الموضعية لإنتاج الموارد الخام لإنشاء صناعات معالجة الموارد (الإثراء) التي يمكن أن توفر بعد ذلك المواد الأولية للصناعةوالتصنيع . ويمكن أن تستخدم القيمة المضافة الأولية سوق قطاع الموارد الكبير نسبياً لتطوير قطاع توريد / مدخلات الموارد (السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية والخدمات).

عند تصنيف الكميات وتخصيصها للفئات المناسبةلنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يجب فحص الشراكات ذات المنفعة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين بشكل كامل

8.3.3. التنوع

تسعى وتهدف "رؤية أفريقيا للتعدين" إلى وجود قطاع موارد يمثل مكوناً رئيسياً لاقتصاد أفريقي صناعي متنوع وحيوي وقادر على المنافسة عالمياً، ويكون محوراً لإنشاء منصة بنية تحتية أفريقية تنافسية، من خلال تعظيم الروابط الاقتصادية المحلية والإقليمية الدافعة، ويعمل على تحسين واستباق ثروات أفريقيا المعدنية، ويتسم بالتنوع والقدرة على احتواء كل من الموارد عالية القيمة والأقل قيمة سواء على المستوى التجاري أو المستوى صغير الحجم.ولتحقيق هذه الغاية، من المستحسن أن يتم تحليل جميع الروابط الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي قبل تصنيف الموارد باستخدام مبادئ نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

8.3.4. تقدم الموارد

لا يكفي أن يتم تصنيف الموارد بشكل صحيح وتخصيصها لفئاتنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةالمناسبة. بل يجب مراعاة وتسجيل إمكانية تقدم الكميات إلى فئات E و F و G الأعلى. وهذه المعلومات ضرورية لقرارات الإدارة الفعالة وتخطيط الأنشطة لمعرفة تقدم المشاريع في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية، من مرحلة الاكتشاف أو الاستكشاف إلى مرحلة الإنتاج وما بعدها(الشكل B6).كمايجب ربط تقدم الموارد بمعالم المشروع وبوابات اتخاذ القرار بالإضافة إلى الدراسات التفصيلية المطلوبة للتقدم عبر المحور E و F و.G .

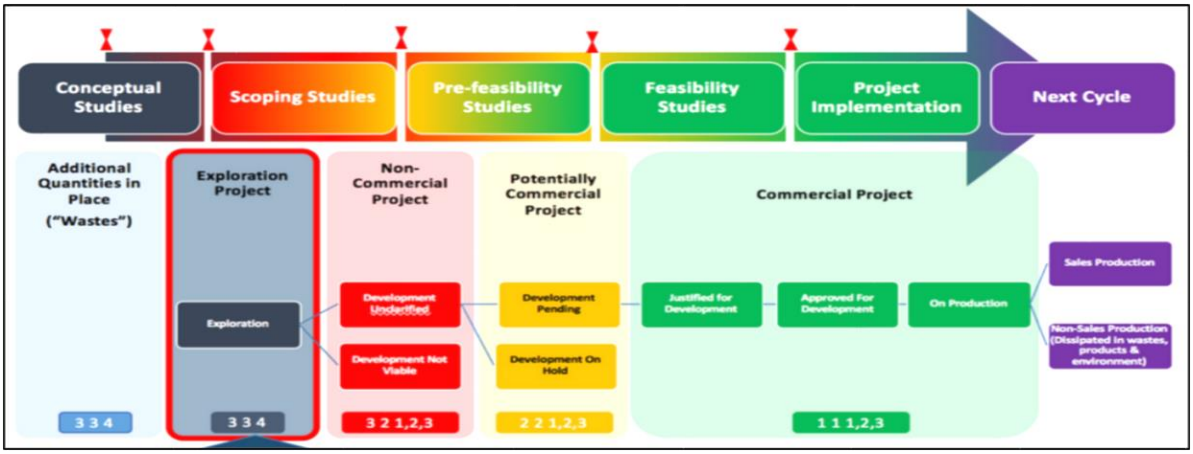

الشكلB6 نموذج تقدم الموارد

8.3.5. الاسترداد الشامل للموارد

يصف مصطلح "الاسترداد الشامل للموارد" المنهجيات التي يمكن أن تعظم العائدات من التعدين والمعالجات خاصة من أجسام وكتل خام منخفضة الدرجة ومستنفدة وأخرى غير تجارية. هذا له جوانب نفعية واستدامية. فعلى الجانب النفعي، فإن طبيعة الأحواض الرسوبية التي تحتوي على مواد الطاقة هي التي عادة ما يتم فيها تجميع عدد من السلع المختلفة، مثل اليورانيوم والفوسفات وعناصر الأرض النادرة والنفط والغاز والفحم. ومن المحتمل أن تحقق إدارة هذه الموارد بطريقة متكاملة ومتعددة الأهداف معدلات استرداد إجمالية أعلى بكثير من استراتيجية الإدارة التي تستهدف مورداً واحداً فقط وتتعامل بشكل فعال مع جميع الموارد الأخرى كما لو كانت ملوثات أو نفايات.

أما على جانب الاستدامة، فإن الفرضية أبسط: بمجرد اتخاذ قرار لبدء العمل، هناك ضرورة أخلاقية لتعظيم العائد من هذا النشاط بما يتوافق مع الأسس الراسخة للتنمية المستدامة. وهذه الأساسيات مدفوعة بالحاجة إلى أن يقدم كل مشروع مساهمة متوازنة في الأمن الغذائي والطاقة والمياه، ونتيجة لذلك، هناك مبرر قوي للنظر في الالتزام بالإنتاج الشامل باعتباره مؤشراً للتنمية المستدامةفي حد ذاته.

يسعى الاسترداد الشامل للموارد إلى تعظيم عائدات التعدين من خلال نهج استراتيجي طويل الأجل لإنتاج الموارد ومعالجتها بدلاً من التركيز على سلعة واحدة. وهذا له آثار على طريقة تقييم الموارد، وعلى التسلسل الذي يتم فيه تعدينها وطرق إنتاجها. وتتمثل إحدى نتائج النهج الشامل في ظهور مفاهيم مثل "إدارة أحواض الطاقة" حيث تتم إدارة إمكانات حوض رسوبي قد يشمل الفحم والنفط والغاز واليورانيوم والفوسفات والأتربة النادرة كمجموعة معقدة واحدة بدلاً من إدارة مجموعة منافسة من المعادن المستهدفة.

وتمشياً مع كل من الدوافع النفعية والأخلاقية، فإن للاسترداد الشامل للموارد الأهداف التشغيلية التالية:

- حفر ونقض الأرض مرة واحدة فقط أثناء التعدين والإنتاج، مما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة العائدة من جميع المواد ذات القيمة في كتل الخام، وليس مجرد تحصيل هدف معدني واحد.
- التمكن من جميع المواد ذات القيمة من موقع أو مورد معين، سواء منفردة أو مجمعة، عبر دورة حياة المشروع بأكملها.
- تحقيق التكامل في إدارة الموارد الأولية والثانوية للحفاظ على الموارد ومنع النفايات.
- تعزيز تعديلات مخططات سير العمل، والتكنولوجيات والأعمال المبتكرة بل والإحلالية، إذا لزم الأمر، لتحقيق عوائد ثلاثية (مالية واجتماعية وبيئية) مستدامة على خط الأساس.
- تعزيز إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وتطوير منتجات اجديدة (أي من إعادة تدوير البقايا أو المخلفات) بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للنفايات.
- عدم ترك أي نفايات في نهاية دورة حياة المشروع، وبالتالي القضاء على أي عوامل خارجية سلبية طويلة الأجل.
- بناء خطة دورة حياة أي مشروع تعدين على إيجاد نقطة توازن جديدة بين مصالح المساهمين ومصالح أصحاب المصلحة، مُعبَراً عنها في شكل ترخيص اجتماعي ومقاسة بعوائد خط الأساس الثلاثية؛ المالية والاجتماعية والبيئية.
- التأمين المستقبلي للمعادن من خلال الإدارة النشطة لدورة حياة المشاريع، بما في ذلك الاستعادة وإعادة التدوير، كنتائج رئيسية للتنمية المستدامة.
- بناء واستدامة القدرات البشرية (رأس المال الاجتماعي) من خلال المساهمة الإيجابية في أمن الطاقة والغذاء والماء والتعليم والتدريب.

ويمكن للمُقَيمين، أثناء التصنيف القائم على نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، تقييم إمكانات الاسترداد الشامل للموارد والإبلاغ عنها.

8.3.6. الكميات القابلة للاسترداد

يجب أن تقتصر جميع الكميات المبلغ عنها بموجب نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية على تلك الكميات التي يمكن استردادها على أساس التكنولوجيا الحالية أو التكنولوجيا قيد التطوير حالياً، والتي ترتبط بمشروعات التنقيب / التطوير أو عمليات التعدين الفعلية أو المحتملة في المستقبل.

8.3.7. صفر النفايات (لا تهدير)

تمشياً مع مبادئ التسلسل الهرمي للنفايات التي أصبحت بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من القوانين الوطنية والدولية، فإن التوقعات البيئية الدافعة الآن تتمثل في أنه في نهاية دورة التعدين والمعالجة بأكملها يجب ألا تتواجد أي نفايات. ويشكل تطبيق هذا القيد تحدياً كبيراً جداً للسرد التقليدي للتعدين والمعالجة، والذي يركز عادةً على معدن واحد، مثل اليورانيوم أو الذهب. ومن الشائع جداً في هاتين الصناعتين، أن يكون حجم المخلفات أو الفواسد أو البقايا التي قد تتولد من السعي وراء المعدن المستهدف غير متناسب بشكل كبير من حيث الحجم مع المعدن المستهدف نفسه.

8.4. الاعتبارات الاجتماعية والبيئية

يهتم هذا الدليل بالجوانب الاجتماعية والبيئية لتصنيف الموارد ولا يتناول العوامل التالية ذات الصلة والمهمة:

(أ) عمليات حل القضايا الاجتماعية والبيئية التي تصادف أثناء تطوير المشروع عندما يحين وقت التنفيذ؛

(ب) كيف ينبغي الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية والبيئية في تقرير الموارد؛

(ج) المزايا الاجتماعية أو البيئية، أو غير ذلك، لتنمية الموارد.

المحور E معني بالمعايير "الاجتماعية والبيئية والاقتصادية" لتصنيف الموارد باستخدامنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.وعلى الرغم من أن ولاية فرقة العمل هي النظر في الجوانب الاجتماعية والبيئية وليس الجوانب الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية للمحور E ،فقد كان من الضروري معالجة هذا الأخير إلى حد ما، لتمييز هعن الجوانب الاجتماعية والبيئية، والأثر الذي قد يكون لهذا الأخير على الاقتصاديات الاجتماعية والبيئية للمشروع. كما تم أيضاً النظر في العلاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية بالمحورين F و G ولكن لم يتم فحصها بالتفصيل.

ويركز تقييم الموارد وتصنيفها تقليدياً على عملية الإنتاج الفورية، من خلال النظر في تدابير مثل صافي القيمة الحالية (NPV) مع تجاهل العوامل الخارجية مثل القضايا الاجتماعية والبيئية. ويتم وصف العامل الخارجي على أنه :

"العامل الخارجي هو تكلفة أو عائد ينتج عن إجراء ما يصدر من ـ أو يقع على ـ أطراف لا تشارك بشكل مباشر في ذلك الإجراء".

وعلى الرغم من أنه قد لا يكون هناك اتفاق على ما يجب إدراجه، ولا على ما إذا كان تأثير العوامل الخارجية إيجابياً أم سلبياً، فقد أصبحت العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية عاملاً متزايد الأهمية في القرارات المتعلقة بمشاريع إنتاج الموارد، وبالتالي في التصنيف. وما كان يُعتبر سابقاً عوامل خارجية يمكن أن يصبح الآن أمراً داخلياً يجب حله للمضي قدماً في المشروع. ولغرض التصنيف بموجبنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يوصى بأخذ العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على المشروع فقط في الاعتبار.

عادة ما توصف الحاجة إلى الحصول على موافقة أصحاب المصلحة المحليين وقبول أوسع للمشروع على أنه شرط "للترخيص الاجتماعي" أو "الترخيص الاجتماعي للعمل"، وهو مفهوم اجتذب اهتماماً أكبر خاصة في السنوات الأخيرة.

وهناك "تعريفات" مختلفة لكل من "الترخيص الاجتماعي" و "الترخيص الاجتماعي للعمل"، ولكنها تتطلب بشكل أساسي حل أي قضايا اجتماعية وبيئية يمكن أن تمنع أو تعوق اتخاذ قرار بالمضي قدماً في المشروع. والترخيص الاجتماعي هو مصطلح عام يشمل جميع القضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بمشروع الموارد تحت عنوان واحد، وعلى الرغم من أنه مصطلح مفيد غير رسمي، إلا أنه ليس من الواضح دائماً ما يمكن أن يتضمنه. وبسبب طبيعته العامة، لا يُنصح باتخاذ "الترخيص الاجتماعي" كمعيار تصنيف، والذي يجب أن يرتكز على التقلبات والطواريء المنفردة التي تنطبق على المشروع.

وهناك درجة عالية من القواسم المشتركة في الجوانب الاجتماعية والبيئية لأنواع مختلفة من الموارد، والإرشادات المقدمة هنا تهدف إلى أن تكون ذات صلة بجميع الموارد التي ينطبق عليها نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية. ومع ذلك، ستكون هناك أيضاً قضايا خاصة بمورد أو اختصاص ما، وفي هذه الحالة، يجب الإشارة إلى الإرشادات الخاصة ذات الصلة بالمورد أو الاختصاص.

8.4.1. لا ضرر

يجب على مقيّمي نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية تطبيق تسلسل هرمي للتخفيف يعطي الأولوية للجهود المبذولة لتجنب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية، يليها التقليل منها، ثم الترميم والإصلاح، مع المعادلة والتعويض كملاذ أخير. ونظراً لوجود مقايضات في كثير من الأحيان بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشاريع تنمية الموارد التي تحتاج إلى فهم من قبل صانعي القرار، يجب اتباع نهج "دورة الحياة".

يجب تطبيق تدابير تخفيف أقوى إذا كان المشروع يمكن أن يؤثر على مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وينبغي تجنب التأثيرات على جميع أشكال المناطق المحمية، بما في ذلك المواقع والأراضي الطبيعية المقدسة والمناطق التي تحافظ عليها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

8.4.2. المحور E بنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية

8.4.2.1. العلاقة بين العوامل الاجتماعية والبيئية والعوامل الأخرى

يُطلق على المحور E اسم "اجتماعي - بيئي - اقتصادي" ويجمع بين هذين الجانبين من تصنيف الموارد. قد يفي المشروع بجميع متطلبات المحورين F و G والمكون الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمحور E، ولكن ما لم يكن مقبولاً اجتماعياً وبيئياً أيضاً، فإنه غالباً لا يتمكن من المضي قدماً.
إن العوامل المختلفة التي ينطوي عليها تصنيف الموارد لا تتواجد بمعزل عن غيرها، وقد يكون التمييز بينها غير واضح.كما أنه قد تكون بعض العوامل الاجتماعية والبيئية التي تؤثر على المحور E مؤثرة أيضاً على المحور F، مثل الملكية وشروط العقد والمسائل القانونية والتنظيمية، وفي بعض الحالات، الشروط المالية (الضرائب، الرسوم الحكومية، إلخ). ويمكن أن يكون لتغيير أو تأخير في تكاليف تطوير مشروع ما، بسبب القضايا الاجتماعية والبيئية، تأثير كبير على القيمة المالية على المدى القريب لذلك المشروع، حتى أنه لم يعد قابلاً للتطبيق. كما قد تسمح الإعانات أو الدعم لمشروع كان يعتبر غير مجدي تماماً اقتصادياً بالمضي قدماً كجزء من مبادرة اجتماعية أو بيئية.

8.4.2.2. إرشادات أخرى حول العوامل الاجتماعية والبيئية

هناك قدر كبير من الأدبيات حول المسائل الاجتماعية والبيئية، وخاصة حول كيفية معالجتها عند تطوير المشروع، ولكن القليل منها مرتبط بالتصنيف، إذ يناقش معظمها العوامل الاجتماعية والبيئية، لكن لا يحتوي أي منها على إرشادات مهمة بشأن التصنيف. وهذا على عكس المحورين F وG ، اللذين يتم تناولهما بتفصيل كبير في الإرشادات الخاصة بالموارد والمنشورات ذات الصلة. يجب على البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية تقدير المشاريع لتقييم المخاطر ودرجة عدم اليقين قبل تقديم القروض. وعلى الرغم من أن منشوراتهم لا تصنف المشاريع بنفس طريقةنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، إلا أنها تقدم وجهة نظر مفيدة حول التصنيف الاجتماعي والبيئي. ويتم إدارة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (SEEA) من قبل قسم الإحصاء التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ويشير إلىتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد كمعيار لتصنيف الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يشير إلى عوامل بيئية واجتماعية، فإنه لا يقدم إرشادات مهمة حول كيفية تأثيرها على التصنيف.

يفترض تقييم الموارد وتصنيفها وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةأن التقييم يتم بمعرفة شخص يتمتع بمستوى مناسب من الخبرة. ومع ذلك، فإن تقييم الطوارئ الاجتماعية والبيئية يقع خارج نطاق عملية تقييم الموارد وتصنيفها ونطاق خبرات معظم المقيّمين، وسيكون من الضروري غالباً إشراك آخرين من ذوي الخبرة المناسبة كجزء من فريق التقييم لتقييم الجوانب الاجتماعية والبيئية لتصنيف الموارد.

8.4.3. توجيهات بشأن التصنيف الاجتماعي والبيئي للمحور E

8.4.3.1. معايير التصنيف الاجتماعي والبيئي

الحالات الطارئة هي الظروف التي يجب حلها قبل أن ينتقل المشروع إلى المرحلة التالية من النضج مع تقدمه نحو التنفيذ. ويعتمد التخصيص في إحدى الفئات أوالفئات الفرعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية على احتمالية حل الحالات الطارئة ذات الصلة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية لبدء المشروع. وفي حين أن جميع المشاريع تقريباً تنطوي على قضايا اجتماعية وبيئية، فإنها لن تكون دائماً حالات طارئة من شأنها أن تؤثر على التصنيف. والمناقشة أدناه تركز بشكل رئيسي على القضايا الاجتماعية والبيئية التي قد تكون طارئة.

تتطلب إزالة حالة الطوارئ اتخاذ إجراء من قبل الأطراف المعنية. من الأمثلة البسيطة عقد البيع الذي يسمح ببيع المنتجات، أو الوصول إلى الأسواق، أو اختبار بئر استكشاف للتأكد من أنه يمكن أن ينتج بمعدلات اجتماعية وبيئية ومجدية اقتصادياً. فبالنسبة للقضايا الاجتماعية والبيئية، قد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءمثل تقديم طلب للحصول على موافقة تنظيمية أو استلامها،أو اتفاقيات للحد من العمليات خلال فترات الحساسية البيئية (مثل تحديد توليد طاقة الرياح أو الحد منها أثناء هجرة الطيور أو تكاثرها).

يمكن اعتبار الطوارئ البيئية والاجتماعية تحت عنوانين:

أ) حالات طوارئ رسمية؛ وهي التي تخضع لعمليات قانونية وتنظيمية رسمية، مثل منح الموافقة البيئية أو الموافقة على الحفر أو الاستكشاف أو التطوير أو الإنشاء. إن حل هذه الحالات الطارئة يقع عموماً تحت سيطرة المشغل أو الشراكة أو الحكومة. وفي هذه الحالة، قد يكون تقدير احتمالية استمرار المشروع مع أو بدون مشاركة نشطة مع أصحاب المصلحة أمراً مباشراً نسبياً، وفي المناطق المتقدمة، قد تكون الموافقة التنظيمية مسألة روتينية ولا تعتبر أمراً طارئاً.

ب) حالات طوارييءغير رسمية؛ قد لا تكون الموافقة الرسمية كافية للسماح للمشروع بالمضي قدماً، حيث قد تكون هناك عقبات أمام تنفيذ المشروع خارج العملية الرسمية. وعادة ما يكون احتمال حل هذا النوع من الطوارئ أكثر صعوبة في التقييم، وقد يكون خارج سيطرة أو تأثير مالك الأصول أو حتى الحكومة. على سبيل المثال، مخاوف المجتمعات المحلية بشأن الآثار الإيجابية أو السلبية لمشروع استعادة المعادن على المجتمع، أو المنظمات التي لن تتأثر بشكل مباشر بالمشروع ويمكن أن تنطوي على نشاط مدني غير رسمي يتراوح من الاحتجاجات إلى الأعمال العنيفة. وعادة ما يتم التعامل مع هذه القضايا من خلال المناقشة والتفاوض بين أصحاب المصلحة، مما قد يؤدي إلى مزيد من النشاط داخل إطار قانوني أو تنظيمي رسمي. وغالباً ما يشار إليها باسم "الرخصة الاجتماعية" ولكنها قد تشمل القوة القاهرة بسبب الاضطرابات المدنية والحرب.

8.4.3.2. خطوات التصنيف

تشمل خطوات عملية التصنيف ما يلي:

(أ) تحديد حالات الطوارئ الاجتماعية والبيئية ذات الصلة؛

(ب) تقدير احتمالية حل المشكلات الاجتماعية والبيئية والحفاظ عليها على مدار دورة حياة المشروع. وسيعتمد هذا على تفاصيل المشروع والبيئة القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي يُقترح تنفيذها فيها. فعندما يكون هناك تاريخ لتطورات مشروع مماثلة، يمكن استخدامها كنظائر. على الرغم من أن تقييم احتمالية حل حالات الطوارئ الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من المحتمل أن يكون ذاتياً، إلا أنه ينبغي أن يستند قدر الإمكان إلى تحليل موثق؛

(ج) النظر في مستوى النشاط المطلوب وحالة ذلك النشاط، لحل القضايا الاجتماعية والبيئية في وقت التقييم والتصنيف. وسوف يعتمد ذلك على المشروع:

i. عندما لا يكون هناك حاجة إلى أي نشاط روتيني أو يكون هناك حاجةلنشاط روتيني فقط، فقد لا تكون القضايا الاجتماعية والبيئية من الأمور الطارئة؛

ii. في حالات أخرى، قد تكون هناك حاجة إلى مستوى عال من الجهد والمشاركة النشطة مع أصحاب المصلحة على مدى فترة طويلة.

iii. يجب أن تستند الأدلة على المشاركة النشطة مع أصحاب المصلحة نحو حل الطوارئ الاجتماعية والبيئية إلى وثائق جوهرية، ولن يتم استيفاؤها من خلال ادعاء غير مثبت أو جهد رمزي. وستعتمد طبيعة ذلك على المشروع وعلى القضايا الاجتماعية والبيئية المعنية. حيث يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، دليل موثق على إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) أو تم تقديمه للموافقة عليه، وأن هناك مناقشات بناءة مع الأطراف المعنية، وإنشاء برامج تدريبية وبرامج اجتماعية أخرى، إلخ.

iv. عدم المشاركة النشطة مع أصحاب المصلحة في حل الطوارئ الاجتماعية والبيئية. ستعتمد عواقب عدم المشاركة على الموقف. في منطقة محددة لها تاريخ في تنمية الموارد، قد تكون الموافقة على المشروع مسألة روتينية وتتطلب القليل من الجهد أو لا تتطلب أي جهد. وفي حالات أخرى، سيؤدي ذلك إلى عدم حصول المشروع على الموافقة وبالتالي تعليقه أو التخلي عنه.

v. المشاركة النشطة مع أصحاب المصلحة لا تعني بالضرورة أن هذا سيؤدي إلى حل ناجح للطوارئ. وبالمثل، فإن عدم المشاركة في وقت التقييم لا يعني بالضرورة أن المشروع لن يكون قادراً على المضي قدماً.

وينبغي ملاحظة النقاط التالية:

(أ) لم يكن تقييم العوامل الاجتماعية والبيئية لتصنيف الموارد ممارسة شائعة لتقييم الموارد. ويجب أن يتأكد المقيمون من أنهم يطبقون مستوى مناسباً من الخبرة للتقييم، الأمر الذي قد يتطلب التشاور مع أولئك الذين لديهم هذه الخبرة؛

(ب) لا يمكن أن يستند التقييم والتصنيف إلا إلى المعلومات المتاحة وقت التقييم. وقد تتطلب التغييرات اللاحقة إعادة التقييم وإعادة التصنيف؛

(ج) يجب أن يكون تقدير الاحتمالية عند المستوى المطلوب لتصنيفه إلى فئة فرعية من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية (على سبيل المثال، قد تكون فئة الموارد هي نفسها سواء كان الاحتمال 60 في المائة أو 70 في المائة). ولا يتطلب الأمر بالضرورة حسابات رسمية أو دقة كبيرة، وعادةً ما يكون التقدير الذاتي للاحتمالية (على مستويات مختلفة من التعقيد) أكثر ملاءمة؛

(د) ينبغي الاعتراف بعدم التيقن المرتبط بأي تقدير؛

(هـ) عادة ما تكون هناك حالات طوارئ متعددة وينبغي إسناد أدنى مرتبة إلى التصنيف العام للمشروع، كما هو موضح في المثال الوارد في الجدول الموجود في المرفق الثاني؛

(و) يجب توثيق الطريقة المستخدمة لتقدير الاحتمال. سيكون هذا مهماً بشكل خاص عند استخدام المعلومات لقرارات الاستثمار أو جمع الأموال لمشروع ما.

8.4.4 الفئات والفئات الفرعية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمحور E

تم تلخيص الفئات والفئات الفرعية للمحور E في النص التالي.

1) E 1: تم التأكد من أن الإنتاج والبيع مجديان اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا.
2) E 2: من المتوقع أن يصبح الإنتاج والبيع قابلين للاستمرار اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا في المستقبل المنظور.

تعتمد فئتان فرعيتان على احتمال الموافقة، وأحد الجوانب المهمة منها هو الجهد الموجه نحو حل الحالات الطارئة ذات الصلة. ويعتمد مستوى المشاركة المطلوب لحلها على المشروع والمتطلبات التنظيمية الرسمية والوضع غير الرسمي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، لا يرتبط النشاط تلقائياً باحتمالية الموافقة. إذ يمكن ربط مستوى عالٍ من المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة

باحتمالية منخفضة للموافقة، ولكن في بعض الحالات، كما هو الحال في منطقة متطورة ذات نشاط كبير سابق ومماثل، قد يكون هناك احتمال كبير للموافقة بسبب قلة النشاط المطلوب، أو أن المطلوب فقط هو نشاط روتيني.

E2.1 : مشكلات لم يتم حلها بعد، ولكن هناك احتمال كبير لحلها يتضح من خلال محاولة نشطة لحل جميع العوائق (الطوارئ) مع احتمال كبير للنجاح، أو تاريخ من المشاريع المماثلة في المنطقة، أو مؤشرات أخرى، في المستقبل المنظور.

E2.2 : مشكلات لم يتم حلها بعد، ولكن يوجد إما:

محاولة نشطة لحل جميع العوائق (الطوارئ) مع احتمال متوسط للنجاح، أو؛

لا يوجد نشاط لحل العوائق ولكن بناءً على خصائص المشروع والتاريخ السابق لمشاريع مماثلة في المنطقة، أو معلومات داعمة أخرى، هناك احتمال متوسط لحلها في المستقبل المنظور.

وستتمأدناه مناقشة علاقة E2.1 و E2.2 بالتصنيفات الفرعية لنضج المشروع، ولكن تجدر الإشارة إلى أنها ليست علاقة فردية بسيطة.

3) E 3: ليس من المتوقع أن يصبح الإنتاج والبيع مجدياً اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً في المستقبل المنظور، أو أن التقييم في مرحلة مبكرة جداً لتحديد الجدوى الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

E3.1: : لا توجد إرشادات إضافية

E3.2: : سواء كان هناك جهد نشط أم لا لحل القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فإن النتيجة غير معروفة أو غير واضحة.

E3.3: : سواء كان هناك جهد نشط للحصول على الموافقة أم لا، فإن احتمال الحصول على الموافقة أقل من المتوسط وقد يكون صفراً.

يعتمد التصنيف على احتمال حل جميع الحالات الطارئة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن تقدير الاحتمالات سيكون ذاتياً إلى حد كبير،فإن النسب المئوية الواردة أدناه تستند إلى دراسات الاستخدام الشائع لمصطلحات مثل "الاحتمالية العالية". وعندما يكون من غير المؤكد في أي فئة ستقع الأمور الطارئة، يجب اختيار الفئة الأدنى.

وبالنسبة للطوارئ الاجتماعية والبيئية، يعتمد احتمال الحل الناجح على أهمية القضايا ومستوى النشاط المطلوب لحلها.

وترتبط معايير احتمالية الموافقة مع مستوى مشاركة أصحاب المصلحة، ويمكن دمجها على النحو التالي:

(أ) مشاركة نشطة لأصحاب المصلحة مع :

- احتمال كبير للموافقة (أكبر من 80 في المائة)
- احتمال متوسط للموافقة (من 50 إلى 80 في المائة)
- احتمال منخفض (أقل من 50 في المائة)، أو احتمال غير معروف للموافقة.

(ب) لا توجد مشاركة نشطة لأصحاب المصلحة:

- احتمال كبير للموافقة (أكبر من 80 في المائة)، على أساس تاريخ مثبت للنتائج في مواقف مماثلة•
- احتمال متوسط للموافقة (من 50 إلى 80 في المائة)، بناءً على تاريخ مثبت للنتائج في مواقف مماثلة
- احتمال منخفض (أقل من 50 في المائة)، أو احتمال غير معروف للموافقة.

تم تلخيص تطبيق ما ورد أعلاه فينظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية في الجدول B11

الجدول B11 تصنيف على أساس مستوى مشاركة أصحاب المصلحة واحتمال الموافقة.

إشراك أصحاب المصلحة	نشط	غير نشط
احتمال الموافقة		
مرتفع(أكبر من 80%)	E2.1	E2.2
متوسط(بين 50% و80%)	E2.2	E3.3
منخفض(أقل من 50%)	E3.3	
غير معروف أو غير واضح	E3.2	

هذا ليس شرطاً لتقدير احتمالية محدد، ولكن لتحديد النطاق المناسب،أقل من 50 في المائة،أومن 50 إلى 80 في المائة أوأكبر من80 في المائة. وفي معظم الحالات، سيكون هذا تقديراً نوعياً وليس كمياً. وعند وجود شك، يجب اختيار الاحتمال الأقل.

وعند تحديد فئة الموارد المناسبة، يجب على المقيم أن يأخذ في الاعتبار أهمية الطوارئ الاجتماعية والبيئية، ومستوى القلق بشأن هذه القضايا من قبل أصحاب المصلحة والأنشطة، بما في ذلك مستوى المشاركة الضروري المطلوب فيما بينهم لحل المشكلة.

8.4.5. الحالات الطارئة ذات الصلة

كما هو مذكور أعلاه، قد تتأثر عوامل المحور E الأخرى بالقضايا الاجتماعية والبيئية. من المرجح أن يختلف تأثيرها على التصنيف بين مختلف المشغلين وغيرهم ممن لديهم عوالم مختلفة من الخطاب. فمثلا:

(أ) من غير المحتمل أن تكون الملكية والموافقة التنظيمية عاملين بالنسبة للحكومات ولكنهما سيكونان مهمين للآخرين؛

(ب) عادة ما يعود قرار الالتزام بتنفيذ المشروع إلى مالك المشروع وليس للحكومة.

قد ينتج عن هذا تصنيفات مختلفة لنفس المشروع. وهذا معترف به في إدارة الموارد الوطنية، على الرغم من أن ذلك يركز بشكل أساسي على التجميع. فإنه قد يشمل ما يلي:

(أ) الإطار القانوني. الحق في الإنتاج والبيع (أو الاستفادة) من مورد.

- E3 إذا لم يكن هناك حق قانوني للإنتاج والبيع، كما هو الحال بالنسبة للعديد من أنشطة الاستكشاف، ولا توجد مفاوضات أو طلبات قيد التنفيذ.
- E2 إذا كان الحق القانوني في الإنتاج والبيع قيد التفاوض ولكن لم يتم الانتهاء منه أو كان محل نزاع.
- E1 إذا كان الحق القانوني في الإنتاج والبيع ثابتاً وليس محل نزاع.

(ب) الموافقة التنظيمية. وهي مطلوبة للعديد من جوانب عمليات الإنتاج، بدءاً من الموافقة البيئية الرئيسية إلى المشكلات الثانوية الروتينية مثل الموافقات الفردية على التخلي عن الآبار.

- E3 إذا لزم الأمر ولكن لم يتم التقدم بطلب للحصول عليه ولم تتم الموافقة عليه.
- E2 إذا تم تقديم طلب للحصول عليه ولكن لم يتم استلامه بعد.
- E1 إذا تم استلامه أو يقع في مناطق وسلطات قضائية حيث يوجد تاريخ ثابت للموافقة، إلى أنه يمكن توقع الموافقة.

وقد يكون التصنيف واضحاً نسبياً بالنسبة للعمليات القانونية والتنظيمية الرسمية نظراً لأن لديها إما:

(أ) لم يبدأ (أي لم يتم التقدم بطلب للحصول عليه)؛

(ب) بدأت وهي في طور النظر فيها؛

(ج) تم الشروع فيه ولم تُمنح الموافقة؛

(د) تمت الموافقة.

وتشمل العوامل غير الاقتصادية الأخرى للمحور E المذكورة في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، والتي قد يكون تصنيفها أقل وضوحاً، ما يلي:

(أ) الإطار المالي. قد تتأثر الشروط المتعلقة بالضرائب أو الرسوم الحكومية أو المشاركة في الإنتاج أو الأحكام المالية الأخرى التي يتم بموجبها تنفيذ عمليات الإنتاج باعتبارات اجتماعية وبيئية.

- E3 إذا لم يتم تحديدها.
- E2 إذا كان قيد التفاوض ولكن لم يتم الانتهاء منه، أو محل نزاع، أو كان هناك عدم يقين بسبب إمكانية حدوث تغيير قد يؤثر على الجدوى التجارية للمشروع.
- E1 إذا تم إنشاؤه، ليس محل نزاع أو ليس غير مؤكد، ويسمح باتخاذ قرار لتنفيذ المشروع.

(ب) الشروط التعاقدية. هذه خاصة بأصل من الأصول أو مشروع، ولكنها قد تحتوي على شروط تتجاوز تلك الموجودة في الإطار القانوني أو المالي (على سبيل المثال، شرط استخدام العمالة المحلية، وعقود القطاع الخاص، وانتهاء عقد الإيجار بعد وقت محدد، والتزامات التخلي والاستصلاح، وما إلى ذلك) . قد لا يكون العقد مطلوباً دائماً، ولكن إذا كان:

- E3 إذا لم يكن موجوداً بعد.
- E2 إذا كانت قيد التفاوض ولكن لم يتم الانتهاء منها، أو كانت محل نزاع، أو كان هناك عدم يقين بسبب احتمال حدوث تغيير قد يؤثر على الجدوى التجارية للمشروع.
- E1 إذا تم إثباته،ليس محل نزاع أو ليس غير مؤكد بأي شكل من الأشكال، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه بدرجة عالية من اليقين.

ستختلف الحالات الطارئة ذات الصلة بمشروع معين، وقد تكون هناك حالات أخرى لم يتم سردها مسبقاً. يمكن أن يكون للطوارئ البيئية أو الاجتماعية التي تؤدي إلى تأخير المشروع تأثير كبير على الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (على سبيل المثال انخفاض في صافي القيمة الحالية المخصومة) التي قد تستدعي إعادة التصنيف. وقد يختار مستخدمو نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية استخدام السمات للتمييز بين المشاريع التي تكون فيها الطوارئ تحت سيطرتهم وحيث لا تكون كذلك. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، لتحسين المعلومات للحكومة أو للآخرين حول الآثار الكمية الممكن حدوثها للتغييرات في إطار الظروف التي يمكنهم التحكم بها.

8.4.6. التصنيفات الفرعية لمستوى نضج المشروع

يصف نضج المشروع الحالة الحالية للمشروع، ولكن المشروع الذي هو معلق أو قيد التطوير يمكن أن يكون لديه احتمالية لحل المشكلات ذات الصلة التي تتراوح من منخفضة إلى عالية ولكنها لا تقدم أي مؤشر على احتمال أن تكون الحالات الطارئة ذات الصلة سيتم حلها.

8.4.7. مثال على تصنيف لمورد محدد على المحور E

الترتيب العام الموضح في الجدول B12 هو لأدنى فئة محتملة على المحور E.

الجدول B12 مثال على تصنيف مورد محدد على المحور E

الحالة الطارئة المحتملة	مستوى المشاركة	احتمالية الموافقة	الفئة المحتملة على المحور E
قانونية	التراخيص ذات الصلة	تم	E1
تنظيمية	الأذون ذات الصلة	مُنح	E1
الوصول للأسواق	استخدام محلي	99%	E1
اجتماعية	لا توجد اعتراضات متوقعة	90%	E1
اقتصادية	فحص اقتصادي للمشروع	95%	E1
سياسية	ليس هناك قلق متوقع	99%	E1
موافقات/التزامات داخلية وخارجية	تم الوفاء بالالتزامات	100%	E1
بيئية	الموافقة على الترخيص قيد التنفيذ	50%	E2
التوقيت(أقل من 5 سنوات أو أكثر من 5سنوات)	أقل من 5 سنوات	غير متأكد(ارجع إلى البيئية)	E2
الإجمالي = أدنى تصنيف			E2

8.4.8. الاستجابة الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية قيداً مهماً، ولكنها قد تمثل أيضاً فرصة لإدارة الموارد. هذا القسم يناقش العوامل التي يجب تقييمها في القضايا الاجتماعية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على المشروع، حيث تجمع الناس معاً، وتسهل الاتفاقات، وتساعد في دفع الجهود في نفس الاتجاه، وسد الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

8.4.9. تحديد أصحاب المصلحة

يمكن تقسيم أصحاب المصلحة إلى مجموعات واسعة على النحو التالي:

- موفرو الموارد (المشغلون)
- الأشخاص المحليون المتواجدون حول المورد - القوة التي يتمتع بها المجتمع على الأفراد للتصرف بطريقة معينة - قد تؤثر أيضاً على رغبة مزودي الموارد في تبني نظام الإدارة.
- الاتحادات والجمعيات
- المشرعون
- صناع السياسات / الحكومات
- الماليون (أسواق الأسهم، الاقتصاديون)
- آخرون (المسوقون، المشترون، المستخدمون، دعاة حماية البيئة)،

تم اقتراح خارطة أصحاب المصلحة المقترحة بثلاثة مستويات مختلفة لتوضيح التفاعل بين الحكومات / الدول والمجتمعات في تعاملاتهم مع شركات التنقيب أو التعدين لتجنب النتائج السلبية المحتملة.

- المستوى 1 المجتمعات المتضررة من المشروع
- المستوى 2 الشركات والمؤسسات التجارية
- المستوى 3 السلطات الحكومية والهيئات التنظيمية

يجب أن يأخذ تخطيط أصحاب المصلحة في الاعتبار العمليات الصغيرة والحرفية حيثما كان ذلك ممكناً.

8.4.10. إشراك أصحاب المصلحة

يجب أن يكون إشراك أصحاب المصلحة في مكانه منذ بداية دورة حياة المورد ويجب الحفاظ عليه طوال الوقت. قد تنطوي مشاركة أصحاب المصلحة على:-

- مناقشات جماعية واجتماعات وورش عمل
- شبكات اتصال
- رسائل إخبارية
- وسائل التواصل الاجتماعي

8.4.11. الاتفاقيات

ينبغي إبرام اتفاقيات أصحاب المصلحة عند الاقتضاء بمشاركة خبراء قانونيين ومنظمين وصناع سياسات. كما يجب بذل محاولات لدمج وتكامل الأفكار من أجل بيان وإظهار:

- الاعتمادية المتبادلة
- الشمولية
- الترابطات (الروابط الصاعدة والخلفية)
- الترابطات البينية
- الابتكارات

8.4.12. تقييمات التغييرات في النظم الاجتماعية

أثناء إجراء التقييم القائم على نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، قد يأخذ المقيمون في الاعتبار الفجوة بين ما هو وما يجب أن يكون من منظور الاستجابة الاجتماعية وتقديم حلول لسد هذه الفجوة. يمكن أن يشمل ذلك تلبية أحكام رؤية أفريقيا للتعدين ونظام المعلومات الجيولوجية والمعدنية وأجندة 2030 وأجندة 2063 وأحكام الواقع الفعلي. كما يحتاج مقيمو نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية أيضاً إلى النظر في التغييرات المحتملة المتوقعة في النظم الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالنمو السكاني والصراعات التي قد تنشأ بسبب تقاسم الموارد المحدودة. ويجب أن يتضمن تقييم الأثر الاجتماعي كجزء من نتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي مناقشة تتعلق بنفس الأمور السابقة.

يمكن أن تتضمن بعض أدوات سد الفجوة ما يلي:-

- التعليم والتدريب
- أدوات وأجهزة قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
- الاعتراف الاجتماعي
- التظاهرات والأيام الميدانية
- برامج القيادة الاجتماعية

لا شك أن قوة المجتمع تكمن في رأس ماله الاجتماعي، والذي يمكن أن يزيد من نطاق المعرفة والمهارات والخبرة والدعم المتاح للأفراد المشاركين في تنمية الموارد. ويلعب رأس المال الاجتماعي دوراً رئيسياً في زيادة قدرتهم على تنفيذ تنمية الموارد المستدامة.
يجب أن يكون إبقاء المجتمعات على معرفة واطلاع، وتسهيل نمو الثقة مكوناً مهماًمن مكونات تنمية الموارد. يمكن أن يتضمن بناء الثقة جوانب تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:-

- الوصول إلى المشورة المهنية للمعلومات الموثوقة
- المعرفة المحلية (السكان الأصليون وذوو الأصول الإثنية الأخرى)
- المعلومات والمشورة والحلول المناسبة

8.4.13. المؤسسات الاجتماعية

يجب مراعاة البنية التحتية الاجتماعية والخدمات مثل إمدادات المياه والكهرباء والتخلص من النفايات والتعليم والمرافق الصحية في المناطق والأحياء المجاورةللمشروع في تقييم نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.

وقد تشمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى
- مؤسسات صنع القرار المحلية
- التراث الثقافي - يجب الاهتمام بتجنب مثل هذه المناطق
- تضارب المصالح المحلي
- استخدام المياه والحقوق المجتمعية
- الصحة والمعافاة والرفاهية بما في ذلك الإصابة بالأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز

8.4.14. حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في جميع البشر، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو الأصول الإثنية أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر. وتشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية، والتحرر من العبودية والتعذيب، وحرية الرأي والتعبير، والحق في العمل والتعليم، وغيرها الكثير. لكل فرد الحق في التمتع بهذه الحقوق دون تمييز.

ويحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان[3] التزامات الحكومات بالعمل بطرق معينة أو بالامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[4]وثيقة بارزة في تاريخ حقوق الإنسان. وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان في باريس في 10 ديسمبر 1948 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 217A(III)كمعيار مشترك للإنجازات لجميع الشعوب والأمم. وهي تحدد، لأول مرة، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً.

والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إلى جانب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[5] وبروتوكوليه الاختياريين (بشأن إجراءات الشكاوى وعقوبة الإعدام) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبروتوكوله الاختياري، تشكل جميعها ما يسمى الشريعة الدولية لحقوق الإنسان[6].

8.4.15. حقوق العمال

ينص إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو أساس العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 6-8) على ما يلي:

مادة 23

- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.
- لكل فرد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو للعمل.
- لكل فرد يعمل الحق في أجر عادل ومرضي يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة الإنسانية، ويكملها، إذا لزم الأمر، بوسائل أخرى من الحماية الاجتماعية.
- لكل فرد الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

مادة 24

- لكل فرد الحق في الراحة وأوقات الفراغ، بما في ذلك تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مدفوعة الأجر.

حددت منظمة العمل الدولية في "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، [2] معايير العمل الأساسية وهي:

- حرية تكوين الجمعيات: يستطيع العمال الانضمام إلى نقابات عمالية مستقلة عن تأثير الحكومة وصاحب العمل.
- الحق في المفاوضة الجماعية: يجوز للعمال أن يتفاوضوا مع أصحاب العمل بشكل جماعي، بدلاً من التفاوض الفردي.
- حظر جميع أشكال العمل الجبري: ويشمل الأمن من العمل في السجن والرق، ويمنع العمال من إجبارهم على العمل تحت الإكراه.
- القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال: تطبيق حد أدنى لسن العمل ومتطلبات معينة لظروف العمل للأطفال.
- عدم التمييز في العمل: الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

8.4.16. حقوق المرأة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد في عام 1948، رسخ "الحقوق المتساوية للرجل والمرأة"، وتناول قضايا المساواة والإنصاف. وفي عام 1979، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من أجل التنفيذ القانوني لإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة[7]. ووُصف بأنه ميثاق دولي لحقوق المرأة،ودخل حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981.

وتُعَرف الاتفاقية التمييز ضد المرأة بالصيغة التالية:

---

[3] https://www.un.org/en/sections/universal-decisions/foundation-international-human-rights-law/index.html مؤسسة القانون الدولي لحقوق الإنسان

[4] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان https: //www.un.org/en/universal-decisions-human-rights/index.html

[5] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx

[6] الفاتورة الدولية لحقوق الإنسان https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Compilation1.1en.pdf

[7] نظر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري: دليل للبرلمانيين http://archive.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf

- أي تمييز أو إقصاء أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون له تأثير أو غرض على إضعاف أو إبطالاعتراف وتمتع وممارسة المرأة،لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي مجال آخر،بغض النظر عن حالتها الزوجية،على أساس المساواة بين الرجل والمرأة

كما أنه يضع جدول أعمال لوضع حد للتمييز على أساس الجنس، حيث يُطلب من الدول التي تصدق على الاتفاقية تكريس المساواة بين الجنسين في تشريعاتها المحلية، وإلغاء جميع الأحكام التمييزية في قوانينها، وسن أحكام جديدة للحماية من التمييز ضد المرأة. كما يجب عليهم إنشاء محاكم ومؤسسات عامة لضمان الحماية الفعالة للمرأة من التمييز واتخاذ خطوات للقضاء على جميع أشكال التمييز التي تمارس ضد المرأة من قبل الأفراد والمنظمات والمؤسسات.

8.4.17. حقوق الأطفال

تعرف اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 (CRC)[8] الطفل بأنه "أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يتم بلوغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق على الطفل".

وتشمل حقوق الأطفال حقهم في الارتباط بكلا الوالدين والهوية الإنسانية وكذلك الاحتياجات الأساسية للحماية البدنية والغذاء والتعليم الشامل المدفوع من الدولة والرعاية الصحية والقوانين الجنائية المناسبة لسن وتطور الطفل وحماية متساوية للحقوق المدنية للطفل، وعدم التعرض للتمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو الأصل القومي أو الدين أو الإعاقة أو اللون أو الإثنية أو أي خصائص أخرى. وتتراوح تفسيرات حقوق الطفل بين السماح للأطفال بالتزود بالقدرة على التصرف بشكل مستقل وبين إنفاذ منع إساءة استغلال الأطفال بدنياً وعقلياً وعاطفياً، على الرغم من أن مصطلح "إساءة استغلال الأطفال" مازال يثير الكثير من النقاش. وهناك تعريفات أخرى تتضمن حق الطفل في الرعاية والتنشئة.

8.4.18. حقوق السكان المحليين والمجتمعات المحلية

يمكن أن يكون لتنمية الموارد أيضاً آثار اجتماعية معقدة تتعلق بالنزوح، وحقوق الأرض، والتراث الثقافي، والشعوب الأصلية، والمساواة بين الجنسين، والتوظيف، والصحة العامة، والسلامة والأمن، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وغيرها من القضايا. وينبغي تطبيق الضمانات الاجتماعية القائمة على الحقوق، والحوار الشامل، ومبادئ إدارة المخاطر على مشاريع تنمية الموارد لضمان أن تعود بالفائدة على الفقراء، وعدم ترك أحد خلف الركب، واحترام حقوق الإنسان. ومن أهم هذه العوامل الحاجة إلى التشاور الشامل والتشاركي والشفاف والمستمر مع أصحاب المصلحة ودمج ذلك في عمليات تخطيط البنية التحتية. كما ينبغي أن يستند تطوير مشروع الموارد إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.[9]

8.4.19. المسائل المتعلقة بالعمر

نظراً لأن المرحلة في الحياة يمكن أن تكون قيداً مهماً في إدارة الموارد،فيمكن أخذ ذلك في الاعتبار من قبل منفذي المشاريع. على سبيل المثال، تُعرف الفئة العمرية التي تقل عن 30 عاماً عموماً بالالتزامات العائلية والديون وقد يكون لها تأثير على كيفية تأثيرها على المشروع.

8.4.20. إصلاح ومعالجة الموقع والضمانات المالية

عندما يتوقف تطوير الموارد والإنتاج في موقع ما، يجب إرجاع ذلك الموقع إلى حالة مقبولة للاستخدامات الأخرى وتسليمه إلى السلطة المختصة. ويجب أن تحتوي جميع خطط التطوير على خطة إصلاحية من قبل الموافقة عليها وبدء العمل.

على نحو مفضل، يمكن تنفيذ إجراءات المعالجة والإصلاح في الموقع بالتوازي مع استمرار العمليات، بحيث لا ينبغي تأجيل النشاط بأكمله إلى النهاية. وقد أظهرت التجارب السابقة أن العلاج التدريجي فعال من حيث التكلفة وأكثر متانة.

كما يجب أن يلتزم المشغل بالضمانات المالية اللازمة لإصلاح الموقع، والتي يمكن مراجعتها على أساس دوري اعتماداً على المعالجة المطلوبة بعد الإغلاق المتوقع للعمليات.

8.5. الخطوط التوجيهية التجارية

التقييمات التجارية تتعلق بالتوافر المحتمل وقيمة الإنتاج المستقبلي. وهذا قد يختلف بين أصحاب المصلحة اعتماداً على ما إذا كانت التكاليف والإيرادات يتم تقاسمها بالتساوي أم لا. سيتم شرح الفرق بين التقييمات التجارية للمشاريع وللأصول التي تحدد مصالح

---

[8] اتفاقية حقوق الطفل https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

[9] إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/dec-on-the-rights-of-indigenous-peoples.html

أصحاب المصلحة في المشاريع بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بالتقييمات التجارية للأصول. ومن المؤكد أن الإنتاج المستقبلي غير قابل للقياس (حتى الآن) ولا يمكن إثباته.

ويمكن تقدير حالات عدم اليقين باستخدام طرق حتمية أو طرق احتمالية.

يدعمنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةالتقييمات التجارية على أساس عدم اليقين الذي تم تقييمه باستخدام إما طرق حتمية أو احتمالية (أو مزيج منها). ويعتمد الاختيار على :

أ) تطبيق التقييم التجاري
ب) حاجة المستخدم وتفضيله و / أو قدرته
ج) المعلومات المتاحة أمام المعد.

وبافتراض أن المشاريع قد تم تصنيفها وفقاً لنضج المشروع، فإن تقدير الكميات القابلة للاسترداد المرتبطة بها في إطار مشروع محدد والتخصيص لفئات عدم التيقن قد يستند إلى واحد أو مجموعة من الإجراءات التحليلية. ويمكن تطبيق هذه الإجراءات باستخدام نهج تدريجي و / أو سيناريو؛ علاوة على ذلك، فإن طريقة تقدير عدم اليقين النسبي في هذه التقديرات للكميات القابلة للاسترداد قد تستخدم طرقاً حتمية واحتمالية.

8.5.1. تقييمات التوريدات التجارية

تظهر قوائم جرد نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية كميات المنتجات التجارية. وهي كميات الإنتاج التي ستكون متاحة للشراء والبيع من المشاريع التي سيتم تنفيذها. بعبارة أخرى، ليس لتلك المشاريع أي طوارئ في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الفئة E1) ولا توجد حالات طارئة فيما يتعلق بالتنفيذ الفني (F1) من شأنها أن تمنع من المضي قدماً. وعلى الرغم من أنه لن يكون هناك طواريء مانعة في هذه المجالات، فإن التقييمات التجارية ستظل بحاجة إلى النظر في أوجه عدم اليقين الناشئة عن ظروف السوق، والتغيرات في الظروف الإطارية، والتغيرات التشغيلية، إلخ.

الكميات التي سيتم إنتاجها تصنف وفقاً للمستوى الذي تم تحديدها به في الفئات G1 و G2 و G3،بدلاً من ذلككميات G1 وكميات G2 + G1 وكميات G3 + G2 + G1. وبالنسبة للبترول وعندما يتم إجراء تقدير احتمالي،تمثل G1 مستوى عالياً من الثقة حيث أن لديها على الأقل احتمال 90٪ (P90) أن الكميات المستردة سوف تساوي أو تتجاوز التقدير. وتمثل G2 + G1 مستوى معتدلاً من الثقة بالقرب من القيمة (المتوسطة) المتوقعة مع احتمال بنسبة 50٪ على الأقل (P50) أن الكميات الفعلية المستردة سوف تساوي أو تتجاوز التقدير. بالنسبة للتقدير العالي لـ G3 + G2 + G1،ويجب أن يكون هذا الاحتمال مساوياً أو أكبر من 10٪ (P10). وسوف تسعى التقديرات الحتمية إلى الحصول على نفس مستويات الثقة كما هو محدد للتقديرات الاحتمالية.

8.5.2. التقييم التجاري للأصول

بالإضافة إلى بيع وشراء الكميات التجارية، من الشائع بيع أو شراء أو المتاجرة بحقوق إنتاج هذه الكميات. ويتم تعريف هذه الحقوق هنا على أنها أصول وتتميز عن المشاريع التي يصنفهانظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.يتم تحديد العلاقة بين الأصل والمشروع من خلال الشروط القانونية والتنظيمية والمالية والتعاقدية الواردة في تعريف الحقوق. لا تقتصر القيم المرتبطة بهذه الحقوق على قيمة الإنتاج التجاري المشار إليه أعلاه، ولكنها تتعلق بقاعدة الموارد بأكملها، أي في جميع تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية.

ويمكن تعريف الحقوق من ناحية الكميات كما هو الحال عند فرض رسوم ثابتة. سيتم تعريفها في كثير من الأحيان من حيث التدفق النقدي الذي قد تنتجه المشاريع. لذلك، فإن تقييم الطابع التجاري للأصول يتطلب بشكل عام النظر في معلومات المشروع التي تحدد التدفقات النقدية بما في ذلك الكميات التي سيتم إنتاجها، والسلسلة الزمنية للإيرادات، والاستثمار، وتكاليف التشغيل، والضرائب، والرسوم، والتعريفات، والمدخلات المادية والبشرية، والانبعاثات وغيرها من المعلومات التي تحملها المشاريع. ثم تحدد القواعد المضمنة في الحقوق التسلسل الزمني المقابل للأصول، أي كيفية توزيعها هي والمخاطر التي تنطوي عليها على أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة. هذه المعلومات ليست متاحة للجمهور بشكل عام. قد يتمكن بعض المستخدمين من الوصول إليها بينما قد يتمكن مستخدمون متمرسون آخرون من فهم الطبيعة العامة والتقدير الكمي من المعلومات المتاحة في قوائم جردنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقيةللكميات والملاحظات الأخرى ذات الصلة المتاحة لهم. واعتماداً على طبيعة القواعد التي تحدد الأصل، قد يجد صاحب الأصل أن تصنيف أصوله قد يختلف عن تصنيفالمشروع، أي أن المشروع المقبول بالنسبة للحكومة قد لا يكون بالضرورة مقبولاً بالنسبة لجميع المرخص لهم.

فيما يلي قائمة غير حصرية حول متى وأين تستخدم التقييمات التجارية للأصول:

(أ) في اعتبارات إدارة الموارد؛

(ب) في التصميم المالي والتعاقدى.

(ج) في تخصيص رأس المال وتطوير المشروع ومعاملات السلع بما في ذلك التقييم.

(د) في معاملات الأصول.

(هـ) في تحسين المحفظة؛

(و) في التقارير العامة والتقارير المالية.

8.5.3. التصميمات المالية والتعاقدية

تحدد التصميمات المالية والتعاقدية، جنباً إلى جنب مع قيم السوق والتكاليف، القيمة المتصورة للسلعة المنتجة عند نقطة التقييم (نقطة مرجعية)، وعادة ما تكون نقطة البيع أو النقطة التي يمكن فيها تقييم سعر العائد الصافي. وهذه هي القيمة،إلى جانب تكاليف جلب الكميات إلى النقطة المرجعية،التي تحكم القيمة عند مصدر الإنتاج، وبالتالي قرارات الاسترداد.وكلما انخفضت القيمة عند المصدر، انخفضت الكميات التجارية القابلة للاسترداد. ومن المعلوم أن العديد من عمليات الاسترداد هي عمليات لا رجوع فيها مادياً، أي أن النتيجة الإجمالية تعتمد على التسلسل التاريخيللاسترداد. فأي خيبة أو فشل في قرارات الاسترداد الأولية للتصميم لاسترداد كميات هامشية اقتصادياً (التي يمكن أن تكون كبيرة جداً) لا يمكن مداواتها بجهود لاحقة، على الأقل ليس بدون تكلفة إضافية وجهد فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه إذا كانت الكميات مستهدفة للاسترداد من البداية. ولذلك فإن الشرط الأساسي المسبق للاسترداد الفعال هو وجود قيمة متصورة مرتفعة عند المصدر،تساندها تصميمات مالية وتعاقدية مستقرة بمرور الوقت لا تحصد إيجاراً اقتصادياً في المراحل النهائية أو تعمل كتكاليف في تقليل القيمة عند المصدر.

قد تتسبب التصميمات المالية والتعاقدية في عدم تساوي قيمة السلعة المنتجة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات. ويؤدي هذا إلى عدم محاذاة المصالح وهو ما يمكن أن يكون عائقاً أمام التوصل إلى قرارات متوازنة لاسترداد السلعة من منظور المشروع.

وقد يؤثر التصميم المالي لإنتاج قيمة معينة للحكومة في حد ذاته على الكميات التي يستطيع المنتج تحمل تكاليف استخراجها ويكون له تأثير على طريقة تصنيف الكميات. فأحد طرفي النقيض هو الحالة التي يتم فيها تطبيق الضرائب الإجمالية فقط (الرسوم المفروضة ورسوم الإنتاج وما إلى ذلك) والتي ستؤدي إلى اختلاف القيمة عند مصدر الإنتاج والكميات القابلة للاسترداد كما يراها كل من دافع ومتلقي الضرائب الإجمالية. أما الطرف المناقض الآخر فهو احيثما يتم تصميم الضرائب بحيث لا تؤدي إلى تشويه الحوافز، وحيثما ستكون مصالح القطاعين العام والخاص في متابعة الاسترداد متوافقة مع ما ستكون عليه لمشروع له صاحب مصلحة واحد فقط.

وعندما يكون هناك محاذاة كاملة للمصالح، وتجاهل تأثيرات المحفظة، يمكن لأصحاب المصلحة تصنيف أصولهم على المحور-E بنفس الطريقة. أما عندما لا يكون هناك محاذاة كاملة؛فقد لا يكون هذا هو الحال.

8.5.4. تخصيص رأس المال وتطوير المشاريع والمعاملات السلعية

هناك ثلاثة أجزاء على الأقل لاقتصاديات المشروع والأصول تتضمن معاملات تجارية:

- تخصيص رأس المال لأنشطة التطوير والإنتاج
- بيع السلعة المنتجة شاملاً التقييم
- إدارة الفرص والمخاطر المرتبطة بما ورد أعلاه.

وكما كان الحال مع التصميم المالي والتعاقدي، تتطلب التحليلات الوصول إلى معلومات المشروع. وهذا يسمح للشخص برؤية منظوري المشروع والأصول. وكلاهما قد يؤثر على قرارات المشروع والأصول المناسبة وبالتالي على الفئات Eو F المناسبة للمشاريع والأصول.

قد يتم تخصيص رأس المال على مستوى المشروع أو الأصول أو مزيج من الاثنين. وسيعتمد ذلك بشكل عام على الشكل الفني للمشروع أو عملية التطوير وعلى موقف أصحاب المصلحة. تعكس الفئات F قرارات نضج المشروع في هذا الصدد. ويعتمد تخصيص رأس المال أيضاً على مدى توفر رأس المال وتكلفته. يعتمد تمويل المشروع على نموذج الأعمال الخاص بالمشروع، بينما قد يعتمد تمويل الأصول بالإضافة إلى ذلك على المركز المالي لصاحب الأصل. إذا لم يكن رأس المال متاحاً في ظروف مُرضية، فلا يمكن تصنيف المشروع على أنه E1 وبالتالي لن يكون مشروعاً تجارياً لأحد أو لجميع أصحاب الأصول الخاصةبالمشروع.

وترتبط الكميات المُنتجة في المستقبل وتطوير المشروع والقيمة التجارية بدرجة عدم اليقين. وتمثل المخاطر والفرص عواقب عدم اليقين، وغالباً ما يتم تحديدها كميا كاحتمال حدوث شيء غير مؤكد مضروباً في العواقب المترتبة على ذلك الشيء. وبما أن تقدير هذه العواقبيعود دائماً لشخص ما، فهو تقدير ذاتي وغير موضوعي بطبيعته.

يمكن الجمع بين أوجه عدم اليقين على نحو احتمالي للمساعدة في تخصيص رأس المال عن طريق تحديد نطاقات الموارد أو القيم.

إن وجهات النظر المختلفة للمستقبل هي بعض العوامل التي تدفع تخصيص رأس المال بالإضافة ومعاملات الأصول الموضحة لاحقاً.

ويمكن أن تلعب الفرص والمخاطر للمشروع أو للأصول أو لمالكي الأصول دوراً في تشكيل القرارات. فقد لا يرغب مالكي الأصول، في تطوير القدرات المطلوبة للمضي قدماً. وقد يرونى قيمة أعلى في بيع الأصول أو قد يرغب في الاحتفاظ بها دون تطويرها لأسباب استراتيجية أو بدون سبب على الإطلاق كما سيتم مناقشة الأمر في الفصل الخاص بتحسين المحفظة أدناه. وتعتمد الفئة المناسبة لاستخدامها في التصنيف دائماً على ما تم فعله، وليس ما يجب فعله.وهذا : أولاً، يعكس الحقائق المادية، وبالتالي فهو ذو قيمة للمستخدمين. ثانياً، يفصل التصنيف عن عملية اتخاذ القرار، مما يجعل التصنيف أسهلقياساًبمهمة الأكثر صعوبةوهي صنع القرار.

8.5.5. معاملة الأصول

هناك ثلاثة أنواع على الأقل من معاملات الأصول التي يمكن تطبيق نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية فيها:

- تداول الأصول والمقايضات
- عمليات دمج المشاريع و / أو الأصول بما في ذلك اتفاقيات التطوير المشترك للأصول المتعددة والتوحيد
- الاستحواذ على الأصول وتصفية الاستثمارات .

تشير هذه المعاملات إلى القيمة بشكل أو بآخر.

8.5.5.1. تداول الأصول والمقايضات

قد تتضمن عمليات تداول الأصول والمبادلات كميات الموارد من جميع التصنيفات. وهنا، قد تستند التقييمات التجارية للصفقات إلى كميات الموارد القابلة للاسترداد المقدرة أو الكميات الموجودة في المكان بعد تعديلها وفقاً للاختلافات الواضحة في القيمة. قد تسترشد التداولات بمعاملات أخرى مماثلة لوحظت في السوق. وغالباً ما لا تتوفر تحليلات التدفق النقدي التفصيلية لبعض هذه الأصول بسبب عدم وجود تعريف كافٍ للمشروع.

تقع كميات الموارد مع الفئات E3 و F3 و F4 في هذه الفئة.

تسترشد عمليات التداول ومبادلات الأصول في المشاريع الناضجة بدرجة كافية لتحديد التدفقات النقدية، بالتدفقات النقدية المقدرة.

8.5.5.2. عمليات دمج الأصول بما في ذلك اتفاقيات التطوير المشترك للأصول المتعددة والتوحيد

عمليات دمج (أو ضم) اثنين أو أكثر من الأصول لتكوين أصل جديد أمر طبيعي تماماً عندما تكون قيمة الأصل الجديد أعلى من مجموع قيم الأصول المدمجة. ومن الطبيعي أيضاً دمج الأصول عندما يمثل اختلال المصالح في الأصول الفردية عائقاً أمام تطوير الأصول بشكل فعال وعادل.

يمكن، على سبيل المثال، دمج العديد من الأصول لاستخدام بنية تحتية مشتركة حيث يستفيد الأصل الجديد بشكل كامل من ذلك ويستغل الأصل المجمع كوحدة.

يعد الجمع بين العديد من الأصول أمراً شائعاً عندما يكون لها حقوق قانونية متداخلة تؤدي إلى عدم توافق المصالح (توحيد). وهذا هو الحال بالنسبة لحقول النفط والغاز التي تغطي ترخيصين أو أكثر وحيث يمكن إنتاج الكميات في أحدهما من الآخر.

ولتحقيق إدارة فعالة للموارد، من المهم أن يتم تخصيص قيمة من الأصل الجديد إلى مالكي الأصول الأوليين من خلال آليات لا تتأثر بطريقة التطوير والإنتاج. مثال على ذلك هو استخدام كميات أولية موجودة بالفعل لتخصيص القيمة. وقد يعتمد تخصيص القيمة بين مالكي الأصول الأصليين على المعلومات التي تصبحمعرفة بشكل أفضل على أنها عائدات التطوير والإنتاج. ويؤدي هذا إلى احتواء الاتفاقية التي تحكم الأصل الجديد على بنود حول إعادة توزيع ملكية الأصول، بما في ذلك الإنتاج المستقبلي والتكلفة وإعادة تخصيص التكاليف السابقة عند توفر معلومات جديدة. ويحتفظ نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية بكميات الموارد ذات الصلة المستخدمة في إعادة تحديد الإنتاج المستقبلي، وتحتفظ معلومات المشروع بمعلومات التدفق النقدي المطلوبة للتسويات النقدية وتوزيع التكاليف المستقبلية. مع العلم بأن التكاليف السابقة موجودة في الحسابات.

8.5.5.3. الاستحواذ على الأصول وتصفية الاستثمارات

تتضمن معاملات الأصول والشركات عمليات تداول الأصول كما هو موضح أعلاه بالإضافة إلى المعاملات التجارية التي تتضمن النقد والأسهم وما إلى ذلك.

الأمثلة هي الشركات التي تفضل التخصص في القدرات المطلوبة لجزء واحد من سلسلة القيمة. يمكن أن يكون هذا الجزء الاستكشاف أو التطوير أو عمليات الإنتاج أو إنتاج نهايات المشروع أو عمليات التخلي والإخلاء. وتبحث هذه الشركات عن فرص في قطاع تخصصها حيث يمكنها أن تعمل بشكل أفضل من البائع أو تسعى للخروج من قطاعها عندما تكون قد قامت بالفعل بما هي الأفضل فيه وحسنت قيمة الأصول وفقاً لذلك.

وفي سياق نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، تُعتبر المعلومات الخاصة بالمشروع، والشروط والأحكام التي تتحكم في الأصول من الأمور الأساسية لتحديد القيم والمخاطر والفرص لكل من البائع والمشترين. فإذا اتفق الشركاء في معاملة

ما حول إجراء تحويل نقدي، فمن الضروري عندئذ تجميع قيم أصول المشاريع المدرجة في تلك المعاملة لتقييم ماهية ما يمكن اعتباره سعراً معقولاً. وهذا يتطلب تقييم وتجميع الأصول في المشاريع غير الناضجة. وفي بعض الأحيان قد لا يكون من الممكن القيام بذلك، حيث أن الانتقال من فئة إلى أخرى قد يمثل:

- فرصة، مع احتمال تقديري لحدوث هذا الانتقال؛ و/أو
- قراراً قد يحتاج إلى تفاوض.

وسواء كان فرصة، أو قراراً فإن ذلك يعتمد على دور القائم على عملية التقييم.

ويمكن تجميع كميات موارد لمشاريع أو أصول لديها فرصة متعادلة للتحقيق، بسبب وجودها في نفس الفئتين E و F، اعتماداً على ما إذا كانت أوجه عدم اليقين المشار إليها من خلال الفئات G هي تقديرات منفصلة أو تقديرات تصورية أودالة لكثافة الاحتمالات باستخدام معلومات عن الاعتماديات والارتباطات بين الأصول. وتجدر الإشارة إلى أنه في كل عمليات التقدير القائمة على المحاكاة، يجب الكشف عن جميع الافتراضات حتى يمكن اختبار النتائج.

إن تجميع السلاسل الزمنية غير المؤكدة للإنتاج والمبيعات والتكاليف والتدفقات النقدية وما إلى ذلك أمر معقد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعكس توقعات الإنتاج تأخيراً في بدء التشغيل ولكن إنتاج مرتفع لاحقاً. ستكون توقعات منخفضة في السنوات الأولى وعالية في السنوات اللاحقة ولا يمكن وصفها بأنها توقعات عالية أو منخفضة دون أخذ الوقت في الاعتبار. وهناك طريقة لحل هذه المشكلة وهي وصف التنبؤات باستخدام كميات قياسية مثل تواريخ البدء، ومعدلات التراكم، والقدرة الإنتاجية، ومعدلات الإنتاج على مستويات مختلفة من الإنتاج التراكمي، والكميات القابلة للاسترداد، وما إلى ذلك، حيث يمكن وصف نطاق عدم اليقين لكل واحد من هذه المقاييس باستخدام دوال كثافة الاحتمال. ثم يتم استخدامها معاً من خلال المعادلات الرياضية باستخدام محاكاة نوع "مونت كارلو" لإنتاج ملفات تعريف إنتاج بديلة. ويمكن استخدام كل من الحلول البسيطة المغلقة و / أو المحاكاة العددية المعقدة لعمليات التطوير والإنتاج. ومن ذلك يمكن إنشاء مجال من التنبؤات (سرب) يمكن استخدامه لتوليد دالات كثافة الاحتمال لمعلومات المشروع العددية ذات الأهمية مثل صافي القيمة الحالية والمبيعات التراكمية والإنتاج غير البيعي خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن تجميع وظائف كثافة الاحتمال هذه بدورها باستخدام محاكاة "مونت كارلو" ثانية أو طرق أكثر تعقيداً مثل" جلوبال أوبتيمايزيشان"، مع مراعاة التبعيات والارتباطات الخاصة بأوجه عدم اليقين الرئيسية.

8.5.6. تحسين المحفظة

تعتمد قيمة المحفظة على طبيعة وحجم وعدد عناصرها وخصائص هذه العناصر. ويمكن للقائم بتحسين المحفظة، ضمن الحدود التي تسمح بها الاتفاقيات مع الآخرين، تضمين أو استبعاد عناصر من المحفظة، وتغيير حجمها وتوقيتها، وتشكيل تبعياتها والتأثير على عدم اليقين، بحثاً عن محفظة مثالية. وتعتمد ماهية المحفظة المثلى على اهتمامات المُحسن والقيود المفروضة عليه. فقد تكون محفظة تعظم من القيمة إلى الحد الأقصى وصولاً إلى حد معين من المخاطر، أو محفظة تولد فرصاً ومخاطر يمكن إدارتها، أو محفظة تفي بالالتزامات، وتحترم القيود المالية، وتوفر الاستخدام الكامل للأفراد والمعدات، وتعبيء قدرات البنية التحتية، وتقلل النفايات إلى أدنى حد ممكن، إلخ. .
يمكن استخدام نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية مع معلومات المشروع الأساسية كأداة رئيسية في تحسين المحفظة. وقد يؤثر تحسين المحفظة بدوره على القيمة التجارية التي تحتفظ بها لمالك المحفظة أو لمشتريها.

8.5.7. التقارير العامة، بما في ذلك تقارير الشركات والتقارير المالية

يمكن أن تكون التقارير العامة على مستوى فوق وطني أو وطني أو إقليمي أو مشروع أو شركة أو أصول. إنها تتطلب دائماً جودة احترافية عالية للتقديرات على مستوى التكرار والتجميع حيث تكون الأرقام مستقرة بشكل معقول بمرور الوقت ومقدرة بطريقة شفافة وقابلة للتدقيق ليستخدمها الجمهور.
لا يتطلب الإبلاغ عن كميات الموارد على مستوى المشروع وعلى مستوى المشاريع المجمعة بالضرورة الدخول في معلومات المشروع. تعرض قوائم جرد نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية الكميات مباشرة. يجب أن يتم إعداد التقارير باستخدام التعليمات الواردة في الجزء الثالث من هذه الوثيقة الخاص بالقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

8.5.8. التخصيص

التخصيص يجيب على السؤال حول من يملك كميات الموارد وكيف يتم تقاسم التدفقات النقدية، ويعتمد على الشروط المالية والتعاقدية.

8.5.9. التوزيع

التوزيع يتعلق بمن يمتلك (أو يستفيد من) الكميات المنتجة؟ يخضع هذا عموماً لكيفية تقاسم التدفقات النقدية ويعتمد على الشروط المالية والتعاقدية. ويجب التعامل مع هذا خارج التصنيف، ولكن بالاقتران على سبيل المثال مع التقارير المالية للشركاء.
وعندما يتم إنتاج الكميات المشتراة مع الكميات المستردة من الكميات المقدرة في المكان عند البداية (الكميات الأصلية)، فهناك حاجة إلى إجراء محاسبي لحساب الكميات المتبقية من المشروع. الاتفاق الأكثر منطقية هو مبدأ"ما يرد أخيراً يُصرف أولاً". وهذا يعكس أن الكميات المشتراة يتم اقتناؤها وتخزينها، في حين أن الكميات الأصلية هي موارد غير مؤكدة يتعين استخراجها. ومبدأ "ما يرد أخيراً يُصرف أولاً" يحيل عدم اليقين، من الناحية العملية، إلى الكميات الأصلية.

8.5.10. التقييم

التقييمات التجارية مرتبطة بشدة بالتقييم. وعادة ما يكون تقييم المشروع مطلوباً داخلياً من قبل الكيانات للاستثمار والتشغيل في المستقبل. وهو مطلوب أيضاً لبيع أو شراء أحد الأصول. ويمكن أن يكون تقييم الأصول عملية معقدة تتطلب دراسة متأنية للافتراضات والمنهجيات المطبقة. واعتماداً على نوع الأصل والمعلومات المتاحة، يمكن استخدام طرق مختلفة للتقييم. وأحد هذه الطرق تحليل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة حيث يتم تقدير جميع التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها باستخدام معدل الخصم للحصول على صافي قيمتها الحالية. والجوانب التي يجب مراعاتها في التقييم غيرالتدفقات النقدية هي معدل الخصم الذي يجب استخدامه لمشروع أو أصل ما. وهذا سيعكس دائماً القيمة الزمنية للنقود. كما يمكن استخدامه كأداة لينة لمراعاة مخاطر ضعف أداء المشاريع. وبدلاً من ذلك، يمكن اعتبار المخاطر والفرص خيارات حقيقية مرتبطة بالتدفق النقدي.

قد تتطلب التقييمات التجارية تقييماً لما يلي:

- التوزيع الزمني للتكاليف والعائدات المستقبلية وبالتالي الكميات المنتجة
- عدم اليقين في هذه التكاليف والإيرادات
- الظروف الإطارية المستقبلية لتوزيع التكاليف والإيرادات على أصحاب المصلحة (الأصول) بما في ذلك الحكومة
- عدم اليقين في الأطر المستقبلية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تدابير السياسة المطبقة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والطموحات المناخية. وعلى وجه الخصوص، قد يلزم النظر في آثار فرض تكلفة كافية لغازات الاحتباس الحراري لخفض الانبعاثات إلى مستويات مقبولة.

يمكن ملاحظة قيم المشروع من الحسابات في حالة المشاريع السابقة أو من المعاملات أو من توقعات التدفقات النقدية المستقبلية.

قد يساعد التقييم في تحديد الفئة المناسبة لاستخدامها في المشروع. ويمكن ملاحظة قيم المشروع من الحسابات في حالة المشاريع السابقة أو من المعاملات أو من توقعات التدفقات النقدية المستقبلية. ويعتبر التقييم المستند إلى التوقعات الأكثر تعقيداً، ولكنه أيضاً الأكثر شيوعاً. وغالباً ما تستند التوقعات إلى أساليب المحاسبة المالية التي تدمج التطورات التاريخية للأسعار مع اتجاهات السوق الحالية؛ ومع ذلك، يمكن أيضاً دعمها من خلال منهجيات تحليل الأنظمة مثل تحليل تدفق المواد الديناميكي.

صافي القيمة الحالية (NPV) للتدفقات النقدية المستقبلية هو مقياس شائع للقيمة. يمكن كتابته باستخدام المتغيرات المستمرة:

$$NPV = \int_{t=0}^{\infty} (1 + r_c)^{-t} . v(t)dt \qquad (1)$$

حيث :

r_c هو عامل الخصم المركب باستمرار[10]؛ و

v (t) هو معدل التدفق النقدي المتوقع بمرور الوقت t.

بافتراض أن المشروع متوسط المخاطر وأن مالكي المشروع يتم تمويلهم من قبل مؤسسات تشكل سوقاً رأسمالياً متنوعاً جيداً - أو على الأقل يمكن أن يختاروا، فإن عامل الخصم المناسب الذي يتم فيه تعظيم صافي القيمة الحالية لهذه المؤسسات يشمل علاوة مخاطر مماثلة لـ التي تنطبق على السوق المالية ككل (سوق الأسهم زائد سوق السندات). في هذه الصيغة، يجب أن تعكس التدفقات النقدية

[10] هناك علاقة رأس برأس بين عامل الخصم المركب باستمرار وعوامل الخصم المركبة في فترات زمنية محددة (سنوياً على سبيل المثال)،
صيغة NPV عند خصمها على فترات محددة هي:
NPV = ∑_ (i = 1) ^ ▒V (i) / (1 + r) ^ i
حيث NPV هو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة؛
i هو رقم الفترة الزمنية (رقم السنة i)؛
V (i) هو عنصر القيمة (التكلفة أو الإيرادات) في الفترة i؛
r هو عامل الخصم لكل فترة i.
t هو العدد الإجمالي للفترات الزمنية

المخاطر الفعلية والفرص الناشئة عن أوجه عدم اليقين المرتبطة بالمشروع (Laughton ، Gurrero، Lessard & ، 2008 (عن طريق أخذ قيمها مباشرة في v (t) ، التدفق النقدي في الفترة . t يمكن اختيار علاوة المخاطر المناسبة على عامل الخصم لتكون أعلى للمشاريع القريبة من نقطة التعادل.

يمكن بعد ذلك تقييم المشاريع الطارئة على النحو التالي:

$NPV_p=NPV_s \times P_s + NPV_f \times (1-P_s)$

حيث:

NPV_p. = قيمة المشروع

NPV_s = قيمة النجاح، أي القيمة المعطاة لإزالة الطوارئ.

P_s. = احتمال إزالة الطوارئ ونجاح المشروع

NPV_f = قيمة الفشل، أي القيمة بالنظر إلى أن الطوارئ ستقضي على المشروع. ستكون بشكل عام القيمة السلبية للتكاليف حتى التخلي عن المشروع.

$(1-P_s)$ = احتمال فشل المشروع.

إذا كانت قيمة NPVp للمشروع المحتمل مرضية بالنسبة إلى القيمة الحالية الصافية التي سيحققها الاستخدام البديل للأموال على سبيل المثال، فمن المعقول أن نفترض أن الأنشطة لإزالة الحالات الطارئة ستستمر ويمكن أن يظل المشروع مع الفئة الأصلية. إذا لم يكن NPVp إيجابياً بدرجة كافية، فربما تم تعيين فئة عالية جداً للمشروع ويجب اعتباره مهيناً.

8.5.11. المحاسبة

يتم الحفاظ على توازن المواد عند تطبيق التصنيف على استرداد الكميات غير المتجددة.

الكميات الإجمالية المقدرة في البداية ستساوي مجموع الكميات:

- أنتجت وتم بيعها
- أنتجت ولم تبع
- سيتم إنتاجها وبيعها في المستقبل
- سيتم إنتاجها ولن تباع في المستقبل
- لم تنتج بسبب التخلي عن المشروع أو عدم الإنجاز
- تبقى في مكانها بعد الإنتاج

يجب احتساب الكميات التي تم إنتاجها ولكن لم يتم بيعها (مثل الغاز المشتعل).

8.6. إدارة الموارد الوطنية

تتطلب إدارة مخزون الموارد الوطنية تجميع المعلومات الناتجة عن جميع مشاريع الموارد في بلد ما. وهذا الجرد الوطني يمكن أن يساعد في صياغة السياسة الاستراتيجية ووضع لوائح مناسبة. ويجب أن تكون المتطلبات التنظيمية للإبلاغ الدوري من قبل المشغلين في بلد ما من خلال نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية. كما ينبغي دمج هذا الجرد الوطني في نظام معلومات الإدارة البيئية.

وعلى المستوى الحكومي، قد تستند تقديرات الموارد الوطنية على تجميع لتقديرات الشركات المبلغة أو المنشورة وغيرها من تقديرات المشاريع المنفردة. ومع ذلك، قد لا تغطي هذه التقديرات جميع الموارد المعروفة أو المحتملة في الدولة. علاوة على ذلك، عندما تكون المنظمات الحكومية مسؤولة عن تطوير تقديرات الموارد على المستوى الإقليمي أو الوطني، قد تختلف التقديرات عن تقديرات الشركات على أساس مشروع منفرد. في مثل هذه الحالات، يجب اشتقاق تقديرات الجرد الإقليمية أو الوطنية باستخدام نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية من خلال منهجية مناسبة تعتمد على طبيعة ومدى البيانات المتاحة. وفقاً للمواصفة العامة G، كما يجب ذكر منهجية التجميع.

عند تصنيف التقديرات المجمعة باستخدام نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، من الضروري ذكر الأكواد الرقمية ذات الصلة للتصنيفات الفردية. على سبيل المثال، قد يكون من المفيد على المستوى الوطني تحديد مجموع الكميات المقدرة للمشروعات التجارية والمشروعات التجارية المحتملة عند مستوى "أفضل تقدير"، على الرغم من أنه من المفضل أن يتم تقديم التقسيم حسب التصنيف أيضاً.

8.7. الإفصاح العام

يخضع الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالكميات الأولية والقابلة للاسترداد للقوانين واللوائح والالتزامات التعاقدية. ويمكن أن تكون التقارير العامة على مستوى فوق وطني أو وطني أو إقليمي أو مشروع أو شركة أو أصول. وهي تتطلب دائماً جودة احترافية عالية للتقديرات على مستوى التكرار والتجميع حيث تكون الأرقام مستقرة بشكل معقول بمرور الوقت ومقدرة بطريقة شفافة وقابلة للتدقيق ليستخدمها الجمهور.

يوفر نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية القواعد والمبادئ التوجيهية للإفصاح العام من خلال الجزء الثالث- قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن المخزونات الاحتياطية والموارد.

ويتعين على أي تقرير، ليكون متوافقاً مع قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن المخزونات الاحتياطية والموارد، أن يستقي أرقامه من مخزون مركزي، ويتتبع الإفصاحات التي قدمها مالك المعلومات في محاولة للحفاظ على الحوار بشأن الموارد واقعياً قدر الإمكان.

الجزء الثالث : قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد (PARC)

1. مقدمة

القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد (PARC) هو الكود الأساسي للإبلاغ العام عن الموارد لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية بموجب النظم والقواعد المالية والأمنية ذات الصلة في أفريقيا. والغرض الأساسي من القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد؛ هو دعم ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة والتأكد من تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية جيدة لأفريقيا، تمشياً مع رؤية التعدين لأفريقيا وجدول أعمال 2063،

وتشمل الجهات المستهدفة ذات الصلة التي يتعامل معها القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد المستثمرين (المساهمين) وأصحاب المصلحة مثل المجتمعات والحكومات والمشغلين والهيئات المهنية وما إلى ذلك.
يجب أن تستند تقارير الموارد بموجب القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد إلى المخزون الداخلي المتاح لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية. كما يجب عند إعداد التقارير العامة، استخدام الفئات والفئات الفرعية لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية فقط، مع أكوادها الرقمية كما هو مذكور في هذه الوثيقة لكل نوع من أنواع المنتجات (المعادن والبترول والطاقة المتجددة). ولا ينبغي استخدام فئات نظام التصنيف الأخرى المخصصة للاستخدامات الداخلية في إعداد التقارير العامة.

ويدرك فريق عمل نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية أنه قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من الاستعراض والمراجعة للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد. وسيتم نشر معلومات وقواعد وقوائم وإرشادات أفضل الممارسات الإضافية على موقع نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية من وقت لآخر، بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

2. المجال

المبادئ الرئيسية التي تحكم تفعيل وتطبيق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد هي تحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الجيدة التي تدعو إليها الرؤية الأفريقية للتعدين بما في ذلك الشفافية والأهمية النسبية والكفاءة.

وتقصد الإشارة في هذا القانون الأفريقي لمصطلح " تقرير عام" أو " إبلاغ عام"، أي تقرير بشأن مشاريع يتم إعداده بغرض إعلام المستثمرين أو المستثمرين المحتملين ومستشاريهم، أو لتلبية متطلبات تتعلق بالنظم والقواعد.

ومن المعلوم أن أي تقدير لكميات يخضع بطبيعته لمستوى معين من عدم اليقين وعدم الدقة. لذا يجب مناقشة هذا المستوى من عدم الثقة أو عدم التيقن اليقين في التقديرات الموثقة، وفي التقارير العامة، مع انعكاس ذلك في الاختيار المناسب للفئات.
وينطبق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد على:

- المعادن (انظرالقسم 6 من هذا الجزء الثالث)
- البترول (انظرالقسم 7 من هذا الجزء الثالث)
- موارد الطاقة المتجددة (انظرالقسم 8 من هذا الجزء الثالث)

3. التقارير العامة

سوف يطبق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد على أي معلومات عن الموارد التي توفرها شركة أو مؤسسة ما للجمهور.

التقارير العامة هي تقارير يتم إعدادها لغرض إعلام المستثمرين أو المستثمرين المحتملين ومستشاريهم بالمشاريع. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التقاريرالسنوية والفصلية للشركات، والبيانات الصحفية، ومذكرات المعلومات، والأوراق الفنية، والمنشورات على مواقع الإنترنت، والعروض التقديمية العامة.

وينطبق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد على المعلومات الأخرى التي تصدرها الشركات علناً في شكل منشورات على مواقع الإنترنت الخاصة بالشركات، والبيانات الصحفية والإيجازات للمساهمين ووسطاء الأسهم ومحللي الاستثمار. كما ينطبق القانون الأفريقي أيضاً على أي تقارير يتم إعدادها لأغراض مثل البيانات البيئية؛ ومذكرات المعلومات؛ وتقارير الخبراء، والأوراق الفنية التي تشير إلى المشاريع.

4. المزايا والأهمية والشفافية

4.1. فوائد اجتماعية وبيئية واقتصادية جيدة

يجب أن يحتوي التقرير العام على جميع المعلومات ذات الصلة حول كيفية معالجة المشروع للآثار الاجتماعية والبيئية، والمساهمة في فوائد النظام البيئي التي تدعو إليها أجندة 2063، ورؤية التعدين الأفريقية وأهداف التنمية المستدامة.

4.2. الشفافية

تتطلب الشفافية أن يتم تزويد قارئ التقرير العام بمعلومات كافية، معروضة عرضاً واضحاً لا لبس فيه، وذلك ليتمكن من فهم التقرير ولا يتم تضليله.

4.3. الأهمية النسبية

تتطلب الأهمية النسبية أن يحتوي التقرير العام على جميع المعلومات ذات الصلة التي قد يحتاجها المستثمرون ومستشاروهم المحترفون بشكل معقول، ويتوقعون بشكل معقول العثور عليها في أي تقرير عام، بغرض إصدار حكم منطقي ومتوازن بشأن الكميات التي يتم الإبلاغ عنها.

4.4. الكفاءة

تتطلب الكفاءة أن يستند التقرير العام إلى العمل الذي يقع على عاتق أشخاص مؤهلين وذوي خبرات مناسبة وخاضعين لمدونة قواعد سلوك مهنية وقواعد سلوك قابلة للتنفيذ.

5. الكفاءة والمسؤولية في إصدار التقارير العامة (الإبلاغ العام)

5.1. الشخص المختص

الشخص المؤهل هو شخص لديه القدرة على وضع المهارات والمعرفة والخبرة موضع التنفيذ من أجل أداء الأنشطة أو الوظيفة بطريقة ذات كفاءة وفعالية لتصنيف الموارد وإدارتها وإعداد التقارير.

قد يكون تصنيف الموارد وإدارتها وإعداد التقاريرعنها بمثابة جهد جماعي يتضمن العديد من التخصصات الفنية. وفي هذه الحالة، يوصى بوجود تقسيم واضح للمسؤوليات في الفريق حيث يجب تحديد كل شخص مختص ومساهمته وقبول مسؤوليته عن مساهمته. وإذا قبل شخص مختص واحد المسؤولية عن الوثائق بأكملها، فيجب أن يكون مقتنعاً بأن العمل الداعم الذي أعده الآخرون كلياً أو جزئياً مقبول.

ويجب الإفصاح عن الاسم الكامل للشخص المختص الذي قدم التقدير والجهة التي يتبعها أو ينتسب إليها ومؤهلاته الدراسية وخبراته. أما إذا كان القائم بالعمل مجموعة من الأشخاص، فيجب على كل عضو في المجموعة تلبية جميع المتطلبات العامة والمتطلبات المحددة للقطاع الذي يكون مسؤولاً عنه. كما يجب على جميع أعضاء المجموعة الإفصاح عن كامل اسمائهم وتبعياتهم وتعليمهم وخبراتهم والإشارة إلى الجزء المحدد من الإبلاغ الذي يتحمل كل منهم مسؤوليته.

5.2. متطلبات الشخص المختص

يتم تمييز متطلبات الكفاءة على النحو التالي:

(أ) القيم الأساسية التي تؤثر على عمل وخيارات الشخص المختص؛

(ب) الكفاءات العامة، التي تنطبق على أي قطاع يتم فيه الإبلاغ عن الموارد، مثل البترول، والمعادن، واليورانيوم، ومصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الحيوية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية وغيرها)، ومشاريع الحفن، والموارد البشرية؛

(ج) الكفاءات الوظيفية المحددة، التي تنطبق على القطاع المعين، الذي يتم إعداد التقارير بشأنه.

5.3. القيم الجوهرية

المبادئ التي تحكم أعمال وخيارات الشخص المختص فيما يتعلق بإعداد تقارير الموارد هي:

- القيم الأفريقية: يجب أن يثبت معرفة متعمقة بالرؤية الأفريقية للتعدين، وجدول أعمال 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- النزاهة: يجب أن يثبت ويظهر قيم الحياد والإنصاف والأمانة والصدق في الأنشطة والسلوكيات اليومية. ويتخذ إجراءات فورية تجاه أي سلوكيات غير مهنية أو غير أخلاقية.
- المهنية والاحتراف: يجب أن يظهر المهارة وحسن التقدير وإتقان الموضوع.
- العناية بالبيئة: يجب أن يكون ملتزماً بحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض، سواء في الوقت الحاضر أو للأجيال القادمة.
- احترام التنوع: يجب أن يلتزم باحترام العدالة بين الجنسين والتنوع مثل العرق والثقافة واللغة والنوع الاجتماعي والسن والتوجه الجنسي والدين والإعاقة الجسدية.

5.4. المتطلبات العامة

المتطلبات العامة للشخص المختص مذكورة فيما يلي:

(أ) ***شخص واحد أو مجموعة أشخاص***: قد يكون الشخص المختص شخصاً واحداً أو فريقاً من الخبراء ذوي خلفيات مختلفة يؤدون وظائف إدارة الموارد. وبالنسبة للمشاريع المعقدة التي تتطلب معرفة في مجالات مختلفة، يجب أن يتم إعداد التقارير من قبل فريق من الأشخاص المؤهلين، كل منهم لديه التعليم المناسب والخبرة والتدريب المستمر في المجالات ذات الصلة.

(ب) ***الإفصاح***: يجب الإفصاح عن الاسم الكامل للشخص المختص الذي قدم التقييم وانتمائه وتعليمه وخبرته. إذا كان من يقوم بتنفيذ الإجراءات مجموعة من الأشخاص، فيجب على كل عضو في المجموعة تلبية جميع المتطلبات العامة والمتطلبات المحددة للقطاع الذي يكون الشخص مسؤولاً عنه. كما يجب على جميع أعضاء المجموعة الإفصاح عن أسمائهم الكاملة وانتمائهم وتعليمهم وخبراتهم، مع الإشارة إلى الجزء المحدد من الإبلاغ الذي يتحملون مسؤوليته.

(ج) ***المسؤولية*** : يجب أن تقع مسؤولية الإبلاغ في جميع الحالات على عاتق المنظمة أو الجهة التي تقوم بالإبلاغ عن الكميات أو الأحجام.

(د) ***التعليم:*** يجب أن يكون الشخص المختص قد خضع لعملية مُدارة من التعلم الفردي في جامعة أو مؤسسة أكاديمية توفر المعرفة الأساسية التي تدعم العلوم والتكنولوجيا والاقتصاديات الاجتماعية والبيئية للقطاعات التي يتم تنفيذ تقييمات كمية أو حجمية لها. ويجب، كحد أدنى، أن يكون الشخص المختص حاصلاً على شهادة جامعية ذات صلة.

(هـ) ***الخبرة:*** يجب أن يمتلك الشخص المختص خمس سنوات على الأقل من الخبرة ذات الصلة في وظائف أو أنشطة إدارة الموارد للتخصص الفني المحدد في القطاع الذي يتم من أجله تقييم الموارد وإعداد التقارير.

(و) ***التدريب المستمر:*** يجب أن يخضع الشخص المؤهل لتطوير مهني مستمر (CPD). وهذه هي عملية مُدارة تركز على التطوير المستمر للمعرفة المتخصصة اللازمة للوفاء بوظائف إدارة الموارد.

(ز) ***التراخيص:*** يجب أن يحمل الشخص المختص التراخيص المناسبة الصادرة عن سلطة مختصة إذا لزم الأمر في الولاية القضائية التي يقدم فيها التقارير.

(ح) ***الانتماء إلى هيئة مهنية:*** لغرض تقديم التقارير العامة، يجب أن يكون الشخص المختص تابعاً لهيئة مهنية أو جمعية ذات قواعد أخلاقية واجبة التنفيذ وتوقعات أداء. والملحق 1 يورد قائمة اتحادات الهيئات المهنية المعترف بها لتقديم التقارير بموجب القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد. حيث يمكن مراجعة القائمة بشكل دوري من قبل أمانة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، يرجى الرجوع إلى أحدث إصدار متاح على موقع نظام التصنيف.

(ط) ***إرشادات عامة:*** يجب أن يكون الأشخاص الذين تتم دعوتهم للعمل كشخص مختص راضين ذهنياً بشكل واضح عن قدرتهم على مواجهة أقرانهم وإثبات الكفاءة في نشاط أوقطاع معين قيد الدراسة. وفي حالة وجود شك، يجب أن يسعى الشخص للحصول على آراء من زملائه ذوي الخبرة المناسبة أو يجب أن يرفض العمل كشخص مختص.

5.5. الحوكمة

تتولى أمانة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية في مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بالأشخاص المتخصصين، وبمتطلبات الإفصاح ذات الصلة.

6. إصدار التقارير الخاصة بالمعادن (الإبلاغ عن المعادن)

6.1. مقدمة

يجب أن تستخدم التقارير العامة الشروط المنصوص عليها في الشكل 1 فقط.

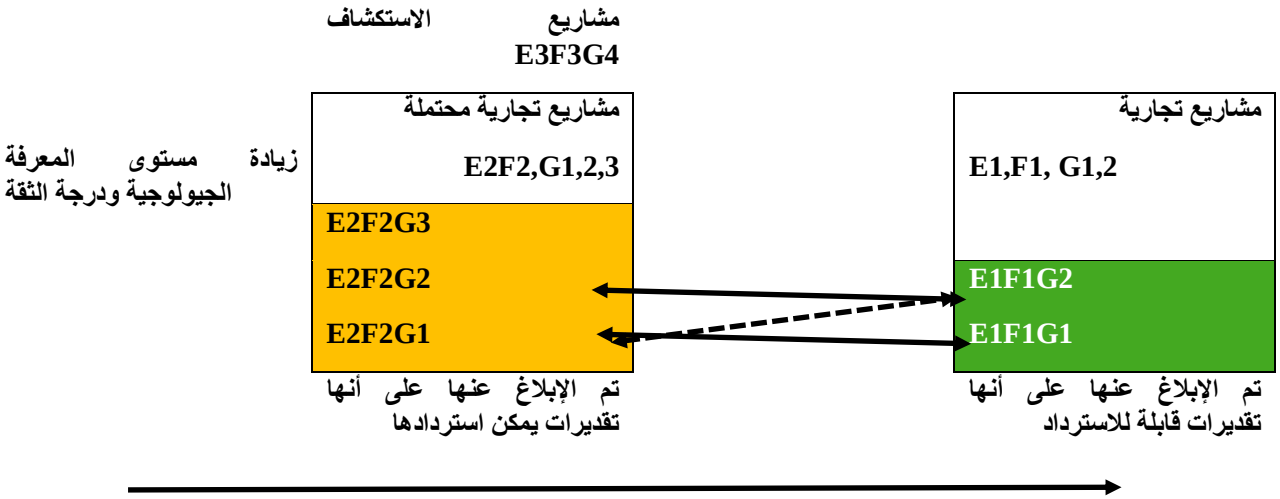

الشكل C1 الإبلاغ عن تصنيفات المعادن في القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

يحدد الشكل C1 إطاراً لتصنيف تقديرات الأوزان والرتب بحيث تعكس مستويات مختلفة من الثقة العلمية الجيولوجية، ودرجات مختلفة من التقييم التقني والاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ويمكن تقدير الكميات المرتبطة بالمشاريع التجارية المحتملة (3،2،E2F2G1) في المعادن على أساس المعلومات الجيولوجية مع بعض المدخلات من التخصصات الأخرى ذات الصلة. وتتطلب الكميات المرتبطة بالمشاريع التجارية (2،E1F1G1) النظر في عوامل التحكم التي تؤثر على الإنتاج.

يمكن تحويل كميات E2F2G1 إما إلى كميات E1F1G1 أو E1F1G2 إذا كانت هناك شكوك مرتبطة بعوامل التحكم التي تؤخذ في الاعتبار عند التحويل من المشاريع التجارية المحتملة إلى المشاريع التجارية. ويوضح السهم المتقطع في الشكل C1 هذه العلاقة. وعلى الرغم من أن اتجاه السهم المتقطع يشتمل على مكون رأسي، إلا أنه في هذه الحالة لا يعني انخفاضاً في مستوى المعرفة أو الثقة في المعارف العلمية الجيولوجية. وفي مثل هذه الحالة، يجب شرح عوامل التحكم هذه بشكل كامل.

يتم تعريف مصطلح "عوامل التحكم" ليشمل الاعتبارات الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والاعتبارات المتعلقة بالاستعادة الشاملة للموارد، والسياسات، والتنظيم، ومعالجة البيانات، والتعدين، والتكرير، والمعالجة، والتعدين، والقيمة المضافة، والتسويق، والقانونية، وحقوق الإنسان، والسلامة، والبنية التحتية والموارد البشرية / الموارد الثانوية، والتصميم المالي والإدارة، وإدارة الإيرادات وتوزيعها، وإغلاق الموقع، والمعالجة، وعوامل التكلفة الخارجية، والموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين والتنوع، وتنفيذ التنمية المستدامة والاعتبارات الحكومية الأخرى.

6.2. توجيه عام

يجب أن تتضمن التقارير العامة المتعلقة بمشاريع الاستكشاف لشركة ما، والمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية وصفاً لأسلوب وطبيعة التمعدن.

يجب على كل شركة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحالة وخصائص الرواسب المعدنية التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على القيمة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للرواسب والإبلاغ الفوري عن أي تغييرات جوهرية في مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية.

وفي سياق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، يمكن استبدال "الجودة" بـ "الدرجة" واستبدال "الحجم" بـ "الحمولة الطنية". وفي القانون،كما يجب أن تُفهم أي إشارة إلى المفرد على أنها إشارة إلى الجمع، كلما كان ذلك مناسباً.

6.3. مشاريع الاستكشاف

تتضمن مشاريع الاستكشاف (E3F3G4) بيانات ومعلومات ناتجة عن برامج التنقيب عن المعادن والتي قد تكون مفيدة للمستثمرين ولكنها لا تشكل جزءاً من إعلان مشاريع تجارية أومشاريع تجارية محتملة.

يمكن تقديم تقديرات للكميات المرتبطة بمشروع استكشاف. وهي تمثل بياناً أو تقديراً لإمكانية التنقيب عن رواسب معدنية في بيئة جيولوجية محددة حيث يكون البيان أو التقدير، معبراً عنه كمدى من الأطنان ومدى من الدرجة أو الجودة، يتعلق بتمعدن لم يكن هناك استكشاف كافٍ له لتقديره ضمن المشاريع التجارية المحتملة.

ويجب دائماً الإعلان عن تقديرات الكميات على أنها نطاقات من التقديرات وليس مطلقاً كتقديرات فردية. كما يجب أن يكون النطاق دائماً عند الحد الأدنى +/- 50 بالمائة من القيمة المتوسطة المقدرة.

لا يجوز أن تكون الكميات المرتبطة بمشاريع الاستكشاف جزءاً من إعلان رسمي بالكميات المرتبطة بالمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية، ولا يجب تقديمها بطريقة توحي بشكل غير معقول باكتشاف كميات مجدية اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً.

ويجب أن تتضمن مشاريع الاستكشاف البيانات والمعلومات ذات الصلة المتعلقة بخواص الممتلكات المعدنية - الإيجابية والسلبية.

وقد تتضمن بيانات الاستكشاف معلومات متعلقة بالمسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجيوكيميائي، وأخذ العينات وحفر الآبار والخنادق والاختبار التحليلي والمعايرة والمعلومات المعدنية والفلزية وغيرها من المعلومات، عند توفرها. يجب على الشخص المختص تقديم بعض الأدلة المادية على الأقل على الاستمرارية المفترضة لتعدين ذي مصالح اجتماعية وبيئية واقتصادية في الموقع محل الاهتمام.

ويمكن أيضاً تضمين البيانات والمعلومات التاريخية إذا كانت، في رأي الشخص المختص، ذات صلة وموثوق بها، مع إعطاء أسباب لمثل هذه الاستنتاجات.

وقد يتم اشتقاق البيانات والمعلومات من ممتلكات/ مواقع مجاورة أو قريبة إذا كان بإمكان الشخص المختص تقديم مبرر لاستمرارية مثل هذا الارتباط. كما يجب وصف البيانات و / أو المعلومات الفعلية بشكل مناسب وتقديمها في حالة عدم وجودها بالفعل في المجال العام.

يجوز للشركة التعليق على ومناقشة النوعيات المرتبطة بمشروع الاستكشاف من حيث الحجم والنوع. إلا أن تعليقاً من هذا القبيل في تقرير عام يجب أن يتوافق مع المتطلبات التالية:

- ترتبط أي كميات متعلقة بمشروع الاستكشاف بمفهوم التمعدن من حيث النوع والكمية والجودة، والتي ستكون ذات أهمية لشركة التنقيب أو التعدين. يجب أن يكون هناك احتمال لتحقق هذه الكميات في منطقة تنقيب ذات احتمالية جيولوجية لذلك النوع المحدد من المعادن والتمعدن. وقد لا يمثل مشروع الاستكشاف أي تمعدن مكتشف من الناحية الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية، كما أنه قد لا يشير إلى احتمالات معقولة للإنتاج الاجتماعي والبيئي المجدي اقتصادياً.
- ومع ذلك، يجب التعبير عن أي معلومات تتعلق بمشروع استكشاف بحيث لا يمكن تحريفها أو تأويلها بشكل خاطئ كتقدير للكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل أو مشروع تجاري. ولا يجوز استخدام مصطلحات مشروع تجاري محتمل أو مشروع تجاري في هذا السياق. ويجب ألا تظهر تفاصيل مشروع الاستكشاف في أي جدولة لمشروع تجاري محتمل أو مشروع تجاري أو يتم تضمينها في دراسة نطاق أو دراسة جدوى أولية أو دراسة جدوى.

يجب إثبات أي بيان يشير إلى الكمية والنوعية والمحتوى المحتمل، بما يتناسب مع مشروع الاستكشاف، وتضمينه شرحاً مفصلاً لأساس البيان وبياناً تقريبياً، بنفس الأهمية، بأن الكمية المحتملة والجودة والمحتوى، حسب الاقتضاء، ذات طبيعة مفاهيمية، وأنه لم يكن هناك استكشاف كافٍ لتحديد مشروع تجاري محتمل وأنه من غير المؤكد ما إذا كان المزيد من الاستكشاف يمكن أن يؤدي إلى تحديد مشروع تجاري محتمل.
ويجب ألا يكون البيان التحذيري عن طريق حاشية سفلية، كما يجب ألا يفي أي إخلاء عام للمسؤولية في أي مكان آخر في مستند الإفصاح بهذا المطلب.
وحيثما يتضمن البيان معلومات تتعلق بنطاقات الحمولات والدرجات، يجب تمثيلها كتقديرات تقريبية. ويجب أن يتضمن النص التوضيحي وصفاً للعملية المستخدمة لتحديد نطاقات الدرجة والحمولة المستخدمة لوصف الكميات المرتبطة بمشروع الاستكشاف.
ونظراً لمستوى عدم اليقين الذي يحيط بالبيانات الداعمة أو الحمولة أو درجة الكميات المرتبطة بمشاريع الاستكشاف، فلا يجب الإبلاغ عنها على أنها "بيان رئيسي" في تقرير عام.
إذا تم عرض التمعدن المرتبط بمشروع الاستكشاف بشكل تصويري (على سبيل المثال كمقاطع عرضية أو خرائط) أو مع رسم بياني، يجب أن يكون مصحوباً بنص يلبي المتطلبات أعلاه.
ويجب أن يكون التقرير العام الذي يتضمن مشروع الاستكشاف مصحوباً ببيان من شخص مختص يتحمل المسؤولية عن الشكل والسياق الذي يظهر فيه مشروع الاستكشاف في التقرير.

6.4. المشاريع التجارية المحتملة

الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل(E2F2G1 ،2، (3عبارة عن تركيز أو حدوث مادة ذات أهمية اجتماعية وبيئية واقتصادية في أو على قشرة الأرض بشكل أو درجة أو جودة وكمية بحيث تكون هناك احتمالات معقولة لتحقق إنتاج اجتماعي وبيئي ومجدي اقتصادياً. إن الموقع والكمية والدرجة والاستمرارية والخصائص الجيولوجية الأخرى للكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل تكون معروفة أو مقدرة أو مفسرة من أدلة ومعارف جيولوجية محددة، بما في ذلك أخذ العينات.

يتم تقسيم الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل، ويجب الإبلاغ عنها، من أجل زيادة الثقة فيما يتعلق بالأدلة العلمية الجيولوجية، إلى الفئات الفرعية E2F2G3 أو E2F2G2 أو.E2F2G1

لا يتم تضمين أي كميات لا تظهر في نهاية المطاف احتمالات معقولة للإنتاج الاجتماعي والبيئي والمجدي اقتصادياً في مشروع تجاري محتمل. ويجب على الشخص المختص الإفصاح عن المعايير المستخدمة لدعم مفهوم "الاحتمالية" ومناقشتها.

ويجب أن تتضمن الأدلة والمعارف الجيولوجية اللازمة لتقدير الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل، بيانات أخذ العينات من نوع، وعلى مسافات مناسبة للتعقيد الجيولوجي والكيميائي والفيزيائي والمعدني للتحقق المعدني، لجميع التصنيفات الفرعية من كميات E2F2G3 أو E2F2G2أو E2F2G1.

وجدير بالذكر أنه لا يمكن تقدير الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل في غياب معلومات أخذ العينات.

ويجب الإفصاح عن أساس كل تصنيف فرعي للكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل (الجدول C1).

كميات E2F2G3

كميات E2F2G3 هي ذلك الجزء من الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل والذي يتم تقدير الكمية والرتبة أو الجودة له على أساس أدلة جيولوجية وعينات محدودة . الدليل الجيولوجي كافٍ للإشارة ضمنياً وليس التحقق من الاستمرارية الجيولوجية واستمرارية الصنف أو الجودة. وتحظى كميات E2F2G3 بمستوى ثقة أقل من تلك المطبقة على كميات E2F2G2 ولا يجب تحويلها إلى مشروع تجاري. ومن المتوقع بشكل معقول أنه يمكن ترقية غالبية كميات E2F2G3 إلى كميات E2F2G2 مع استمرار الاستكشاف.

وعندما تكون الكميات التي يتم الإبلاغ عنها هي في الغالبE2F2G3 ، يجب توفير معلومات داعمة كافية لتمكين القارئ من تقدير وتقييم المخاطر المرتبطة بالكميات المبلغ عنها المرتبطة بمشروع تجاري محتمل.

قد تستند كميات E2F2G3 إلى الاستقراء الرياضي بين البيانات المتباعدة على نطاق واسع حيث يوجد سبب لتوقع الاستمرارية الجيولوجية للتمعدن ذي الأهمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ويجب تبرير مدى الاستقراء خارج الحفر الاسمي أو تباعد مسافات شبكة أخذ العينات. كما يجب أن يحتوي التقرير على معلومات كافية لإعلام القارئ بما يلي:

- المسافة القصوى التي يتم استقراء الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل بما يتجاوز نقاط العينة؛
- نسبة الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل استناداً إلى بيانات مستقرأة؛
- الأساس الذي تستند إليه الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل في استقراء هذه الحدود؛ و
- تمثيل بياني لكميات E2F2G3 يوضح جيداً الجزء المستقرأ من الكميات المقدرة المرتبطة بمشروع تجاري محتمل.

ومن المقبول أن يتضمن تصميم وتخطيط المنجم نسبة من كميات E2F2G3. وإذا تم أخذ هذا التصنيف الفرعي بعين الاعتبار في تصميم المناجم أو تخطيط المناجم أو الدراسات الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية، يتم الإعلان عن نتائجها علناً، ويجب الإفصاح الكامل عن التأثير على نتائج الدراسات. ولا يمكن تضمين كميات E2F2G3 في تصميم وتخطيط المنجم والدراسات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية إلا في حالة وجود خطة منجم وبيان بمشروع تجاري ينص على أنه قد تم استخدام كميات E2F2G3. وعندما تتضمن كمية المواد من التعدين في خطة المنجم كميات E2F2G3، يجب عرض مقارنة النتائج مع هذه الكميات من E2F2G3 وبدونها، كما يجب توضيح الأساس المنطقي وراء إدراجها.

يجب تطبيق عوامل التحكم والافتراضات التي تم تطبيقها على كميات E2F2G2 و E2F2G1 المرتبطة بمشروع تجاري محتمل لتحديد الكميات المرتبطة بمشروع تجاري بالتساوي على كميات E2F2G3 إذا تم تضمينها في خطة عمر المناجم.

ولا يمكن تحويل كميات E2F2G3 إلى مشاريع تجارية ولا يجب ذكرها كجزء من الكميات المرتبطة بالمشاريع التجارية.

كميات E2F2G2

الكميات المرتبطة بالتصنيف الفرعي E2F2G2 هي ذلك الجزء من الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري المحتمل والتي يتم تقدير الكمية والرتبة والجودة والكثافة والشكل والخصائص الفيزيائية الخاصة بها بثقة كافية للسماح بتطبيق عوامل التحكم بتفاصيل كافية لدعم تخطيط المنجم وتقييم الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للرواسب. وتُستمد الأدلة الجيولوجية من عمليات الاستكشاف وأخذ العينات والاختبارات المفصلة والموثوقة بشكل كافٍ وهي كافية لافتراض استمرارية جيولوجية ودرجة أو جودة بين نقاط المراقبة.

كميات E2F2G1

الكميات المرتبطة بالتصنيف الفرعي E2F2G1 هي ذلك الجزء من المشروع التجاري الذي يتم تقدير الكمية والدرجة أو الجودة، والكثافات، والشكل، والخصائص الفيزيائية بثقة كافية للسماح بتطبيق عوامل التحكم لدعم التخطيط التفصيلي للمنجم والتقييم النهائي للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للرواسب. وتُستمد الأدلة الجيولوجية من عمليات الاستكشاف وأخذ العينات والاختبارات المفصلة والموثوقة وهي كافية لتأكيد الاستمرارية الجيولوجية والدرجة أو الجودة بين نقاط المراقبة. وتحظى كميات E2F2G1 بمستوى ثقة أعلى من تلك المطبقة على كميات E2F2G2 أو E2F2G3. ويمكن تحويلها إلى كميات E1F1G1 أو إلى كميات E2F2G2.

واعتماداً على مستوى الثقة في مختلف عوامل التحكم، قد يتم تحويلها إلى تصنيف فرعي E1F1G1 (ثقة عالية في عوامل التحكم)، أوإلى تصنيف فرعي E1F1G2 (بعض عدم اليقين في عوامل التحكم) أو قد لا يتم تحويلها على الإطلاق (ثقة منخفضة أو لا توجد ثقة في بعض عوامل التحكم؛ أو عدم وجود خطة للمنجم، على سبيل المثال الأعمدة في منجم تحت الأرض أو خارج الحدود الاجتماعية والبيئية والاقتصادية).

يجب على الشخص المختص المسؤول عن تقدير المورد تحديد التصنيف الفرعي المناسب للمشروع التجاري بناءً على كمية وتوزيع وجودة البيانات المتاحة ومستوى الثقة المرتبط بالبيانات بالرجوع إلى الجدول C1، كما يجب الإفصاح عن طريقة تحديد مستويات الثقة هذه.

يعتبر بيان الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري المحتمل بمثابة تقرير موجز، مع الافتراضات الرئيسية المستخدمة في اشتقاقها وفقاً للإرشادات الواردة في الجدول 1. ولا يجب تضمين التفاصيل المتعلقة بمشاريع الاستكشاف في بيانات المشروع التجاري المحتمل.

ويجب أن تحدد التقارير العامة للمشاريع التجارية المحتملة واحداً أو أكثر من التصنيفات الفرعية E2F2G1 و E2F2G2 و E2F2G3. كما يجب ألا تحتوي التقارير على معلومات مشروع تجاري تجمع بين اثنين أو أكثر من التصنيفات الفرعية ما لم يتم توفير معلومات للفئات الفردية أيضاً.

لا يجوز تجميع الكميات المرتبطة بالمشاريع التجارية المحتملة مع الكميات الخاصة بالمشروع التجاري. إذ لا يُسمح في القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد بإعداد تقارير شاملة عن المشاريع التجارية، أي الإبلاغ عن كميات المشروع التجاري لتشمل المشروع التجاري المحتمل.

ولا يجب الإبلاغ عن الكميات المرتبطة بمحتوى تجاري محتمل من حيث المحتوى المعدني المحتوي (أو ما يعادله من المعادن) ما لم يتم أيضاً الإبلاغ عن الأطنان ودرجات العناصر الفردية (والمستردات).

يجب أن تستمر التقارير والبيانات في الإشارة إلى التصنيف الفرعي المناسب أو التصنيف الفرعي لمشروع تجاري محتمل حتى يتم تحديد الجدوى الفنية والجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وإذا أشارت إعادة التقييم إلى أن المشروع التجاري لم يعد مجدياً، فيجب إعادة تصنيف الكميات كمشروع تجاري محتمل أو حذفها من بيانات المشروع التجاري / المشروع التجاري المحتمل.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري المحتمل ليست حسابات دقيقة، فهي تعتمد على تفسير المعلومات المحدودة حول موقع وشكل واستمرارية الحدوث وعلى نتائج أخذ العينات المتاحة.

6.5. المشاريع التجارية

الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري هي الجزء ذو الجدوى القابل للتطبيق اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً من التصنيف الفرعي E2F2G2و / أو E2F2G1 لمشروع تجاري محتمل. ويشمل مواد التخفيف ومخصصات الخسائر، والتي قد تحدث عندما يتم تعدين المادة أو إنتاجها ويتم تحديدها من خلال الدراسات على مستوى ما قبل الجدوى أو الجدوى حسب الاقتضاء والتي تشمل تطبيق عوامل التحكم. وتثبت مثل هذه الدراسات أنه في وقت الإبلاغ يمكن تبرير الإنتاج بشكل معقول. يجب تحديد النقطة المرجعية التي يتم عندها تحديد المشاريع التجارية، وعادة ما تكون النقطة التي يتم فيها تسليم الخام إلى مصنع المعالجة. ومن المهم، في جميع المواقف التي تختلف فيها النقطة المرجعية، مثل منتج قابل للبيع، أن يتم تضمين بيان توضيحي لضمان أن يكون القارئ على علم تام بما يتم الإبلاغ عنه.

يتم الإبلاغ عن الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري على أنها تشمل المواد المخففة والملوثة التي يتم تسليمها للمعالجة أو إرسالها من المنجم دون معالجة. ولتجنب الالتباس في الإبلاغ عن المشروع التجاري، يتم أخذ تعريف المعالجة ليشمل أي إثراء للمنتج الخام الذي قد يحدث قبل أو أثناء عملية التعدين. وللتوضيح، قد يتم الإبلاغ عن حمولات ودرجات المنتج القابل للبيع لأنواع معينة من المنتجات، مع وصف واضح يشير إلى ذلك.

كميات E1F1G2

الكميات المرتبطة بالتصنيف الفرعي E1F1G2 هي الجزء الاجتماعي - البيئي - الاقتصادي القابل للتعدين من E2F2G2، وفي بعض الحالات، التصنيف الفرعي E2F2G1. ومستوى الثقة في عوامل التحكم المطبقة على التصنيف الفرعي E1G1G2 يكون أقل من ذلك المطبق على التصنيف الفرعي E1F1G1.

كميات E1F1G1

التصنيف الفرعي E1F1G1 هو الجزء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي القابل للتعدين من التصنيف الفرعي .E2F2G1 ويشير E1F1G1 إلى درجة عالية من الثقة في عوامل التحكم.

ويخضع تصنيف الكميات المرتبطة بالمشروع التجاري لمستوى الثقة المناسب للمشروع التجاري المحتمل ولعوامل التحكم، ويجب أن يتم من قبل شخص مختص.

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات كميات المشروع التجاري ليست حسابات دقيقة، ويجب التعبير عن الأطنان والدرجات لتوصيل ترتيب دقة التقديرات من خلال التقريب إلى أرقام مهمة بشكل مناسب.

يجب ألا تحتوي التقارير العامة للمشروع التجاري على E1F1G1 و E1F1G2 معاً ما لم يتم توفير المعلومات ذات الصلة لكل تصنيف فرعي أيضاً. ويجب ألا تعرض التقارير محتويات معدنية ما لم يتم إعطاء الأطنان والدرجات المقابلة.

عندما يتم الإبلاغ عن البيانات المنقحة لمشروع تجاري محتمل ومشروع تجاري بشكل علني، يجب مطابقتها مع البيانات السابقة. وليس من الضروري تقديم حساب تفصيلي للاختلافات بين الأرقام، ولكن يجب تقديم تعليقات كافية لتمكين القارئ من فهم الفروق المادية.

في الحالات التي يتم فيها الإبلاغ عن الكميات المرتبطة بكل من المشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية، يجب ألا يُبلغ التقرير العام عن المشاريع التجارية المحتملة متضمنة المشاريع التجارية.

تنطبق البنود المذكورة أعلاه بالتساوي على تمعدن منخفض الدرجة للمصلحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وغالباً ما يكون الغرض منه التخزين والمعالجة قرب نهاية عمر المنجم.
وإذا كان جزء من مخزون توقف أو مخزون احتياطي أو بقايا أو مخزونات منخفضة الدرجة وبقايا وأعمدة ومخلفات غير مجدية اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً حالياً، ولكن هناك توقعاً معقولاً بأنه سيصبح مجدياً اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، إذن يمكن تصنيف هذه المواد على أنها مشروع تجاري محتمل. وإذا أظهرت الدراسات التقنية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية أن الإنتاج الاجتماعي والبيئي والمجدي اقتصادياً يمكن تبريره بشكل معقول في ظل ظروف مفترضة واقعياً، فيمكن تصنيف المادة كمشروع تجاري.
إذا لم تكن هناك احتمالات معقولة للإنتاج المجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً لجزء معين من المواد المذكورة أعلاه، فلا يمكن تصنيف هذه المواد على أنها إما مشروع تجاري محتمل، أو مشروع تجاري. لا يجوز تضمين البقايا المعدنية وأعمدة العمود وأعمدة التعدين غير القابلة للتعدين في بيانات المشروع التجاري المحتمل أو المشروع التجاري.
لتوضيح الفهم، يجب تفصيل تقديرات الحمولة والرتبة لهذه المواد بشكل منفصل كمشاريع تجارية محتملة أو مشاريع تجارية في التقارير العامة، على الرغم من أنه يمكن تجميعها في إجمالي المشروع التجاري المحتمل والمشروع التجاري.

6.6 الدراسات الفنية

يمر أي مشروع تعدين عادة من خلال مراحل الاستكشاف وتقدير المشروع التجاري المحتمل والتصميم؛ وكل مرحلة منها تنطوي على مستويات متصاعدة بسرعة من الاستثمار. وتتطلب كل مرحلة مستوى متزايد من التقييم الاجتماعي - البيئي - الاقتصادي والتقني مع زيادة مستويات الثقة في تصميم المشروع وجدولته وتكاليفه ومخاطره؛ لتبرير تقدم المشروع إلى المستوى الاستثماري التالي.

ودراسة النطاق هي دراسة استطلاعية فنية واجتماعية-بيئية-اقتصادية للجدوى المتوقعة لمشروع تجاري محتمل، وهي تتضمن تقييمات مناسبة لعوامل تحكم واقعية مفترضة، جنباً إلى جنب مع أي عوامل تشغيلية أخرى ذات صلة يكون من الضروري إثباتها في وقت إعداد التقرير. ويمكن أن تمضي قدماً بعد ذلك إلى دراسة جدوى أولية يمكن تبريرها بشكل معقول.

ودراسة الجدوى الأولية هي دراسة شاملة لمجموعة من الخيارات للجدوى الفنية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمشروع تعديني أحرز تقدماً إلى مرحلة تم فيها تحديد طريقة التعدين المفضلة، في حالة التعدين تحت الأرض، أو تم تحديد شكل حفرة المنجم، في حالة المنجم المفتوح، ويتم تحديد طريقة فعالة لمعالجة المعادن. وهي تتضمن تحليلاً مالياً قائماً على افتراضات معقولة بشأن عوامل التحكم وتقييم أي عوامل أخرى ذات صلة تكون كافية ليتمكن شخص مختص من التصرف بشكل معقول، لتحديد ما إذا كان يمكن تحويل كل أو جزء من الكميات المرتبطة بمشروع تجاري محتمل. إلى مشروع تجاري في وقت الإبلاغ. وعادة ما تكون دراسة الجدوى الأولية بمستوى ثقة أقل من قرينه بالنسبة لدراسة الجدوى.

أما دراسة الجدوى فهي دراسة فنية واجتماعية وبيئية واقتصادية شاملة لخيار التطوير المحدد لمشروع تعدين، وهي تتضمن تقييمات مفصلة بشكل مناسب لعوامل التحكم القابلة للتطبيق، جنباً إلى جنب مع أي عوامل تشغيلية أخرى ذات صلة، وتحليل مالي مفصل يلزم إثباته في وقت الإبلاغ عن أن الإنتاج له ما يبرره بشكل معقول (اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً). وقد تكون نتائج الدراسة بشكل معقول بمثابة أساس لقرار نهائي من قبل مؤيد أو مؤسسة مالية ما للمضي قدماً في تطوير المشروع أو تمويله. وعادةً سيكون مستوى الثقة في الدراسة أعلى من مستوى دراسة الجدوى الأولية.

ينطبق الجدول C1 على جميع الإعلانات من حيث متطلبات القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد. والجدول C1 عبارة عن قائمة مراجعة عالية المستوى لمعايير إعداد التقارير والتقييم ليتم استخدامها كمرجع من قبل أولئك الذين يعدون تقارير عن مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية.

وفي سياق الامتثال لمبادئ القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، يجب تقديم التعليقات على الأقسام ذات الصلة في الجدول C1 على أساس "إذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لا" في تقرير الشخص المختص، ويجب تقديمه عند الاقتضاء وفقاً للمتطلبات المحددة للأقسام 6.1 و 6.4 و 6.5. وهذا للتأكد من أنه من الواضح للقارئ ما إذا كانت العناصر قد تم النظر فيها واعتبرت ذات نتائج منخفضة أو لم يتم تناولها أو حلها بعد.

تعد الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والشفافية والكفاءة والأهمية النسبية مبادئ أساسية تحدد المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها للجمهور. ويجب على الشخص المختص تقديم تعليقات كافية على جميع الأمور التي قد تؤثر مادياً على فهم القارئ أو تفسيره للنتائج أو التقديرات التي يتم الإبلاغ عنها.

ويعكس ترتيب المعايير وتجميعها في الجدول C1 النهج المنتظم العادي للاستكشاف والتقييم. يجب الاقتراب من الجدول من اليمين إلى اليسار (على النسخة العربية). بمعنى آخر، المعايير الواردة في العمود الأول، مشاريع الاستكشاف، يجب أن تُطبق أيضاً عند الإبلاغ عن المشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة. وبالمثل، تنطبق المعايير الإضافية في عمود "المشاريع التجارية المحتملة" أيضاً على تقارير المشروعات التجارية. وتنطبق بعض المعايير على مشاريع الاستكشاف أو المشاريع التجارية المحتملة أو المشاريع التجارية فقط.

ويجب أن تحدد تقارير القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد وحدات القياس والعملة وأسعار الصرف ذات الصلة.

الجدول **C1**: قائمة مرجعية لمعايير الإبلاغ والتقييم لاستخدامها كمرجع من قبل معدي التقارير عن مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية .

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**	
القسم 1: مخطط المشروع					
1.1	وصف الملكية	(i)	وصف موجز لنطاق المشروع (أي سواء في أخذ عينات أولية، أو استكشاف متقدم، أو تحديد النطاق، أو مرحلة دراسة جدوى تمهيدية، أو جدوى، أو خطة عمر المنجم لعملية تعدين جارية أو عملية إغلاق).		
		(ii)	وصف (مع الإشارة إلى أي ظروف قد تؤثر على أنشطة التنقيب / التعدين المحتملة) التضاريس، والارتفاعات، والصرف، والحيوانات والنباتات، ووسائل وسهولة الوصول إلى موقع الممتلكات، وقرب الممتلكات من المراكز السكانية، وطبيعة النقل، المناخ، والمخاطر المناخية المعروفة المرتبطة بها وطول موسم التشغيل ومدى التأثير على مشروع التعدين، ومدى كفاية الحقوق السطحية لعمليات التعدين بما في ذلك توافر ومصادر الطاقة والمياه وموظفي التعدين ومناطق تخزين المخلفات المحتملة ومناطق التخلص من النفايات المحتملة ومناطق رشح الخردة ومواقع مصانع المعالجة المحتملة.		
		(iii)	تحديد تفاصيل التفتيش الشخصي على الممتلكات من قبل كل شخص مختص أو، إن أمكن، سبب عدم إتمام الفحص الشخصي.		
1.2	الموقع	(i)	وصف الموقع والخريطة (الدولة والمقاطعة وأقرب بلدة / مدينة وأنظمة إحداثيات ونطاقات، إلخ).		
		(ii)	الملامح القُطرية: وصف المعلومات ذات الصلة بالمشروع المتعلقة بالبلد المضيف للمشروع، بما في ذلك التشريعات السارية ذات الصلة، والسياق البيئي والاجتماعي وما إلى ذلك. تقييم المخاطر التقنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمخاطر الرئيسية الأخرى ذات الصلة على مستوى عالٍ .		
		(iii)	توفير خريطة مساحية عامة	توفير خريطة مساحية بتفاصيل كافية لدعم تقييم الاقتصاديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المحتملة. مع ذكر المخاطر المناخية المعروفة المرتبطة بها.	توفير خريطة مساحية تفصيلية . والتأكد من فحص عمليات المسح الجوي القابلة للتطبيق مع وسائل التحكم والمسوحات الأرضية، لا سيما في مناطق التضاريس الوعرة أو النباتات الكثيفة أو المرتفعات العالية.
1.3	الملكيات المجاورة	(i)	مناقشة تفاصيل الممتلكات المجاورة والقريبة ذات الصلة، وإذا كان لها تأثير مهم على التقرير، فيجب إدراج مواقعها وهياكلها المعدنية الشائعة في الخرائط. ويجب إرجاع جميع المعلومات المستخدمة المستقاة من مصادر أخرى إلى تلك المصادر.		
1.4	الخلفية التاريخية	(i)	ذِكر الخلفية التاريخية للمشروع والمناطق المجاورة المعنية، بما في ذلك النتائج المعروفة لأنشطة الاستكشاف والتعدين السابقة (النوع والمقدار والكمية وأعمال التطوير) والملكية السابقة والتغييرات التي طرأت عليها.		

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 1: مخطط المشروع					
1.4	الخلفية التاريخية	(ii)	عرض تفاصيل النجاحات أو الإخفاقات السابقة مع ذكر الأسباب التي تجعل المشروع يعتبر الآن مشروعاً محتملاً اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً .		
		(iii)	مناقشة تقديرات المشاريع التجارية المحتملة التاريخية المعروفة أو الحالية وإحصائيات الأداء الخاصة بالإنتاج الفعلي للعمليات السابقة والحالية.		
		(iv)		ناقش تقديرات المشروع التجاري التاريخية المعروفة أو الحالية وإحصائيات الأداء الخاصة بالإنتاج الفعلي للعمليات السابقة والحالية.	
1.5	الجوانب القانونية والتصاريح	القيام بتأكيد الحيازة القانونية بالقدر الذي يرضي الشخص المختص، بما في ذلك وصف ما يلي:			
		(i)	مناقشة طبيعة حقوق المُصدر (مثل التنقيب و / أو التعدين) والحق في استخدام سطح الممتلكات التي تتعلق بها هذه الحقوق. والكشف عن تاريخ انتهاء الصلاحية والتفاصيل الأخرى ذات الصلة.		
		(ii)	تقديم الشروط والأحكام الرئيسية لجميع الاتفاقيات القائمة، وتفاصيل تلك التي لا يزال يتعين الحصول عليها، (على سبيل المثال لا الحصر، الامتيازات والشراكات والمشاريع المشتركة وحقوق الوصول والإيجارات والمواقع التاريخية والثقافية أو البرية أو المنتزهات الوطنية والبيئية، الرسوم الحكومية، الموافقات، الأذون، التصاريح أو التراخيص).		
		(iii)	تقديم ضمان الحيازة في وقت إعداد التقرير(الإبلاغ) أو الذي يُتوقع،بشكل معقول، منحه في المستقبل إلى جانب أي عوائق معروفة أمام الحصول على حق العمل في المنطقة. مع ذكر تفاصيل الطلبات التي تم تقديمها.		
		(iv)	تقديم بيان بأي إجراءات قانونية على سبيل المثال؛ مطالبات الأراضي، التي قد يكون لها تأثير على حقوق التنقيب عن المعادن أو التعدين، أو بيان سلبي ذي صلة.		
		(v)	تقديم بيان يتعلق بالمتطلبات الحكومية / القانونية والتصاريح التي قد تكون مطلوبة، أو تم التقدم بطلب للحصول عليها، أو تمت الموافقة عليها أو يمكن، بشكل معقول، توقع الحصول عليها.		
1.6	الرسوم الحكومية	(i)	وصف الرسوم الحكومية المستحقة الدفع عن كل ملكية.		

الجدول C1				
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 1: مخطط المشروع				
1.7	الالتزامات المطلوبة	(i)	وصف أي التزامات، بما في ذلك ضمانات إعادة التأهيل ذات الصلة بالمشروع. وتقديم وصف لمسؤولية إعادة التأهيل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المتطلبات والافتراضات والقيود التشريعية.	

الجدول C1				
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 2: الوضع الجيولوجي، الترسبات، التمعدن ذو المصالح الاجتماعية والبيئية والاقتصادية				
2.1	الوضع الجيولوجي، الترسبات، التمعدن ذو المصالح الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	(i)	وصف الجيولوجيا الإقليمية.	
		(ii)	وصف جيولوجيا المشروع بما في ذلك نوع الرواسب والإعدادات الجيولوجية وأسلوب التمعدن.	
		(iii)	مناقشة النموذج الجيولوجي أو المفاهيم التي يتم تطبيقها في التقصي وعلى أساسها يتم تخطيط برنامج الاستكشاف. ووصف الاستنتاجات التي تم الحصول عليها من هذا النموذج.	
		(iv)	مناقشة كثافة البيانات وتوزيعها وموثوقيتها وما إذا كانت جودة وكمية المعلومات كافية لدعم البيانات المقدمة أو المستنبطة المتعلقة بمشروع الاستكشاف.	
		(v)	مناقشة المعادن الهامة الموجودة في الرواسب وتواترها وحجمها وخصائصها الأخرى. ويشمل ذلك المعادن الثانوية والشوائب حيثما سيكون لها تأثير على خطوات المعالجة. وتحديد مدى تنوع كل معدن مهم داخل الرواسب.	
		(vi)	وصف المناطق المتمعدنة المهمة التي تم التعرض لها في الممتلكات، بما في ذلك ملخص لأنواع الصخور المحيطة، والضوابط الجيولوجية ذات الصلة، وطول وعرض وعمق واستمرارية التمعدن، إلى جانب وصف نوع وخصائص وتوزيع التمعدن	
		(vii)	التأكد من وجود نماذج جيولوجية و / أو خرائط ومقاطع عرضية موثوقة تدعم التفسيرات.	

الجدول C1				
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية

القسم 3: الاستكشاف والحفر وتقنيات أخذ العينات والبيانات			
3.1	الاستكشاف	(i)	وصف تقنيات الحصول على البيانات أو استكشافها، وطبيعة ومستوى تفاصيل البيانات الجيولوجية المستخدمة ودرجة الثقة بها (أي الملاحظات الجيولوجية، ونتائج الاستشعار عن بعد، والطبقات الصخرية، والصخور، والبنية، والتعديل، والتمعدن، والهيدرولوجيا، والجيوفيزيائية، والجيوكيميائية، والصخور، وعلم المعادن، وعلم الزمن الجيولوجي، والكثافة الكلية، والمواد الضارة أو الملوثة المحتملة، والخصائص الجيوتقنية والصخرية، ومحتوى الرطوبة، والعينات الكتلية، إلخ.). والتأكد من أن مجموعات البيانات تشمل جميع البيانات الوصفية ذات الصلة، مثل الرقم المتفرد لكل عينة، وكتلة العينة، وتاريخ الجمع، والموقع المكاني، إلخ.
		(ii)	تحديد والتعليق على عناصر البيانات الأولية (المراقبة والقياسات) المستخدمة في المشروع ووصف إدارة البيانات أو قاعدة البيانات والتحقق منها. كما يجب أن يصف هذا العمليات التالية ذات الصلة: عمليات الاستحواذ (الالتقاط أو النقل) والتحقق والتكامل والتحكم والتخزين والاسترجاع والنسخ الاحتياطي. ومن المفترض أن يتم تخزين البيانات رقمياً ولكن الجداول المطبوعة يدوياً ببيانات ومعلومات جيدة التنظيم قد تشكل أيضاً قاعدة للبيانات.
		(iii)	إقرار وتقييم البيانات من الأطراف الأخرى والإشارة إلى جميع البيانات والمعلومات المستخدمة من مصادر أخرى.
		(iv)	التمييز بوضوح بين البيانات / المعلومات من الملكية قيد المناقشة وتلك المستمدة من الخصائص المحيطة
		(v)	وصف طرق المسح وتقنياته والدقة المتوقعة للبيانات. وتحديد نظام الشبكة المستخدم.
		(vi)	مناقشة ما إذا كان تباعد البيانات وتوزيعها كافيين لتحديد درجة الاستمرارية الجيولوجية والدرجات المناسبة لإجراءات التقدير والتصنيفات المطبقة.
		(vii)	تقديم نماذج تمثيلية و / أو خرائط ومقاطع عرضية أو غيرها من الرسوم التوضيحية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد للنتائج، مع إظهار مواقع العينات، والمواضع الدقيقة لطوق ثقب الحفر، ومسوحات الحفر الرأسي، وحفر الاستكشاف، والأعمال تحت الأرض، والبيانات الجيولوجية ذات الصلة، إلخ.
		(viii)	الإفادة عن العلاقات بين عروض التمعدن وأطوال التقاطع. إذ تعتبر الأبعاد الهندسية للتمعدن المتعلقة بزاوية ثقب الحفر ذات أهمية خاصة. وإذا لم يكن ذلك معروفاً ولم يتم الإبلاغ إلا عن أطوال الحفرة الرأسية، فيجب تأكيد ذلك ببيان واضح بهذا المعنى يذكر فيه (على سبيل المثال، "طول الحفرة الرأسية، والعرض الحقيقي غير معروف").
3.2	تقنيات الحفر	(i)	بيان نوع الحفر الذي تم إجراؤه (على سبيل المثال، حفر أسطواني، حفر بالدوران العكسي، المطرقة ذات الثقب المفتوح، انفجار الهواء الدوار، auger, Banka, sonic إلخ) والتفاصيل (مثل القطر الأسطواني، أنبوب ثلاثي أو قياسي، عمق ذيول الألماس، عينات سطحية أو أي نوع آخر، وما إذا كان الحفر الأسطواني موجهاً وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريقة، إلخ).

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 3: الاستكشاف والحفر وتقنيات أخذ العينات والبيانات			

3.2	تقنيات الحفر	(ii)	وصف ما إذا كانت عينات ا والرقائق قد تم تسجيلها جيولوجياً وجيوتقنياً إلى مستوى من التفاصيل لدعم التقديرات التجارية المحتملة المناسبة والدراسات الفنية ودراسات التعدين والدراسات المعدنية.
		(iii)	وصف ما إذا كان التسجيل نوعياً أو كمياً بطبيعته؛ والإفادة بإذا ما كان قد تم إجراء تصوير للحفر الأسطواني
		(iv)	عرض الطول الإجمالي والنسبة المئوية للتقاطعات ذات الصلة التي تم تسجيلها.
		(v)	مناقشة نتائج أي مسوحاتللحفر الأسطواني.
3.3	طريقة أخذ العينات وجمعها والتقاطها وتخزينها	(i)	وصف طبيعة وجودة أخذ العينات (على سبيل المثال، القنوات المقطوعة أو الرقائق العشوائية أو أدوات قياس متخصصة محددة مناسبة للمعادن قيد البحث، مثل أحواض غاما أسفل الحفرة، أو أجهزة محمولة للتصوير بأشعة إكس، إلخ.) ولا ينبغي أن تؤخذ هذه الأمثلة على أنها تحد من المعنى الواسع لأخذ العينات.
		(ii)	وصف عمليات أخذ العينات، بما في ذلك مراحل أخذ العينات الفرعية لتعظيم تمثيل العينات. ويجب أن يشمل ذلك ما إذا كانت أحجام العينات مناسبة لحجم حبيبات المادة التي يتم أخذ عينات منها. مع توضيح ما إذا كان قد تم تطبيق تركيب العينة.
		(iii)	وصف كل مجموعة بيانات بشكل مناسب (مثل الجيولوجيا، الدرجة، الكثافة، الجودة، كسر الماس، الخصائص الجيو ميتالورجية، إلخ)، نوع العينة، اختيار حجم العينة وطرق التجميع
		(iv)	التقرير بشأن هندسة التمعدن فيما يتعلق بزاوية ثقب الحفر. وتحديد ما إذا كان اتجاه أخذ العينات يحقق أخذ عينات غير متحيزة للهياكل المحتملة ومدى معرفة ذلك، مع الأخذ في الاعتبار نوع الرواسب. والإفادة بما إذا كانت زاوية التقاطع غير معروفة وأنه لم يتم الإبلاغ إلا عن أطوال الحفر الرأسي فقط.
		(v)	وصف سياسة الاحتفاظ وتخزين العينات المادية (على سبيل المثال، العينات الأساسية، دواعي رفض العينة، إلخ.)
		(vi)	وصف طريقة تسجيل وتقييم عمليات استرداد العينات الأساسية والرقائق والنتائج التي تم تقييمها، والتدابير المتخذة لتحقيق أقصى قدر من استعادة العينة وضمان الطبيعة التمثيلية للعينات وما إذا كانت هناك علاقة بين استعادة العينة والدرجة وما إذا كان انحراف العينة قد حدث بسبب خسارة أو مكسب تفضيلي لمواد ناعمة أو خشنة.

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**
القسم 3: الاستكشاف والحفر وتقنيات أخذ العينات والبيانات			

3.3	طريقة أخذ العينات وجمعها والتقاطها وتخزينها	(vii)	إذا تم أخذ عينة للحفر الأسطواني، فيجب ذكر ما إذا كانت مقسمة أم مقطوعة وما إذا كان قد تم تقديم ربع أو نصف أو كل العمود للتحليل. وإذا كانت العينة ليست للحفر الأسطواني فيجب ذكر ما إذا كانت العينة (riffled, tube sampled, rotary split) وما إلى ذلك، وما إذا كانت العينة مأخوذة رطبة أو جافة.
3.4	تجهيز العينات وتحليلها	(i)	تحديد المختبر (المختبرات) واذكر حالة الاعتماد ورقم التسجيل الخاص بالمختبر أو قدم بياناً بأن المختبرات غير معتمدة.
		(ii)	التعرف على الطريقة التحليلية. ومناقشة طبيعة وجودة وملاءمة عمليات الفحص والاختبار والإجراءات المستخدمة وما إذا كانت التقنية تعتبر جزئية أم كلية.
		(iii)	وصف العملية والطريقة المستخدمة لتحضير العينة، وأخذ العينات الفرعية وتقليل الحجم، واحتمالية عدم كفاية العينات أو عدم تمثيلها (مثل تقليل الحجم غير المناسب، والتلوث، وأحجام الشاشة، وقياس الحبيبات، وتوازن الكتلة، وما إلى ذلك)
3.5	حوكمة وإدارة العينات	(i)	مناقشة حوكمة حملة أخذ العينات والعملية، لضمان الجودة والتمثيل للعينات والبيانات، مثل استعادة العينة، والدرجات العالية، والخسائر أو التلوث الانتقائي، وقطر النواة / الثقب، وضمان الجودة / مراقبة الجودة الداخلية والخارجية، وأي عوامل أخرى تكون قد أدت إلى انحراف العينة أو تعرفت على ذلك.
		(ii)	وصف التدابير المتخذة لضمان أمن العينة وسلسلة الحراسة.
		(iii)	وصف إجراءات التحقق المستخدمة لضمان سلامة البيانات، على سبيل المثال أخطاء كتابية أو في إدخال بيانات أو غيرها من الأخطاء، بين جمع العينات واستخدامها المستقبلي للنمذجة (مثل الجيولوجيا، الدرجة، الكثافة، إلخ)
		(iv)	وصف عملية المراجعة والتدقيق وتواترها (بما في ذلك تواريخ عمليات التدقيق هذه) والكشف عن أي مخاطر جوهرية تم تحديدها.
3.6	مراقبة الجودة / توكيد الجودة	(i)	إثبات أن تقنيات التحقق من عملية أخذ العينات الميدانية المناسبة (مراقبة وتوكيد الجودة) قد تم تطبيقها، على سبيل المثال مستوى التكرارات، والفراغات، ومعايير المواد المرجعية، ومراجعة العمليات، والتحليل، وما إلى ذلك. إذا تم استخدام طرق غير مباشرة للقياس (مثل الطرق الجيوفيزيائية)، فيجب وصفها، مع إيلاء الاهتمام للثقة في الشرح والتفسير.

الجدول C1			
		مشاريع الاستكشاف	**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**
القسم 3: الاستكشاف والحفر وتقنيات أخذ العينات والبيانات			
3.7	الكثافة الظاهرية	(i)	وصف طريقة تحديد الكثافة الظاهرية بالرجوع إلى تكرار القياسات وحجم وطبيعة وتمثيل العينات.

		(ii)	إذا تم الإبلاغ عن نطاقات الحمولة المستهدفة، اذكر التقديرات الأولية أو أساس الافتراضات للكثافة الظاهرية.
		(iii)	ناقش تمثيل عينات الكثافة الظاهرية للمادة التي تم الإبلاغ عن نطاق تصنيف لها.
		(iv)	ناقش مدى كفاية طرق تحديد الكثافة الظاهرية للمواد السائبة مع إشارة خاصة لحساب الفراغات (الأكواب والمسامية وما إلى ذلك) والرطوبة والاختلافات بين الصخور ومناطق التغيير داخل الرواسب.
3.8	أخذ العينات بالجملة و / أو التعدين التجريبي	(i)	حدد موقع العينات الفردية (بما في ذلك الخريطة).
		(ii)	صف حجم العينات، والمسافات البينية / كثافة العينات المسترجعة وما إذا كانت أحجام العينات وتوزيعها مناسبين لحجم حبيبات المادة التي يتم أخذ عينات منها.
		(iii)	صف طريقة التعدين والمعالجة.
		(iv)	حدد الدرجة التي تمثل بها العينات الأنواع والأنماط المختلفة للتمعدن والرواسب المعدنية ككل.

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 4: تقدير مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والإبلاغ عنها					
4.1	النموذج الجيولوجي والتفسير	(i)	صف النموذج الجيولوجي وتقنية الإنشاء والافتراضات التي تشكل الأساس لمشاريع الاستكشاف أو تقدير المشروع التجاري المحتمل. ناقش مدى كفاية كثافة البيانات لضمان استمرارية التمعدن والجيولوجيا وتوفير أساس مناسب لتقدير وإجراءات التصنيف المطبقة.		
		(ii)	صف طبيعة وتفاصيل وموثوقية المعلومات الجيولوجية التي تم من خلالها تسجيل أي تغيرات في الخصائص الليثولوجية (الصخرية) والهيكلية والمعدنية أو غيرها من الخصائص الجيولوجية والجيوتقنية والجيولوجية المعدنية.		
		(iii)	صف أي عوامل جيولوجية، وتعدينية، ومعدنية، وبيئية، واجتماعية، وبنية تحتية، وقانونية، واقتصادية واضحة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على آفاق أي هدف استكشاف محتمل أو رواسب .		
		(iv)		ناقش جميع البيانات الجيولوجية المعروفة التي يمكن أن تؤثر مادياً على الكمية المقدرة ونوعية الموارد المعدنية.	
		(v)		ناقش ما إذا كان قد تم النظر في التفسيرات أو النماذج البديلة وتأثيرها المحتمل (أو المخاطر المحتملة) إن وجدت، على تقديرات المشروع التجاري المحتمل.	
		(vi)		ناقش الاقتطاعات الجيولوجية (مثل الحجم لكل عرق معدني، والمجال، وما إلى ذلك)، المطبقة في النموذج، سواء تم تطبيقها على مواد متمعدنة و / أو غير متمعدنة (مثل الأخاديد والصدوع والحواجز، إلخ).	
4.2	تقنيات التقدير والنمذجة	(i)	صف بالتفصيل تقنيات التقدير والافتراضات المستخدمة لتحديد مدى الرتبة والحمولة.		

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 4: تقدير مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والإبلاغ عنها					
4.2	تقنيات التقدير والنمذجة	(ii)		ناقش طبيعة وملاءمة تقنية (تقنيات) التقدير المطبقة والافتراضات الرئيسية، بما في ذلك معالجة قيم الدرجة القصوى (القطع أو السد)، والتركيب (بما في ذلك حسب الطول و / أو الكثافة)، والهيمنة، وتباعد العينات، وحجم وحدة التقدير(مقاس الكتلة) ووحدات التعدين الانتقائية، ومعلمات الاستيفاء والمسافة القصوى للاستقراء من نقاط البيانات.	
		(iii)		صف الافتراضات ومبررات الارتباط بين المتغيرات.	
		(iv)		قدِّم تفاصيل عن أي برنامج (برمجيات) كمبيوتر متخصص ذي صلة مستخدم، مع رقم الإصدار، بالإضافة إلى معلمات التقدير المستخدمة.	
		(v)		اذكر عمليات الفحص والتحقق، ومقارنة معلومات النموذج ببيانات العينة واستخدام بيانات التسوية، وما إذا كان تقدير المشروع التجاري المحتمل يأخذ هذه المعلومات في الاعتبار.	
		(vi)		صف الافتراضات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بتقدير أي منتجات مشتركة أو منتجات ثانوية أو عناصر ضارة.	
4.3	آفاق معقولة وواقعية للإنتاج الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في نهاية المطاف	(i)		قم بالإفصاح عن المعلمات الجيولوجية وناقشها. وتشمل هذه (على سبيل المثال لا الحصر) الحجم / الحمولة، وتقديرات الدرجة والقيمة / الجودة، ودرجات القطع، ونسب الشرائط، وأحجام الشاشة العلوية والسفلية.	
		(ii)		قم بالإفصاح عن المعايير الهندسية وناقشها. وتشمل هذه المعايير طريقة التعدين والتخفيف والمعالجة والمعلمات الجيوتقنية والجيوهيدروليكية والمعدنية	
		(iii)		قم بالإفصاح عن البنية التحتية ومناقشتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الطاقة والمياه والوصول إلى الموقع.	
		(iv)		افصح عن المعلمات القانونية، الحكومية، التصاريحية، القانونية وناقشها.	
		(v)		قم بالإفصاح عن المعاملات البيئية والاجتماعية (أو المجتمعية) وناقشها.	
		(vi)		قم بالإفصاح عن معلمات التسويق وناقشها.	

الجدول C1				
	مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	

القسم 4: تقدير مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والإبلاغ عنها				
4.3	آفاق معقولة وواقعية لإنتاج اجتماعي وبيئي واقتصادي محتمل	(vii)		الكشف عن ومناقشة الافتراضات والمعلمات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وستشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر، أسعار السلع الأساسية وتكاليف رأس المال وتكاليف التشغيل المحتملة
		(viii)		ناقش أي مخاطر جوهرية
		(ix)		ناقش المعلمات المستخدمة لدعم مفهوم "محتمل"
4.4	معايير التصنيف	(i)		وصف المعايير والطرق المستخدمة كأساس لتصنيف المشاريع التجارية المحتملة إلى فئات ثقة مختلفة.
4.5	الإبلاغ	(i)		ناقش الدرجات والعروض المنخفضة والعالية المبلغ عنها جنباً إلى جنب مع موقعها المكاني لتجنب تضليل الإبلاغ عن مشاريع الاستكشاف أو المشاريع التجارية المحتملة أو المشاريع التجارية.
		(ii)		ناقش ما إذا كانت الدرجات التي تم الإبلاغ عنها هي متوسطات إقليمية أو إذا تم اختيارها كعينات فردية مأخوذة من الممتلكات قيد المناقشة.
		(iii)	افتراضات الدولة فيما يتعلق بأساليب التعدين، والبنية التحتية، والمعادن، والمعلمات البيئية والاجتماعية. اذكر وناقش الحالات التي لم يتم فيها وضع افتراضات متعلقة بالتعدين.	
		(iv)	اذكر الكميات والدرجات / الصفات المحددة التي يتم الإبلاغ عنها في نطاقات و / أو عروض، واشرح أساس التقرير	
		(v)		قم بعرض التفاصيل، على سبيل المثال، الحفرة المفتوحة، تحت الأرض، مخزون المخلفات، البقايا، المخلفات، والأعمدة الموجودة أو المصادر الأخرى في بيان المشروع التجاري المحتمل

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 4: تقدير مشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة والإبلاغ عنها			

4.5	الإبلاغ	(vi)		قدم تسوية مع أي تقديرات لأي مشاريع تجارية محتملة سابقة. وحيثما كان مناسباً، قم بالإبلاغ والتعليق على أي اتجاهات تاريخية (مثل التحيز العالمي).	
		(vii)		قدم النقطة المرجعية المحددة للأحمال والدرجات التي تم الإبلاغ عنها كمشروعات تجارية محتملة. حدد النقطة المرجعية إذا كانت النقطة هي المكان الذي يتم فيه تسليم تشغيل مادة المنجم إلى مصنع المعالجة. من المهم، في جميع المواقف التي تختلف فيها النقطة المرجعية، مثل منتج قابل للبيع، أن يتم تضمين بيان توضيحي وذلك لضمان أن يكون القارئ على علم تام بما يتم الإبلاغ عنه.	
		(viii)	إذا كان الشخص المختص يعتمد على تقرير أو رأي أو بيان من خبير آخر ليس مختصاً، يجب الإفصاح عن التاريخ والمسمى الوظيفي ومؤلف التقرير أو الرأي أو البيان ومؤهلات الخبير الآخر وسبب كونه معقولاً لكي يعتمدالشخص المختص على الخبير الآخر، أي مخاطر كبيرة وأي خطوات اتخذها الشخص المختص للتحقق من المعلومات المقدمة.		
		(ix)	حدد أسس الصيغ المعدنية المكافئة، إذا تم تطبيقها.		

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 5 : الدراسات الفنية					
5.1	مقدمة	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف	حدد مستوى الدراسة - سواء كان تحديد النطاق أو الجدوى المسبقة أو الجدوى أو الحياة المستمرة للمنجم	حدد مستوى الدراسة - سواء كانت الجدوى المسبقة أو الجدوى أو الحياة المستمرة للمنجم. يتطلب القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد إجراء دراسة إلى مستوى ما قبل الجدوى على الأقل لتحويل المشروع التجاري المحتمل إلى احتياطي معدني. سيتم إجراء مثل هذه الدراسات وستتضمن خطة منجم أو جدول إنتاج يمكن تحقيقه تقنياً ومجدياً اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً، وقد تم أخذ جميع عوامل التعديل في الاعتبار.
		(ii)			قدم جدولاً موجزاً لعوامل التعديل المستخدمة في تحويل المشروع التجاري المحتمل إلى مشروع تجاري لدراسات الجدوى المسبقة أو الجدوى أو دراسات الحياة المستمرة للمنجم
5.2	تصميم التعدين	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف	افتراضات الدولة فيما يتعلق بأساليب ومعايير التعدين عند تقدير المشاريع التجارية المحتملة أو توضيح عدم وجود افتراضات التعدين.	

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 5 : الدراسات الفنية					
5.2	تصميم التعدين	(ii)		تحديد وتبرير جميع العوامل المعدلة والافتراضات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بأساليب التعدين، والحد الأدنى من أبعاد التعدين (أو قشرة الحفرة)، وتخفيف التعدين الداخلي، والخارجي، إن أمكن، وخسائر التعدين المستخدمة في الدراسة التقنية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتي تم شطبها، مثل طريقة التعدين، ومعايير تصميم المناجم، والبنية التحتية، والقدرات، وجدول الإنتاج، وكفاءات التعدين، والتحكم في الدرجة، والاعتبارات الجيوتقنية والهيدرولوجية، وخطط الإغلاق، ومتطلبات الموظفين.
		(iii)		حدد نماذج المشاريع التجارية المحتملة التي تم استخدامها في الدراسة.	
		(iv)		اشرح أساس درجة (درجات) القطع (المعتمدة) أو معايير الجودة المطبقة. قم بتضمين مكافئات المعادن إذا كان ذلك مناسباً	
		(v)		وصف وتبرير طريقة (طرق) التعدين التي سيتم استخدامها.	
		(vi)		بالنسبة للمناجم المفتوحة، قم بتضمين مناقشة حول منحدرات الحفرة، واستقرار المنحدرات، ونسبة الشريط.	
		(vii)		بالنسبة للمناجم تحت الأرض، مناقشة طريقة التعدين، الاعتبارات الجيوتقنية، خصائص تصميم المناجم، ومتطلبات التهوية / التبريد	

الجدول C1

			مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 5 : الدراسات الفنية					
5.2	تصميم التعدين	(viii)			مناقشة معدل التعدين، المعدات المختارة، طرق التحكم في الدرجة، الاعتبارات الجيوتقنية والهيدروجيولوجية، صحة وسلامة القوى العاملة ومتطلبات التوظيف والتخفيف والاسترداد.
		(ix)			حدد طرق التحسين المستخدمة في التخطيط، قائمة القيود (التطبيق العملي، المصنع، الوصول، المشاريع التجارية المكشوفة، المشاريع التجارية المجردة، الاختناقات، التحكم في السحب).
5.3	أعمال التعدين والاختبار	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف		ناقش مصدر العينة وتقنيات الحصول على العينة، وتقنيات الاختبار المعملية والمعدنية.
		(ii)			اشرح أساس الافتراضات أو التنبؤات فيما يتعلق بقابلية التعدين للمعادن وأي عمل اختبار أولي للمعادن تم تنفيذه بالفعل.
		(iii)		ناقش طرق المعالجة الممكنة وأي عوامل معالجة يمكن أن يكون لها تأثير مادي على احتمال الإنتاج الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ناقش مدى ملاءمة طرق المعالجة لأسلوب التمعدن.	قم بوصف وتبرير طريقة (طرق) المعالجة التي سيتم استخدامها، والمعدات، وقدرة المصنع، والكفاءات، ومتطلبات الموظفين.

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**
القسم 5 : الدراسات الفنية			

5.3	أعمال التعدين والاختبار	(iv)			ناقش طبيعة ومقدار وتمثيل عمل الاختبار المعدني الذي تم إجراؤه وعوامل الاسترداد المستخدمة. يجب أن توجد قائمة تدفق / مخطط تفصيلي وتوازن كتلة، خاصة بالنسبة للعمليات متعددة المنتجات التي يتم من خلالها تسعير المواد القابلة للبيع طبقاً لخصائص كيميائية وفيزيائية مختلفة.
		(v)			اذكر الافتراضات أو المخصصات التي تم إجراؤها للعناصر الضارة ووجود أي عينة مجمعة أو عمل اختبار على نطاق تجريبي ودرجة تمثيل هذه العينات لجسم المعدن الخام ككل.
		(vi)			حدد ما إذا كانت العملية المعدنية هي تقنية تم اختبارها جيداً أو جديدة بطبيعتها.
5.4	البنية التحتية	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف	التعليق على الوضع الحالي للبنية التحتية أو السهولة التي يمكن بها توفير البنية التحتية أو الوصول إليها	

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 5 : الدراسات الفنية					
5.4	البنية التحتية	(ii)		الإبلاغ بالتفصيل الكافي لإثبات أنه تم السماح للمرافق الضرورية (والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، مصنع المعالجة، أو سد النفايات، أو مرافق الترشيح، أو مقالب النفايات، أو مرافق الطرق أو السكك الحديدية أو الموانئ وإمدادات المياه والطاقة، والمكاتب، الإسكان، الأمن، اختبار تعقيم الموارد، إلخ). وقم بتقديم خرائط تفصيلية توضح مواقع المرافق.	
		(iii)		بيان يوضح أنه تم النظر في جميع الخدمات اللوجستية اللازمة.	
5.5	البيئية والاجتماعية	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف	تأكد من أن الشركة المالكة للعقار قد تناولت متطلبات الامتثال القانوني البيئي للبلد المضيف وأي معايير أو إرشادات إلزامية و / أو طوعية تشترك فيها.	
		(ii)		حدد التصاريح اللازمة التي ستكون مطلوبة وحالتها وحيثما لم يتم الحصول عليها بعد، تأكد من وجود أساس معقول للاعتقاد بأنه سيتم الحصول على جميع التصاريح المطلوبة للمشروع	
		(iii)		حدد وناقش أي مجالات حساسة قد تؤثر على المشروع بالإضافة إلى أي عوامل بيئية أخرى بما في ذلك I & AP و/أو دراسة أي نوع من التأثير الجوهري على احتمالية الإنتاج الاجتماعي والبيئي والاقتصادي في نهاية المطاف. وناقش الوسائل الممكنة للتخفيف.	
		(iv)		حدد أي برامج إدارة اجتماعية مشرعة قد تكون مطلوبة وناقش محتواها وحالتها.	
		(v)		أجمل وحدد الآثار المادية الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية والثقافية التي تحتاج إلى التخفيف، وتدابير التخفيف الخاصة بها، وحيثما كان ذلك مناسباً، التكاليف المرتبطة بذلك.	
الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	

القسم 5 : الدراسات الفنية					
5.6	دراسات السوق والمعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف		قم بوصف المنتج (المنتجات) القيّمة وذات القيمة المحتملة بما في ذلك ملاءمة المنتجات والمنتجات المشتركة والمنتجات الثانوية للسوق.
		(ii)			قم بوصف المنتج المراد بيعه ومواصفات العميل والاختبار ومتطلبات القبول. ناقش ما إذا كان هناك سوق جاهز للمنتج وما إذا كانت عقود بيع سارية للمنتج أو من المتوقع الحصول عليها بسهولة.
		(iii)			حدد ووصف جميع المعايير الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية التي تم استخدامها للدراسة مثل تكاليف رأس المال والتشغيل، وأسعار الصرف، ومنحنيات الإيرادات / الأسعار، والرسوم الحكومية، ودرجات القطع، وحدود الدفع الاحتياطية.
		(iv)			قم بوصف موجز لمصدر ودرجة الثقة بالنسبة للطريقة المستخدمة لتقدير ملامح نسبة سعر السلع إلى قيمتها المستخدمة لحساب درجات القطع، والتحليل الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وتقييم المشروع، بما في ذلك الضرائب المطبقة ومؤشرات التضخم ومعدل الخصم وأسعار الصرف.
الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف		**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**
القسم 5 : الدراسات الفنية					

5.6	دراسات السوق والمعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية	(v)			قدم تفاصيل النقطة المرجعية للحمولات والدرجات المبلغ عنها كمشروعات تجارية (على سبيل المثال، المواد التي تم تسليمها إلى منشأة المعالجة أو المنتج (المنتجات) القابلة للبيع). ومن المهم، في أي حالة تكون فيها النقطة المرجعية مختلفة، تضمين بيان توضيحي لضمان أن يكون القارئ على علم تام بما يتم الإبلاغ عنه.
		(vi)			تبرير الافتراضات المتعلقة بتكلفة الإنتاج بما في ذلك النقل والمعالجة والعقوبات وأسعار الصرف والتسويق والتكاليف الأخرى. قدم تفاصيل البدلات التي تم تخصيصها لمحتوى العناصر الضارة وتكلفة العقوبات.
		(vii)			اذكر تفاصيل البدلات المخصصة للرسوم المستحقة الدفع للحكومة والجهات الخاصة.
		(viii)			حدد نوع ومدى وحالة المصنع والمعدات ذات الأهمية للعملية (العمليات) الحالية.
		(ix)			قدم تفاصيل عن جميع التكاليف البيئية والاجتماعية وتكاليف العمالة التي في الاعتبار
5.7	تحليل المخاطر	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف		الإبلاغ عن تقييم للمخاطر التقنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المخاطر الرئيسية للمشروع. وصف الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتخفيف و / أو إدارة المخاطر المحددة.

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	**المشاريع التجارية المحتملة**	**المشاريع التجارية**
القسم 5 : الدراسات الفنية			

5.8	التحليل الاجتماعي والبيئي والاقتصادي	(i)	لا تنطبق الدراسات الفنية على مشاريع الاستكشاف	على المستوى ذي الصلة (دراسة النطاق، أو الجدوى المسبقة، أو الجدوى أو الحياة المستمرة للمنجم)، قم بتوفير تحليل اجتماعي - بيئي - اقتصادي للمشروع يتضمن:
		(ii)		التنبؤ بالتدفق النقدي على أساس سنوي باستخدام المشاريع التجارية أو جدول الإنتاج السنوي لحياة المشروع
		(iii)		مناقشة صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي (IRR) وفترة استرداد رأس المال
		(iv)		تحليلات الحساسية أو غيرها من التحليلات باستخدام المتغيرات في أسعار السلع، والدرجة، ورأس المال وتكاليف التشغيل، أو غيرها من المعايير الهامة، حسب الاقتضاء، ومناقشة تأثير النتائج.

الجدول C1					
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية	
القسم 6: تقدير المشاريع التجارية والإبلاغ عنها					
6.1	تقنيات التقدير والنمذجة	(i)		قم بوصف تقديرات المشروع التجاري المحتمل المستخدم كأساس للتحويل إلى احتياطي معدني.	
		(ii)		قم بالإبلاغ عن بيان المشروع التجاري بتفاصيل كافية تشير إلى ما إذا كان التعدين من حفر مفتوح أم تحت الأرض بالإضافة إلى مصدر ونوع التمعدن، والمجال أو الجسم الخام، والمكبات السطحية، والمخزونات وجميع المصادر الأخرى.	
		(iii)			قدم تسوية تبلغ بها عن المصداقية السابقة لمعلمات الأداء والافتراضات وعوامل التعديل، بما في ذلك مقارنة مع كمية ونوعية الاحتياطي السابق، إذا كانت متوفرة. وعند الاقتضاء، قم بالإبلاغ والتعليق على أي توجهات سابقة (مثل التحيز العالمي)
6.2	معايير التصنيف	(i)			قم بوصف وتبرير المعايير والطرق المستخدمة كأساس لتصنيف المشاريع التجارية إلى فئات ثقة مختلفة، بناءً على فئة المشروع التجاري المحتمل، بما في ذلك مراعاة الثقة في جميع عوامل التعديل.
6.3	الإبلاغ	(i)			ناقش نسبة المشاريع التجارية المصنفة E2F2G2، التي تم اشتقاقها من المشاريع التجارية المحتملة المصنفة E2F2G1 (إن وجدت)، بما في ذلك السبب (الأسباب)، ولذلك.

الجدول C1				
		مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية

القسم 6: تقدير المشاريع التجارية والإبلاغ عنها					
6.3	الإبلاغ	(ii)			قم بتقديم تفاصيل على سبيل المثال، المنجم المفتوح، وتحت الأرض، ومكدسات المخلفات، والبقايا والنفايات والدعائم الحالية أو المصادر الأخرى فيما يتعلق ببيان المشروع التجاري
		(iii)			قدم تفاصيل النقطة المرجعية المحددة للمشاريع التجارية. حدد ما إذا كانت النقطة المرجعية هي النقطة التي يتم فيها تسليم تشغيل مادة المنجم إلى مصنع المعالجة. ومن المهم، في جميع الحالات التي تختلف فيها النقطة المرجعية، مثل منتج قابل للبيع، أن يتم تضمين بيان توضيحي للتأكد من أن يكون القارئ على علم تام بما يتم الإبلاغ عنه. وضح بجلاء ما إذا كانت الحمولات والدرجات المبلغ عنها للمشروعات التجارية تتعلق بالمواد التي تم تسليمها إلى المصنع أو بعد الاسترداد.
		(iv)			قم بتقديم تسوية مع تقديرات المشروع التجاري السابقة. وعند الاقتضاء، قم بالإبلاغ والتعليق على أي توجهات تاريخية سابقة (مثل التحيز العالمي).
		(v)			يمكن فقط اعتبار E2F2G1 و E2F2G2 المشاريع التجارية المحتملة لإدراجها في احتياطي المعادن.
		(vi)			حدد ما إذا كانت المشاريع التجارية المحتملة شاملة أو غير شاملة للمشاريع التجارية.

الجدول C1			
	مشاريع الاستكشاف	المشاريع التجارية المحتملة	المشاريع التجارية
القسم 7 : عمليات التدقيق والمراجعات			

7.1	عمليات التدقيق والمراجعات	(i)	حدد نوع المراجعة / التدقيق (على سبيل المثال مستقلة، خارجية)، المنطقة (مثل المختبر، الحفر، البيانات، الامتثال البيئي، إلخ)، تاريخ واسم المراجع (المراجعين) جنباً إلى جنب مع مؤهلاتهم المهنية المعترف بها.
		(ii)	أفصح عن نتائج عمليات التدقيق أو المراجعات ذات الصلة. ولاحظ أين تتواجد أوجه قصور كبيرة والإجراءات العلاجية المطلوبة لها.
القسم 8 : معلومات أخرى ذات صلة			
8.1		(i)	ناقش جميع المعلومات الأخرى ذات الصلة والمسائل الجوهرية التي لم تتم مناقشتها في مكان آخر.
القسم 9 : تأهيل الشخص المختص (الأشخاص المختصين) والموظفين التقنيين الرئيسيين الآخرين. صفحة التاريخ والتوقيع			
9.1		(i)	اذكر الاسم الكامل ورقم التسجيل واسم الهيئة المهنية، لجميع الأشخاص المختصين. اذكر الخبرة ذات الصلة للشخص (الأشخاص) المختص والموظفين التقنيين الرئيسيين الآخرين الذين أعدوا التقرير العام والمسؤولين عنه.
		(ii)	اذكر علاقة الشخص المختص بمُصَدِر التقرير.
		(iii)	قدم شهادة الشخص المختص (القسم 6.8)، بما في ذلك تاريخ التوقيع وتاريخ السريان، في التقرير العام.

يقدم الجدول C2 خطوطاً توجيهية للدراسات الفنية المختلفة المتعلقة بالمشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة. وقد تم تصميمه بحيث يُقرأ مع الجدول (1) والقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

إن دراسات النطاق الاستطلاعية ودراسات الجدوى المسبقة (الأولية) ودراسات الجدوى (ودراسات الحياة المستمرة للمناجم) تقوم بتحليل وتقييم نفس العوامل الجيولوجية والهندسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية بتفاصيل ومستويات دقة متزايدة. لذلك، يمكن استخدام نفس المعايير كإطار للإبلاغ عن نتائج الدراسات الثلاث. وتمثل معايير دراسة الجدوى التمهيدية الحد الأدنى من متطلبات خطة حياة المنجم. ولا يمكن لدراسات النطاق تحويل E2F2G3 من مشاريع تجارية محتملة إلى مشاريع تجارية.

ويجب ألا تشمل الدراسات الفنية الكميات المرتبطة بمشاريع الاستكشاف .

الجدول C2 : خطوط توجيهية للدراسات الفنية

TABLE C2			
عام	**دراسة نطاق استطلاعية**	**دراسة جدوى مسبقة (أولية)**	**دراسة جدوى**
فئات المشاريع التجارية المحتملة	في الغالبE2F2G3	في الغالبE2F2G2	E2F2G1وE2F2G2
فئات المشاريع التجارية	لا يوجد	في الغالبE1F1G2	E1F1G1وE1F1G2
طريقة التعدين والقيود الجيوتقنية	امفاهيمية	خيارات أولية	مفصلة ومحسنة
تصميم المنجم	لا يوجد أو مفاهيمي رفيع المستوى	خطة منجم أولية وجدول زمني	خطة منجم مفصلة وجدول زمني
الجدولة	تقريب سنوي	ربع سنوي إلى سنوي	شهرياً لمعظم فترة الاسترداد
معالجة المعادن	عمل اختبار المعادن	خيارات أولية	مفصلة ومحسنة
التصاريح - (المياه، الكهرباء، التعدين، التنقيب، البيئة)	الإذن المطلوب مدرج	تم تقديم الطلبات الأولية	السلطات تشارك وتم تقديم الطلبات
رخصة اجتماعية للعمل	اتصال أولي مع المجتمعات المحلية	هياكل الاتصال الرسمية ونماذج المشاركة المعمول بها	العقود / الاتفاقات المبرمة مع المجتمعات المحلية والبلديات (الحكومة المحلية)
تحمل المخاطر	عالي	متوسط	منخ فض

فئة تكلفة رأس المال	**دراسة نطاق استطلاعية**	**دراسة جدوى مسبقة (أولية)**	**دراسة جدوى**
تشمل أسس التقدير المجالات التالية:			

أعمال مدنية / إنشائية، معمارية، أنابيب تدفئة وتهوية وتكييف هواءHVAC ، أعمال كهربائية، أجهزة، عمال بناء، إنتاجية عمال البناء، مواد بأحجام / وكميات المواد، معدات، تسعير، بنية تحتية	طبقاً للحجم، وتأسيساً على بيانات وعوامل تاريخية سابقة، ونسبة إنجاز الأعمال الهندسية أقل من 5%	مقدر من العوامل أو النسب المئوية التاريخية وعروض أسعار البائعين بناءً على أحجام المواد، ونسبة إنجاز الأعمال الهندسية من 5-20%	مفصل من الهندسة بنسبة 20٪ إلى 50٪، وكميات نقل المواد المقدرة، وعروض أسعار متعددة للبائعين
المقاولون	مشمول في تكلفة الوحدة أو كنسبة مئوية من التكلفة الإجمالية	النسبة المئوية للتكلفة المباشرة للمقاولين حسب المنطقة؛ تاريخية للمقاولين من الباطن	عروض أسعار مكتوبة من المقاول والمقاولين من الباطن
إدارة الشؤون الهندسية والمشتريات والإنشاءات	نسبة مئوية من التكلفة المقدرة للإنشاءات	المعلمات الرئيسية، النسبة المئوية للتكلفة التفصيلية للإنشاءات	تقدير مفصل
التسعير	"فوب" موقع المنجم، شامل الضرائب والرسوم	"فوب" موقع المنجم، شامل الضرائب والرسوم	"فوب" موقع المنجم، شامل الضرائب والرسوم
تكاليف المالك	قياس مقارن، قاعدة بيانات أو تقدير تاريخي سابق	اقتباسات مدرجة في الميزانية للمعاملات والتقديرات الرئيسية من الخبرة، ومن مشروع مماثل	تقدير مفصل
الامتثال البيئي / تكلفة الإغلاق	مأخوذة من تقدير تاريخي سابق	تقدير من الخبرة، مأخوذ من مشروع مماثل	تم إعداد التقدير من الميزانية الصفرية التفصيلية لهندسة التصميم والمتطلبات المحددة للتصاريح
الزيادة التصاعدية	لا يعتبر	بناءً على النسبة المئوية للميزانية الحالية للكيان	على أساس التكلفة مع المخاطر
مدى الدقة (يعتمد على الحجم/المقدار)	±25- 50%	±15-25%	±10-15%
نطاق الطوارئ (المخصصات للعناصر غير المحددة في النطاق المطلوب)	±30%	15-30%	من 10 إلى 15% (يتم تحديد القيمة الفعلية بناءً على تحليل المخاطر)

فئة تكلفة رأس المال	دراسة نطاق استطلاعية	دراسة جدوى مسبقة (أولية)	دراسة جدوى
أساس	طبقاً للحجم/ وبناءً على البيانات التاريخية أو العولمة والتخصيم..	مقدر من العوامل أو النسب المئوية التاريخية وعروض أسعار البائعين بناءً على أحجام المواد.	تقدير مفصل
كميات التشغيل	عام	تقديرات محددة مع بعض التخصيم	تقديرات مفصلة
تكاليف الوحدة	بناءً على البيانات التاريخية للتخصيم	تقديرات للعمالة والطاقة والمواد الاستهلاكية، وبعض التخصيم	يقتبس من البائعين؛ الحد الأدنى من التخصيم
نطاق الدقة	±25-50%	15%-25%	10%-15%

نطاق الطوارئ (المخصصات للعناصر غير المحددة في النطاق المطلوب)	± 25%	± 15%	± 10% (يتم تحديد الفعلي بناءً على تحليل المخاطر)

6.7. جدول المحتويات الموصى به في تقرير الشخص المختص

يتم تقديم جدول المحتويات هذا كدليل فقط لتجميع تقارير الأشخاص المختصين. وهو مصمم ليتضمن جميع متطلبات الجدول 1. ولذا يجب قراءة هذا الملحق بالاقتران مع الجدول 1 و القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد. كما يوصَى بأن يتضمن التقرير العام تقريراً لشخص مختص أو إشارة إلى أماكن ومصادر الوثائق الداعمة، على سبيل المثال موقع على شبكة الإنترنت.

6.7.1 عام

يجب عرض وتقديم الشروط المرجعية للعمل أو نطاق العمل.

ويجب تحديد لمن تم إعداد التقرير، وما إذا كان المقصود منه التقييم الكامل أو الجزئي أو لأي غرض آخر، وما هو العمل الذي تم إجراؤه، والتاريخ الفعلي للتقرير، والعمل المتبقي الذي يتعين القيام به.

كما يجب ذكر مصادر المعلومات والبيانات الواردة في التقرير أو المستخدمة في إعداده، مع الاستشهادات إن وجدت.

وتمثل الشفافية والكفاءة والأهمية النسبية المبادئ الأساسية التي تحدد المعلومات التي يجب الإبلاغ عنها. ويجب على الشخص المختص تقديم تعليق كافٍ على جميع الأمور التي قد تؤثر مادياً على فهم القارئ أو تفسيره للنتائج أو التقديرات التي يتم الإبلاغ عنها.

ويجب أن تكون المعلومات المعلنة كافية لتمكين القارئ من إجراء تقييم معقول ومتوازن لأهمية هذه المعلومات. ومع ذلك، من المهم الإبلاغ عن أي أمور قد تؤثر مادياً على فهم القارئ أو تفسيره للنتائج أو التقديرات التي يتم الإبلاغ عنها. وهذا مهم بشكل خاص عندما تؤثر البيانات غير الكافية أو غير المؤكدة على مصداقية واعتمادية بيان مشاريع الاستكشاف أو تقديرات المشاريع التجارية أو المشاريع التجارية المحتملة والثقة فيها.

وفي بعض الحالات، سيكون من المناسب للتقرير العام استبعاد بعض المعلومات الحساسة تجارياً. وهو قرار خاص بالجهة التي تصدر التقرير العام. فيجب الإفصاح عندئذ عن القرار وتقديم مبرراته. وفي هذه الحالات، يجب أن يقدم التقرير معلومات موجزة (على سبيل المثال، المنهجية المستخدمة لتحديد الافتراضات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حيث تكون القيم العددية لتلك الافتراضات حساسة من الناحية التجارية) والسياق بغرض إعلام المستثمرين أو المستثمرين المحتملين و المستشارين.

ويجب كذلك أن يتضمن التقرير العام سياقاً كافياً ولغة تحذيرية للسماح للقارئ بفهم طبيعة وأهمية وحدود البيانات والتفسيرات والاستنتاجات.

إن تقييم مشاريع التعدين وإعداد التقارير عنها وخطط المناجم التطلعية أو البيانات من العمليات الجارية هي تعبيرات عن حكم يعتمد على المعرفة والخبرة.

يجب أن يذكر الشخص المختص أن "الإعلان قد تم وفقاً للخطوط التوجيهية للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد ".

كما يجب أن تكون المخططات والخرائط والخطط والمقاطع والرسوم التوضيحية في التقارير العامة مقروءة ومعدّة بمقياس رسم مناسب لتمييز السمات المهمة. ويجب أن تكون الخرائط مؤرخة وتتضمن مفتاحاً أو بياناً للمؤلف أو مصدر معلومات ونظام إحداثيات ونظام مرجعي، ومقياس في شكل شريط أو شبكة وسهم يشير إلى الشمال. كما يجب تضمين خريطة موقع أو خريطة فهرسة والإشارة إليها، وخرائط أكثر تفصيلاً توضح جميع السمات المهمة الموضحة في النص، بما في ذلك جميع السمات والخصائص المساحية ذات الصلة وسمات البنية التحتية الأخرى.

6.7.2. صفحة العنوان

قم بتضمين صفحة عنوان تحدد عنوان تقرير الشخص المختص، والموقع العام لمشروع التعدين، والاسم والتوصيف المهني لكل شخص مختص، وتاريخ سريان تقرير الشخص المختص وتاريخ التوقيع.

6.7.3. الملخص التنفيذي

لخص بإيجاز المعلومات المهمة الواردة في التقرير العام، بما في ذلك وصف الملكية ومن الذي يحوزها، والجيولوجيا والتمعدن، وحالة الاستكشاف والتطوير والعمليات، وتقديرات المشروع التجاري المحتمل والمشروع التجاري، واستنتاجات وتوصيات الشخص المختص. وإذا تم استخدام المشاريع التجارية المحتملة"E2F2G3"، فقم بعرض ملخص التقييم بتضمين وبدون تضمين E2F2G3 "المشاريع التجارية المحتملة". كما يجب أن يكون الملخص التنفيذي مفصلاً بشكل كافٍ للسماح للقارئ بفهم أساسيات المشروع.

6.7.4 جدول المحتويات

قدم جدول محتويات يسرد محتويات تقرير الشخص المختص، بما في ذلك الأشكال والجداول.

1. مقدمة
   - الاختصاصات ونطاق العمل
   - مصادر المعلومات
   - الوحدات والعملات
   - فحص الموقع أو المشاركة الميدانية للشخص المختص
   - إخلاء المسؤولية والاعتماد على خبراء آخرين أو معلومات طرف ثالث.

2. الخطوط العريضة للمشروع
   - وصف الملكية
   - موقع الملكية
   - الملامح القُطرية
   - التوافق مع أجندة 2063 و الرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة
   - الجوانب القانونية والتصاريح
   - الرسوم الحكومية والالتزامات.

3. إمكانية الوصول، والجغرافيا الطبيعية (الفيزيوجرافيا)، والمناخ، والموارد المحلية والبنية التحتية
   - التضاريس والارتفاعات والحياة النباتية والحيوانية
   - المناخ
   - التمكن من الوصول
   - القرب من المراكز السكانية
   - البنية التحتية العامة.

4. تاريخ المشروع

   - الملكية السابقة
   - الاستكشاف السابق و / أو تطوير المشروع / المنجم (يجب تقديم الامتثال أو عدم الامتثال لقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، أو أي قانون إبلاغ دولي آخر)
   - التقديرات السابقة للمشروع التجاري المحتمل (يجب تقديم الامتثال أو عدم الامتثال لقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، أو أي قانون إبلاغ دولي آخر)
   - تقديرات المشروع التجاري السابقة (يجب تقديم الامتثال أو عدم الامتثال لقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، أو أي قانون إبلاغ دولي آخر)
   - الإنتاج السابق.

5. الإعداد الجيولوجي والتمعدن وأنواع الترسبات

   - الوضع الجيولوجي
   - طبيعة التمعدن وضوابطه
   - النماذج الجيولوجية
   - طبيعة الرواسب على الممتلكات
   - أنواع الترسبات والتمعدن.

6. بيانات ومعلومات الاستكشاف
   - بيانات الاستشعار عن بعد والتفسيرات
   - الجيوفيزياء
   - رسم الخرائط
   - الدراسات الإنشائية
   - الحفر
   - أخذ العينات
   - إدارة قاعدة البيانات
   - تحليلات توكيد الجودة / مراقبة الجودة
   - التحقق من بيانات المسح والتدقيق والمراجعات

7. تقديرات المشروع التجاري المحتمل
   - تقنيات التقدير والنمذجة
   - معايير تصنيف المشروع التجاري المحتمل
   - احتمالات معقولة للإنتاج الاجتماعي والبيئي والاقتصادي المحتمل
   - بيان المشروع التجاري المحتمل
   - تسوية المشروع التجاري المحتمل.

8. الدراسات الفنية (ارجع إلى الجدول C2)
   - الجيوتقنية والجيوهيدرولوجيا
   - تصميم المنجم والجدول الزمني
   - المعادن (المعالجة / الاسترداد)
   - البنية التحتية للمشروع
   - دراسات السوق والعقود
   - الدراسات البيئية
   - الجوابب القانونية والسماح
   - الضرائب
   - التأثير الاجتماعي أو المجتمعي
   - إغلاق المنجم
   - تقييم المخاطر
   - تكاليف رأس المال والتشغيل
   - المعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية
   - التحليل الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

9. تقديرات المشروع التجاري
   - تقنيات التقدير والنمذجة
   - معايير تصنيف المشروع التجاري
   - بيان المشروع التجاري
   - تسوية المشروع التجاري.

10. البيانات والمعلومات الأخرى ذات الصلة
    - الملكيات المتاخمة
    - تقييمات المخاطر

11. تفسيرات واستنتاجات

لخص النتائج ذات الصلة وتفسيرات المعلومات والتحليلات التي يتم الإبلاغ عنها. ناقش أي مخاطر أوشكوك كبيرة يمكن توقعها بشكل معقول للتأثير على الاعتمادية أو الثقة في مشاريع الاستكشاف، أو في تقديرات المشاريع التجارية المحتملة والمشاريع التجارية، أو في النتائج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المتوقعة. وناقش أي آثار يمكن توقعها بشكل معقول لهذه المخاطر والشكوك على الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المحتملة للمشروع أو استمرار جدواه. كما يجب أن يتضمن تقرير الشخص المختص المتعلق بمعلومات الاستكشاف استنتاجات هذا الشخص المختص.

12. التوصيات

قدم تفاصيل برامج العمل الموصى بها وتفصيل التكاليف لكل مرحلة. وإذا تمت التوصية بمراحل متتالية من العمل، يجب أن تنتهي كل مرحلة بنقطة اتخاذ قرار. ويجب ألا تنطبق التوصيات على أكثر من مرحلتين من العمل. كما يجب أن تنص التوصيات على ما إذا كان التقدم إلى مرحلة لاحقة مشروطاً بنتائج إيجابية في المرحلة السابقة. وفي بعض الحالات المحددة، قد لا يكون الشخص المختص في وضع يسمح له بتقديم توصيات مفيدة لمزيد من العمل. بشكل عام، ستقتصر هذه المواقف على الملكيات قيد التطوير أو قيد الإنتاج حيث تم الانتهاء إلى حد كبير من أنشطة استكشاف المواد والدراسات الهندسية. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الشخص المختص؛ أن يشرح لماذا لا يُقدم المزيد من التوصيات.

13. المراجع

قم بتضمين قائمة مفصلة بجميع المراجع المذكورة في تقرير الشخص المختص.

14. الملاحق
    - دعم المعلومات
    - مسرد للمصطلحات
    - الاختصارات
    - بيان الالتزام وشهادة الكفاءة
    - استمارة الموافقة (إن وجدت).

15. صفحة التاريخ والتوقيع

يجب أن يحتوي تقرير الشخص المختص على صفحة توقيع (إما في بداية أو نهية التقرير)، يجب أن يكون تاريخ سريان تقرير الشخص المختص وتاريخ التوقيع موجودين على صفحة التوقيع.

6.8. شهادة الشخص المختص

تُمنح شهادة الشخص المختص فقط للاستدلال على الأشخاص المختصين المؤهلين، وقد صُممت لتتضمن جميع متطلبات القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

شهادة شخص مختص

بصفتي القائم بإعداد التقرير المعنون [عنوان التقرير]، فإنني أقر وأصرح بما يلي:-

1. اسمي [اسم الشخص المختص] و [التفاصيل - المنصب في الشركة، اسم الشركة، العنوان].
2. [المهنة وتفاصيل جهة التسجيل].
3. [المؤهلات الحاصل عليها]
4. [الخبرة ذات الصلة].
5. أنا "شخص مختص" كما هو مذكور ومعرف في القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.
6. [العمل المنجز أو الخدمات المقدمة].
7. [تفاصيل تفتيش الموقع].
8. [تفاصيل جوانب هذا التقرير التي يكون الشخص المختص مسؤولاً عنها].
9. أنني لست على علم بأي حقيقة جوهرية أو (تغيير جوهري) يتعلقان بموضوع التقرير لم ينعكسا فيه، وقد يجعل حذفهما من التقرير شيئاً مضللاً.
10. أقر بأن هذا التقرير يعكس بشكل مناسب وجهة نظر الشخص المختص / المؤلف.
11. أنا مستقل / لست مستقلاً عن [اسم المُصدر].
12. لقد قرأت نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية و القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد (2019) وتم إعداد التقرير وفقاً للخطوط التوجيهية للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.
13. ليس لدي، ولا أتوقع أن أتلقى، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في [تفاصيل المشروع / المنجم] أو [اسم المُصْدِر] ولست [موظفاً / مساهماً / مديراً أو طرفاً معنياً آخر] فيما يتعلق بالمُصْدِر [اسم المُصْدِر] أو المشروع / المنجم.
14. في تاريخ سريان التقرير، وعلى حد علمي ومعلوماتي واعتقادي، يحتوي التقرير على جميع المعلومات العلمية والتقنية المطلوب الكشف عنها حتى لا يكون التقرير مضللاً.

بتاريخ [المكان] و [التاريخ].

[التوقيع]
[اسم الشخص المختص]

6.9. بيانات الامتثال

تُمنح بيانات الامتثال فقط للاستدلال على الأشخاص المختصين المؤهلين، وقد صُممت لتتضمن جميع متطلبات القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

بالنسبة للتقارير العامة المتعلقة بأهداف الاستكشاف، والتقارير الأولية أو التي تم تغييرها مادياً لمشاريع الاستكشاف أو المشاريع التجارية المحتملة أو المشاريع التجارية:

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير المتعلقة بأهداف الاستكشاف ومشاريع الاستكشاف والمشاريع التجارية المحتملة إلى المعلومات التي تم جمعها بواسطة [أدخل اسم الشخص المختص]، وهو شخص مختص مؤهل ومسجل لدى الهيئة المهنية كما هو موضح في الملحق 1 أو لدى منظمة مهنية معترف بها (RPO) مدرجة في قائمة المنظمات المعترف بها الصادرة عن فريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية من وقت لآخر (حدد حسب الاقتضاء وأدخل اسم المنظمة المهنية التي ينتمي إليها الشخص المختص ودرجة عضويته).

- إذا كان الشخص المختص موظفاً متفرغاً في الشركة:

"[اسم الشخص المختص] موظف بدوام كامل في [اسم الشركة]."

- إذا لم يكن الشخص المختص موظفاً متفرغاً في الشركة:

"[اسم الشخص المختص] موظف لدى [اسم صاحب عمل الشخص المختص]."

- يجب الإفصاح عن الطبيعة الكاملة للعلاقة بين الشخص المختص والشركة المبلغة بالإضافة إلى تفاصيل الشخص المختص. ويجب أن يحدد هذا الإعلان ويوضح أي قضية يمكن أن يُنظر إليها من قِبل المستثمرين على أنها تضارب في المصالح.

بالنسبة لجميع التقارير:

يمتلك [اسم الشخص المختص] خبرة كافية ذات صلة بأسلوب التمعدن ونوع الراسب قيد الدراسة والنشاط الذي يتم الاضطلاع به للتأهل كشخص مختص على النحو المحدد في إصدار 2016 من:-

" القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد ". يوافق [اسم الشخص المختص] على تضمين التقرير للأمور بناءً على معلوماته (أو معلوماتها) بالشكل والسياق اللذين تظهر فيهما.

بالنسبة لأي تقرير عام لاحق يستند إلى تقرير عام صدر سابقاً يشير إلى مشاريع الاستكشاف أو تقديرات المشاريع التجارية أو المشاريع التجارية المحتملة:

في حالة إصدار شخص مختص موافقة خطية سابقة على إدراج النتائج التي توصل إليها في تقرير ما، فإن الشركة التي تعيد إصدار تلك المعلومات للجمهور سواء في شكل عرض تقديمي أو إعلان لاحق، يجب أن تذكر اسم ذلك التقرير وتاريخه مع الإشارة إلى موقع المصدر الأصليل للتقرير العام لإمكان الوصول العام إليه.

- "تم استخراج المعلومات من التقرير المعنون [عنوان التقرير] الذي تم إعداده في [التاريخ] وهو متاح للعرض على [اسم موقع الويب]. وتؤكد الشركة أنها ليست على علم بأي معلومات أو بيانات جديدة تؤثر بشكل جوهري على المعلومات الواردة في بيان السوق الأصلي، وفي حالة تقديرات المشاريع التجارية المحتملة أو المشاريع التجارية، فإن جميع الافتراضات الجوهرية والمعايير الفنية التي تقوم عليها التقديرات في بيان السوق ذي الصلة يستمر في التطبيق ولم يتغير جوهرياً. وتؤكد الشركة أن الشكل والسياق الذي يتم فيه تقديم نتائج الشخص المختص لم يتم تعديلهما مادياً من بيان السوق الأصلي.

7. إصدار التقارير الخاصة بالبترول (الإبلاغ عن البترول)

يوفر هذا القسم أسس الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات للإبلاغ العام عن احتياطيات وموارد النفط والغاز. ويجب أن تمتثل هذه التقارير للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، ويتم إعدادها بالطريقة المنصوص عليها في النموذج A7، (انظر القسم 7.6).

7.1. التطبيق

يوفر القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد أسس الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات للإبلاغ العام عن احتياطيات وموارد النفط والغاز. ويجب أن تمتثل هذه التقارير لهذا القانون الأفريقي، ويتم إعدادها بالطريقة المنصوص عليها في النموذج A7، (انظر القسم 7.6).

وتجدر الإشارة إلى أن التعريفات الموضحة أدناه (في القسم 7.5) تتعلق بتفسير وتطبيق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد في المجالات البترولية.

7.2. أنشطة النفط والغاز

(i) تتضمن أنشطة النفط والغاز أياً من الآتي :

(أ) البحث عن المنتجات في مواقعها الطبيعية؛

(ب) الاستحواذ على حقوق الملكية أو الممتلكات لغرض استكشاف أو استخراج ورفع المنتجات من مواقعها الطبيعية على تلك الممتلكات؛

(ج) الأنشطة اللازمة لاستخراج ورفع المنتجات من مواقعها الطبيعية، بما في ذلك البناء، والحفر، والتعدين، والتطوير، والإنتاج، والاستحواذ، والتشييد، والتركيب، والصيانة للتجميع الميداني، وأنظمة النقل والتخزين بما في ذلك معالجة المنتج، والمعالجة الميدانية والتخزين الميداني؛ وإيقاف التشغيل.

(د) إنتاج النفط الخام الصناعي والغاز الصناعي.

(ii) ولكنها لا تتضمن أياً من الآتي :

(أ) الأنشطة التي تحدث بعد نقطة البيع الأولى؛

(ب) الأنشطة المتعلقة بإنتاج موارد طبيعية أخرى غير المنتجات ومنتجاتها الثانوية. أو

(ج) إنتاج الهيدروكربونات كنتيجة لإنتاج البخار الجيوحراري.

وتشمل المنتجات على سبيل المثال لا الحصر أياً مما يلي :

(i) فيما يتعلق بالهيدروكربونات السائلة، أياً مما يلي:

(أ) النفط الخام الخفيف.

(ب) النفط الخام المتوسط.

(ج) النفط الخام الثقيل.

(د) البيتومين.

(هـ) سوائل الغاز الطبيعي.

(و) النفط الخام التخليقي. أو

(ز) أي زيت غير تقليدي آخر (الزيت الصخري، الصخر الزيتي، إلخ.)

(ii) فيما يتعلق بالهيدروكربونات الغازية، أي مما يلي:

(أ) الغاز الطبيعي التقليدي.

(ب) الغاز الطبيعي غير التقليدي (الغاز الصخري وما إلى ذلك)

(ج) هيدرات الغاز.

(د) الغاز الاصطناعي.

7.3. مصطلحات تقارير الإبلاغ

يجب إعداد جميع التقارير مع الأخذ في الاعتبار المبادئ المدرجة في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية .

لغرض إعداد التقارير في أفريقيا، يُطلب من معدي التقاربرعلى الالتزام، على وجه التحديد، بالقسم (7.4) التالي المعني "بالمتطلبات المطبقة على جميع الإفصاحات."

الجدول C3 إبلاغ وإعداد التقارير البترولية : تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، محددة حسب الفئات والفئات الفرعية.

تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، محددة حسب الفئات والفئات الفرعية					
	التصنيف	التصنيف الفرعي	الحد الأدنى من الفئات		
			E	F	G
		إنتاج تجاري			

		إنتاج غير تجاري				
	مورد معروف	مشاريع تجارية	في الإنتاج	1	1.1	1, 2, 3
			معتمد للتنمية والتطوير	1	1.2	1, 2, 3
			مبرر للتنمية والتطوير	1	1.3	1, 2, 3
		مشاريع تجارية محتملة	التطوير معلق	2	2.1	1, 2, 3
			التطوير متوقف	2	2.2	1, 2, 3
		مشاريع غير تجارية	التطوير غير واضح	3.2	2.2	1, 2, 3
			التطوير غير مجدي	3.3	2.3	1, 2, 3
		كميات إضافية في المكان/ الموقع		3.3	4	1, 2, 3
	مورد محتمل	مشاريع استكشافية	(أنظر المواصفات العامة للتصنيفات الفرعية)	3.2	3	4
		كميات إضافية في المكان/ الموقع		3.3	4	4

7.4. المتطلبات المطبقة على جميع الإفصاحات

7.4.1. التطبيق

ينطبق هذا الجزء على الإفصاح الذي يتم بواسطة أو نيابة عن كيان/ *جهة إبلاغ*:
(أ) للجمهور؛ أو
(ب) في ظروف أخرى تكون فيها جهة الإبلاغ، في وقت الإفصاح، على علم، أو ينبغي أن تعرف بشكل معقول، أن الإفصاح متاح أو سيكون متاحاً للجمهور.

7.4.2. الإفصاح عن المشروع التجاري ومعلومات أخرى

في حالة قيام *جهة إبلاغ* بالإفصاح عن مشروع تجاري أو معلومات أخرى من النوع المحدد في النموذج 7A، يجب على جهة الإبلاغ التأكد من أن الإفصاح يكون مستوفياً كحد أدنى المتطلبات التالية:

1) يجب على تقديرات مشروع تجاري أو صافي إيرادات مستقبلية:

(i) أن تفصح عن *التاريخ الفعلي* للتقدير؛
(ii) أن تكون قد أعدت من قبل شخص مختص؛

(iii) أن تكون قد أعدت وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية؛
(iv) أن تستند إلى مناقشة عامة في النموذج 7A، بحيث تتجنب البيانات المضللة. ويجب أن تتضمن المناقشة التقنيات المستخدمة لتحديد المستوى المناسب من اليقين لتقديرات الاحتياطي. كما يجب أن تصف هذه المناقشة المنهجيات المستخدمة في الحجوزات الاحتياطية، وكيفية حساب الأحجام في المكان، وتفسيرات اختبارات الإنتاج، وتحديد عوامل الاسترداد.
(v) أن تكون قد افترضت أن تطوير كل *ملكية* يتم إجراء التقدير بشأنها، سيحدث، بغض النظر عن التوافر المحتمل (من منظور جهة الإبلاغ) للتمويل اللازم لذلك التطوير، حيث يتم الإبلاغ عنه ضمن فئة "مبرر للتطوير"؛ و
(vi) في حالة تقديرات مشروع تجاري ممكن يرتبط بها صافي إيرادات مستقبلية مفصح عنها كتابةً، يجب تضمين بيان تحذيري قريب من التقديرات فحواه كالآتي :
"المشروع التجاري الممكن هو ذلك المشروع التجاري الإضافي والذي يكون مستوى اليقين في استرداده أقل من المشروع التجاري المحتمل . وهناك احتمال نسبتة 10٪ أن الكميات المستردة فعلياً سوف تساوي أو تتجاوز مجموع كميات المشروع التجاري المعتمد+ المحتمل + الممكن".

2) لغرض تحديد ما إذا كان ينبغي أن يُنسب وصف *"مشروع تجاري"* إلى مشروع معين، يجب اخذ التكاليف المستقبلية المقدرة بشكل معقول للتخلي عن موقع المشروع واستصلاحه في الاعتبار؛

3) عند الكشف عن إجمالي صافي الإيرادات المستقبلية، يجب أن يتوافق الإفصاح مع متطلبات تحديد صافي الإيرادات المستقبلية المحددة في النموذج 7A؛ و

4) يجب التصريح ببيانات المشروع التجاري والمعلومات الأخرى الواردة في النموذج 7A، كما هي عليه في اليوم الأخير من آخر سنة مالية لجهة الإبلاغ، أو في تاريخ لاحق إذا كان قد مر أكثر من ستة أشهر على انتهاء آخر سنة مالية.

7.4.3. تصنيف المشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة

5) عند الإفصاح عن مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل، يجب تطبيق تعريف الفئات والفئات الفرعية للمحاور E و F و G الموضح في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية (انظر الجزء ب) ويجب أن يتصل ذلك بالتصنيف الفرعي الأكثر تحديداً للمشروع التجاري أو المشروع التجاري المحتمل.

1) يجب على الشخص المختص الذي أعد التقرير بموجب هذا القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد الإشارة إلى أنه تم إعداده وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، (انظر الجزء الثاني).

7.4.4. المشاريع التجارية المحتملة والمبيعات المحتملة للنفط والغاز

1) يجب الإفصاح عن كميات أو مبيعات المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة البيع الأولى.
2) على الرغم من القسم الفرعي (1)، يجوز لكيان/جهة الإبلاغ الإفصاح عن كميات أو مبيعات المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة إذا كان من الممكن تسويق المنتجات أو المنتجات الثانوية في نقطة مرجعية بديلة؛
3) إذا كشف كيان/جهة الإبلاغ عن كميات أو مبيعات من المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة، فيجب على جهة الإبلاغ أن:

(i) تنص على أن الإفصاح يتم فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة،
(ii) تكشف عن موقع النقطة المرجعية البديلة، و
(iii) تشرح سبب عدم الإفصاح فيما يتعلق بنقطة البيع الأولى.

7.4.5. صافي الإيرادات المستقبلية وليس القيمة السوقية العادلة

يجب أن يتضمن الإفصاح عن تقدير *صافي الإيرادات المستقبلية*، سواء تم احتسابه بدون خصم أو باستخدام معدل خصم، بياناً يفيد بأن القيم المقدرة المفصح عنها لا تمثل القيمة السوقية العادلة.

7.4.6. موافقة الشخص المختص

يجب إرفاق بيان يفيد بأن الشخص المختص قد تأكد من أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقرير متوافقة مع القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، وأن التقرير يمكن نشره في الشكل والسياق الحاليين من قبل كيان/ جهة الإبلاغ.

7.4.7. الإفصاح عن كميات تقل عن إجمالي مشروع تجاري

إذا قام كيان/جهة إبلاغ لديه أكثر من مشروع بإصدار إفصاح مكتوب عن أي كميات مشروع تجاري منسوبة إلى مشروع معين:

(أ) يجب أن يتضمن الإفصاح بياناً تحذيرياً مفاده أن "تقديرات كميات المشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية للمشاريع المنفردة

قد لا تعكس نفس مستوى الثقة مثل تقديرات المشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية لجميع المشاريع، وذلك بسبب تأثير التجميع؛ و

(ب) الوثيقة التي تحتوي على الإفصاح عن كميات أي مشروع تجاري منسوبة إلى مشروع واحد، يجب أن تكشف أيضاً عن إجمالي كميات المشروع التجاري من نفس التصنيف لجميع المشاريع التابعة لكيان الإبلاغ والموجودة في نفس الدولة (أو في نفس المنطقة الجغرافية الأجنبية، إذا كان ذلك مناسباً وغير مضلل).

7.4.8. الإفصاح عن مشروع تجاري محتمل

1. إذا كشف كيان الإبلاغ عن النتائج المتوقعة من مشروع تجاري محتمل والتي لم يتم تصنيفها حالياً كمشروع تجاري، فيجب على كيان الإبلاغ أيضاً الإفصاح كتابةً، وفي نفس الوثيقة عن:-.
   1) ملكية كيان الإبلاغ لأسهم رأس المال في المشروع التجاري المحتمل
   2) موقع المشروع التجاري المحتمل
   3) المنتجات المتوقعة بشكل معقول
   4) وصف المشروع بما في ذلك
      (i) كل حدث مهم في المشروع والفترة الزمنية المحددة التي من المتوقع حدوث كل حدث فيها
      (ii) تكنولوجيا الإنتاج و
      (iii) سواء كان المشروع دراسة مفاهيمية أو دراسة لما قبل التطوير
   5) المخاطر ومستوى عدم اليقين المرتبط باسترداد المشروع التجاري المحتمل
   6) وفي حالة مشروع الاستكشاف، ما إذا كان قد تم الإفصاح عن كمياته،
      (i) أسس حساب قيمته؛ و
      (ii) ما إذا كان قد تم إعداد القيمة من قبل طرف مستقل.

2. إذا كان الإفصاح المشار إليه في القسم الفرعي (1) يتضمن تقديراً لكمية مشروع تجاري محتمل يكون للكيان القائم بالإبلاغ مصلحة فيه أو ينوي الحصول على حصة، أو قيمة تقديرية تعزى إلى كمية مقدرة، فإن التقديرات يجب أن:

أ. يكون إعدادها قد تم بواسطة شخص مختص

ب. تتعلق بالتصنيف الفرعي الأكثر تحديداً من المشروع التجاري المحتمل حيث يمكن تصنيف كميات المشروع التجاري المحتمل، على النحو المبين في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية ويجب تحديد جزء التقدير الذي يمكن أن يُنسب إلى كل فئة؛

ج. أن تكون مصحوبة بالمعلومات التالية:
   (i) تعريف التصنيف الفرعي للمشروعات التجارية المحتملة المستخدمة في التقدير:
   (ii) تاريخ سريان التقدير؛
   (iii) العوامل الإيجابية والسلبية الهامة ذات الصلة بالتقدير؛
   (iv) فيما يتعلق بالمشروع التجاري المحتمل، الحالات الطارئة المحددة التي تمنع تصنيف المشروع التجاري المحتمل كمشروع تجاري؛ و
   (v) بيان تحذيري بخط غامق قريب من التقدير الذي يفيد بأن:

أ. في حالة المشروع التجاري المحتمل أوتصنيف فرعي من مشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري:

"ليس هناك يقين بأنه سيكون من المجدي اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً و / أو تكنولوجياً، إنتاج أي جزء من المشروع التجاري المحتمل." أو

ب. في حالة مشروع استكشاف أو تصنيف فرعي من مشروع استكشاف:

"لا يوجد يقين بأنه سيتم اكتشاف أي جزء من مشروع الاستكشاف. وإذا تم اكتشافه، فليس هناك يقين بأنه سيكون من المجدي اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً و / أو تكنولوجياً، إنتاج أي جزء من مشروع الاستكشاف."

7.4.9. معلومات مماثلة

1) لا تنطبق الأقسام 7.4.2 و 7.4.3 و 7.4.8 على الإفصاح عن المعلومات المماثلة بشرط أن يفصح الكيان المسؤول عن تقارير الإبلاغ عما يلي:

(أ) مصدر وتاريخ المعلومات المماثلة؛

(ب) ما إذا كان مصدر المعلومات المماثلة مستقلاً؛

(ج) إذا كان الكيان المبلّغ غير قادر على تأكيد أن المعلومات المماثلة قد تم إعدادها بواسطة شخص مختص أو وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، فيجب إضافة بيان تحذيري بهذا المعنى في موقع مجاور للكشف عن المعلومات المماثلة؛ و

(د) أهمية المعلومات المماثلة لأنشطة النفط والغاز للكيان المُبلغ.

2) لمزيد من اليقين، إذا أفصح الكيان المبلّغ عن معلومات هي نتيجة متوقعة، أو تقدير لكمية مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل، أو تقدير للقيمة التي تعزى إلى كمية مقدرة من مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل لمنطقة لديه فيها مصلحة أو ينوي الحصول على مصلحة، والتي تستند إلى استقراء من معلومات مماثلة، فإن الأقسام 7.4.2 و 7.4.3 و 7.4.8 سوف تنطبق في هذه الحالة على الإفصاح عن المعلومات.

7.4.10. صافي قيمة الأصول وصافي قيمة الأصول لكل سهم

يجب أن يتضمن الإفصاح الكتابي عن صافي قيمة الأصول أو صافي قيمة الأصول لكل سهم وصفاً للطرق المستخدمة في المقاييس والمسؤوليات وعدد الأسهم المستخدمة في الحساب.

(i) استبدال كمية المشروع التجاري

يجب أن يتضمن الإفصاح الكتابي المتعلق باستبدال كمية المشروع التجاري شرحاً لطريقة الحساب المطبقة.

7.4.11. صافي العوائد

إذا تم الكشف عن صافي العوائد، فيجب تضمين المعلومات التالية:

1) إظهار صافي العوائد المحسوب عن طريق طرح الرسوم والضرائب وتكاليف التشغيل من الإيرادات؛ و
2) ذكر طريقة الحساب.

7.4.12. الإفصاح باستخدام مقاييس النفط والغاز

1) إذا أفصح الكيان المُبلغ عن أحد مقاييس النفط والغاز، بخلاف تقدير حجم أو قيمة الكميات المُعدة وفقاً للقسم 7.4.2 أو 7.4.8 أو إجراء مقارن أو معادل بموجب الأقسام الفرعية 2، 3، 4، 5 أو 6 من النموذج 7A ، فيجب على الكيان الذي يعد التقرير أن يدرج إفصاحاً :

(أ) يحدد معيار ومصدر مقاييس النفط والغاز؛

(ب) يقدم وصفاً موجزاً للطريقة المستخدمة لتحديد مقاييس النفط والغاز؛

(ج) يقدم تفسيرا لمعنى مقاييس النفط والغاز؛

(د) يحذر القراء من موثوقية مقاييس النفط والغاز.

2) في حالة عدم وجود معيار محدد لمقياس النفط والغاز، يجب على الكيان الذي يعد التقرير أن يدرج أيضاً إفصاحاً :

(أ) يقدم وصفاً موجزاً للبارامترات (المعملات) المستخدمة في حساب مقياس النفط والغاز؛ و

(ب) ينص على أن مقياس النفط والغاز ليس له أي معنى موحد ولا يجوز استخدامه لإجراء مقارنات..

7.4.13. الإفصاح المقيد: تلخيص التصنيفات

1) لا يجوز للكيان الذي يعد التقرير الإفصاح عن مجموع كمية تقديرية أو قيمة تقديرية لاثنين أو أكثر مما يلي:

(أ) مشروع تجاري؛

(ب) مشروع تجاري محتمل؛

(ج) مشروع استكشاف؛

(د) الكميات الإضافية الموجودة (E3.3F4G1,2,3)

(هـ) الكميات الإضافية الموجودة(E3.3F4G4) ؛

2) على الرغم من البند 1) السابق، يجوز للكيان المسؤول عن إعداد التقارير الإفصاح عن تقدير إجمالي الكميات المقدرة في البداية في المكان أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة إذا كان الكيان المبلّغ عنه يشمل، بالقرب من هذا الإفصاح، تقديراً لكل مما يلي، حسب الاقتضاء :

(أ) مشروع تجاري؛

(ب) مشروع تجاري محتمل؛

(ج) مشروع استكشاف؛

(د) الكميات الإضافية الموجودة (E3.3F4G1,2,3)

(هـ) الكميات الإضافية الموجودة(E3.3F4G4) ؛

3) يجوز للكيان المسؤول عن إعداد التقارير الإفصاح عن تقدير للكميات الإجمالية المقدرة مبدئياً في المكان، أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة باعتبارها التصنيف الفرعي الأكثر تحديداً الذي يمكن تعيينه لكمياتها، بشرط أن يقوم كيان الإبلاغ بما يلي في مكان قريب للإفصاح بالتقرير:-

(أ) يشرح سبب كون الكميات الإجمالية المقدرة في مكانها الأصلي، أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة، ربما، هي التصنيف الفرعي الأكثر تحديداً القابل للتخصيص؛ و

(ب) يقوم بتضمين البيانات التحذيرية التالية:-

(i) في حالة الإفصاح عن كميات الموارد المعروفة، البيان التحذيري المطلوب بموجب الفقرة 7.4.8 (2)(ج)(v)(أ)؛ أو
(ii) في حالة الإفصاح عن إجمالي الكميات المقدرة مبدئياً في المكان أو في المورد المحتمل، البيان التحذيري المطلوب بموجب الفقرة 7.4.8 (2)(ج)(v)(ب)؛

7.4.14. الإفصاح عن تقديرات الحالة المرتفعة لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري

1) إذا أفصح كيان إبلاغ عن تقدير لكميات G1 زائد G2 زائد G3 المرتبطة بمشروع تجاري، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن التقديرات المقابلة لكميات G1 و G2 زائد G3 المرتبطة بالمشروع التجاري أو كميات G2 و G3 المرتبطة بالمشروع التجاري

2) إذا أفصح الكيان المسؤول عن إعداد التقارير عن تقدير G3 لمشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن تقديرات G1 و G2 المقابلة.

7.5. تعريفات

في مجمل سياق نص هذا القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، فإن التعبير الذي يشير إلى أي نوع اجتماعي، يشمل الأنواع الأخرى ما لم يُنَص على خلاف ذلك أو يتطلب المحتوى غير ذلك، والمصطلحات التالية سيكون لها المعاني الموضحة قرين كل منها. كما أن التعريفات الواردة في هذا القسم تنطبق أيضاً على نموذج 7A .

- **تكاليف التخلي**

تعني تكاليف التخلي جميع التكاليف المرتبطة بما يلي:

1) جعل جميع فترات البئر غير قادرة على التدفق إلى جوف البئر أو بين الفترات
2) إزالة جميع معدات فوهة البئر؛ و
3) الإزالة المادية للمنشآت السطحية، وإيقاف تشغيل أي مرافق، بالقرب من البئر، لازمة لنقل ومعالجة وقياس المنتج.

- **نقطة مرجعية بديلة**

تعني موقعاً يتم فيه قياس كميات وقيم المنتج قبل نقطة البيع الأولى.

- **معلومات مماثلة**

معلومات حول منطقة خارج المنطقة التي يكون فيها للكيان الذي يقوم بإعداد التقارير مصلحة أو ينوي الحصول على مصلحة، والتي تتم الإشارة إليها من قبل كيان الإبلاغ لغرض، في رأي الشخص المختص، إجراء مقارنة أو استنتاج لمنطقة ما التي يكون فيها للكيان الذي يعد التقرير مصلحة أو ينوي الحصول على حصة وقد تشمل:

(i) المعلومات التاريخية المتعلقة بالمشروع التجاري؛
(ii) تقديرات حجم أو قيمة المشروع التجاري.
(iii) المعلومات التاريخية المتعلقة بالمشروع التجاري المحتمل؛
(iv) تقديرات لحجم أو قيمة المشروع التجاري المحتمل؛
(v) كميات الإنتاج التاريخية؛
(vi) تقديرات الإنتاج؛ أو
(vii) معلومات عن حقل، بئر، حوض أو خزان.

- **النتائج المتوقعة**

المعلومات التي قد تشير، في رأي الشخص المختص، إلى القيمة أو الكميات المحتملة للمشروع التجاري المحتمل فيما يتعلق بالمشروع التجاري المحتمل للكيان أو جزء من مشروعه التجاري المحتمل والذي قد يشمل:

(i) تقدير الحجم
(ii) تقدير القيمة
(iii) مدى حقيقي
(iv) السماكات المتوقعة؛
(v) معدلات التدفق؛ أو
(vi) محتوى الهيدروكربون

- **البيتومين**

يُقصد بالبيتومين الخليط اللزج الذي يحدث بشكل طبيعي، والذي يتكون أساساً من البنتانات والهيدروكربونات الثقيلة، مع درجة لزوجة أعلى من 10000 ميجا باسكال مقاسة عند درجة حرارة الخليط الأصلية في الخزان وعند الضغط الجوي على أساس خالٍ من الغاز.

- **(طن من النفط المكافئ) TOE**

وحدة تمثل الطاقة المتولدة من حرق طن متري واحد (1000 كيلوجرام أو 2204.68 رطل) أو 7.33 برميل نفط مكافئ، وما يعادل الطاقة المستمدة من 1270 متر مكعب من الغاز الطبيعي أو 1.4 طن متري من الفحم أي 41.868 جيجا جول 39.68 مليون وحدة حرارية بريطانية أو 11.63 ميغاواط / ساعة.

- **منتج ثانوي**

يُقصد بالمنتج الثانوي مادة هيدروكربونية أو غير هيدروكربونية يتم استعادتها كنتيجة لإنتاج منتج.

- **ميثان طبقة الفحم الحجري**

ميثان طبقة الفحم يعني الغاز الطبيعي، المكون أساساً من الميثان، الموجود في رواسب الفحم

- **بيانات المشروع التجاري المحتمل**

تشير بيانات المشروع التجاري المحتمل إلى تقدير كميات المشروع التجارية المحتملة وصافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **الغاز الطبيعي التقليدي**

يقصد بالغاز الطبيعي التقليدي الغاز الطبيعي الموجود في مساحة المسام وينتج منها في تراكم تكون ميكانيكا الاصطياد الأولية غير مرتبطة بالقوى الهيدروديناميكية والسمات الجيولوجية الموضعية أو الترسيبية.

- **تاريخ السريان**

(i) الموعد النهائي لجميع البيانات الجيولوجية والهندسية والمالية التي لا يمكن بعدها إدراج معلومات جديدة في التقييم؛ و
(ii) إنه التاريخ الذي يتم فيه خصم جميع صافي الإيرادات المستقبلية أو توقعات التدفقات النقدية الأخرى لتحديد صافي القيم

الحالية.

- **جهة/ كيان**

شركة، أو مشروع مشترك، أو شراكة، أو ثقة، أو فرد، أو إمارة، أو وكالة، أو شخص آخر يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في:-

(i) التنقيب عن النفط والغاز أو إنتاجهما؛
(ii) الاستحواذ على الممتلكات أو المصالح فيها لغرض إجراء هذا الاستكشاف أو الإنتاج؛ أو
(iii) ملكية العقارات أو المصالح المتعلقة بها والتي يجري أو سيتم إجراء الاستكشاف أو الإنتاج بشأنها.

- **أول نقطة بيع**

تعني نقطة البيع الأولى النقطة الأولى بعد الإنتاج الأولي التي يتم فيها نقل ملكية المنتج.

- **صافي الإيرادات المستقبلية**

يعني صافي الإيرادات المستقبلية التنبؤ بالإيرادات، وتقديرها باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة أو الأسعار والتكاليف الثابتة، الناشئة عن التطوير والإنتاج المتوقعين لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل صافي الرسوم المرتبطة به وتكاليف التشغيل وتكاليف التطوير وتكاليف التخلي و تكاليف الاستصلاح: ولا يتم خصم المصاريف العمومية والإدارية للشركات وتكاليف التمويل، ويتم احتساب صافي القيم الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية باستخدام معدل الخصم وبدون خصم.

- **هيدرات الغاز**

هيدرات الغاز تعني مواد بلورية طبيعية تتكون من الماء والغاز، في هيكل شبكي جليدي.

- **النفط الخام الثقيل**

النفط الخام الثقيل يعني النفط الخام بكثافة أكبر من 10 درجات من الجاذبية API وأقل من أو تساوي 22.3 درجة جاذبية API.

- **الهيدروكربون**

الهيدروكربون يعني مركب يتكون من الهيدروجين والكربون، والذي، عندما يحدث بشكل طبيعي، قد يحتوي أيضاً على عناصر أخرى مثل الكبريت.

- **النفط الخام الخفيف**

النفط الخام الخفيف يعني النفط الخام بكثافة أكبر من 31.1 درجة جاذبية API

- **(ألف قدم مكعب من الغاز المكافئ) McfGE's**

يتم عادةً تحويل أحجام النفط إلى مكافئ الغاز على أساس محتوى التسخين الاسمي أو القيمة الحرارية للوقود. وتتراوح معاملات التحويل الشائعة من 1 برميل النفط الخام = من 6 إلى 5.6 **(ألف قدم مكعب من الغاز المكافئ)**. (يستخدم المشغلون الآخرون نسبة التحويل المترية البالغة 1 متر مكعب من النفط الخام = 1 **McfGE**)

- **نفط خام متوسط**

يعني النفط الخام المتوسط النفط الخام بكثافة أكبر من 22.3 درجة جاذبية API وأقل من أو تساوي 31.1. درجات الجاذبية API

- **سوائل الغاز الطبيعي**

تعني سوائل الغاز الطبيعي تلك المكونات الهيدروكربونية التي يمكن استعادتها من الغاز الطبيعي كسوائل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتانات بلس والمكثفات والتي قد تحتوي على غير الهيدروكربونات.

- **صافي العائد**

سعر النفط أو الغاز في أي نقطة مؤقتة في تدفق الإنتاج والمعالجة محسوباً على أساس سعر منتجات المبيعات المشتقة عند نقطة مرجعية محددة.

- **مقياس النفط والغاز**

مقياس النفط والغاز يعني مقياساً رقمياً لأنشطة النفط والغاز للكيان المُبلغ.

- **ملكية/ امتياز**

حجم من قشرة الأرض حيث يتمتع كيان اعتباري أو فرد بحقوق تعاقدية لإنتاج ومعالجة وتسويق جزء محدد من المعادن الموضعية المحددة (بما في ذلك البترول). يتم تعريفها بشكل عام على أنها منطقة ولكن قد يكون لها عمق و / أو قيود طبقية. يمكن أن يطلق عليه أيضاً عقد إيجار أو امتياز أو ترخيص.

- **بيانات مشروع الاستكشاف**

بيانات مشروع الاستكشاف تعني تقدير كميات مشروع الاستكشاف وصافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **تكاليف الاستصلاح**

تعني تكاليف الاستصلاح جميع التكاليف، بخلاف تكاليف التخلي، المرتبطة باستعادة الأراضي القريبة قدر الإمكان من حالتها الأصلية أو وفقاً لمعيار تحدده أو تفرضه الحكومة أو الهيئة التنظيمية.

- **جهة / كيان إبلاغ (إصدار التقارير)**

الكيان الذي يقدم تقرير المشروع التجاري المحتمل والمشروع التجاري. (انظر أعلاه) (يمكن أيضاً أن تكون المُصدر المُبلغ):

(i) "جهة إصدار التقارير" على النحو المحدد في تشريعات الأوراق المالية؛ أو

(ii) في الولايات القضائية التي لا يعرف فيها المصطلح في تشريعات الأوراق المالية، يكون مُصدر الأوراق المالية مطلوباً لحفظ وتسجيل البيانات المالية مع السلطة التنظيمية المختصة.

- **بيانات المشروع التجاري**

تقديرات كميات G1 المرتبطة بمشروع تجاري وكميات G2 المرتبطة بالمشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **معلومات المشروع التجاري**

تتكون معلومات المشروع التجاري من تقديرات متعددة تتعلق بحجم وقيمة منتجات النفط والغاز. كما تتضمن معلومات المشروع التجاري تقديرات كميات مشروع تجاري للنفط والغاز، ولكن ليس بالضرورة تقديرات ما يلي:

(1) معدلات الإنتاج المستقبلية لهذا المشروع التجاري؛
(2) صافي إيراداته المستقبلية؛
(3) القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية.

يجب تقدير جميع معلومات المشروع التجاري هذه وتصنيفها طبقاً لتعريفات المشروع التجاري المذكورة.

- **غاز اصطناعي (تخليقي)**

يقصد بالغاز الاصطناعي سائل غازي:

(أ) يتولد نتيجة لتطبيق عملية تحويل في الموقع على الفحم أو أنواع الصخور الحاملة للهيدروكربون؛ و
(ب) لا تقل نسبة الميثان فيه من حيث الحجم عن 10٪.

- **نفط خام اصطناعي (تخليقي)**

يعني النفط الخام التخليقي خليطاً من الهيدروكربونات السائلة المشتقة عن طريق ترقية البيتومين أو الكيروجين من الصخر الزيتي أو الفحم أو تحويل الغاز إلى سائل وقد يحتوي على الكبريت أو غيره من المركبات غير الهيدروكربونية.

7.6. نموذج 7A الإبلاغ العام للنفط والغاز ومعلومات أخرى عن النفط والغاز

جدول المحتويات

إرشادات عامة

الجزء الأول تاريخ إصدار البيان

البند 1.1 تواريخ ذات صلة

الجزء الثاني الإفصاح عن بيانات مشروع تجاري

البند 2.1 بيانات المشروع التجاري (توقعات الأسعار والتكاليف)

الجزء الثالث افتراضات خاصة بالأسعار

البند 3.1 الأسعار الثابتة المستخدمة في التقديرات التكميلية
البند 3.2 تنبؤات الأسعار المستخدمة في التقديرات

الجزء الرابع المصالحة بين التغييرات في المشروع التجاري
البند 4.1 تسوية المشروع التجاري

الجزء الخامس معلومات إضافية تتعلق ببيانات المشروع التجاري
البند 5.1 مشروع تجاري معتمد للتطوير - مشروع تجاري مبرر للتطوير
البند 5.2 عوامل هامة أو حالات عدم يقين تؤثر على بيانات المشروع التجاري
البند 5.3 تكاليف التطوير المستقبلي
البند 5.4 التوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

الجزء السادس معلومات أخرى عن النفط والغاز
البند 6.1 ملكيات وامتيازات النفط والغاز والآبار
البند 6.2 عوامل هامة أو أوجه عدم يقين ذات صلة بممتلكات بها إفصاح عن مشروع تجاري محتمل
البند 6.3 بند العقود الآجلة
البند 6.5 آفاق ضريبية
البند 6.6 التكاليف المتكبدة
البند 6.7 أنشطة الاستكشاف والتطوير
البند 6.8 تقديرات الإنتاج
البند 6.9 تاريخ الإنتاج

هذا هو النموذج المشار إليه في الجزء 1 والقسم 7.4.2 من القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

إرشادات عامة

1) المصطلحات التي تم توضيح مدلولها في القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد لها نفس المعنى في هذا النموذج 7A
2) ليس من الضروري، في هذا النموذج **7A**، تضمين العناوين أو الترقيم، أو اتباع ترتيب العناصر، يمكن توفير المعلومات في جداول.
3) إذا كان أي عنصر أو أي مكون من عنصر محدد في هذا النموذج 7Aلا ينطبق على كيان الإبلاغ (إعداد التقارير) وأنشطته وعملياته، أو ليس جوهرياً، فلا يوجد داعي للإشارة إلى هذا العنصر أو المكون. وليس من الضروري الإشارة إلى أن هذا العنصر أو المكون "غير قابل للتطبيق" أو "غير جوهري".
4) يحدد هذا النموذج **7A**الحد الأدنى من المتطلبات. وقد يقدم كيان الإبلاغ معلومات إضافية غير مطلوبة في هذا النموذج بشرط ألا يكون مضللاً وألا يتعارض مع متطلبات القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، شريطة عدم حذف المعلومات الجوهرية المطلوب الكشف عنها.
5) قد يفي كيان الإبلاغ بمتطلبات هذا النموذج**7A** للكشف عن معلومات "حسب بلد ما" من خلال تقديم معلومات، بدلاً من ذلك، حسب منطقة جغرافية أجنبية فيما يتعلق ببلدان خارج أفريقيا حسبما يكون مناسباً لإفصاح هادف في هذه الظروف.

الجزء الأول تاريخ إصدار البيان

البند 1.1 تواريخ ذات صلة

1. تاريخ البيان.
2. الكشف عن تاريخ سريان المعلومات المقدمة.
3. الكشف عن تاريخ إعداد المعلومات المقدمة

إرشادات

1) ينطبق نفس تاريخ السريان على مشروع تجاري لكل تصنيف أو تصنيف فرعي تم الإبلاغ عنه، وعلى صافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة. وأي إشارات إلى تغيير في بند من المعلومات، مثل التغييرات في الإنتاج أو التغيير في المشروع التجاري، تعني التغييرات المتعلقة بهذا البند خلال الإثني عشر شهراً المنتهية في تاريخ السريان.
2) تاريخ الإعداد، بالنسبة لإفصاح كتابي، يعني أحدث تاريخ تم أخذه في الاعتبار عند إعداد الإفصاح بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالفترة المنتهية في تاريخ السريان. وتاريخ الإعداد هو تاريخ لاحق لتاريخ السريان لأنه يستغرق وقتاً بعد نهاية تاريخ السريان لتجميع المعلومات لتلك الفترة المكتملة اللازمة لإعداد الإفصاح المطلوب في نهاية تاريخ السريان.
3) نظراً للعلاقة المتبادلة بين بعض بيانات المشروع التجاري لكيان الإبلاغ والمعلومات الأخرى المشار إليها في هذا النموذج 7Aوبعض المعلومات المتضمنة في بياناته المالية، يجب على كيان الإبلاغ التأكد من أن مدقق الحسابات المالي الخاص به وأشخاصه المختصين يتم إحاطتهم دوماً بالأحداث والتعاملات ذات الصلة، وتسهيل التواصل فيما بينهم.
4) إذا قدم كيان الإبلاغ (المعد للتقرير) معلومات في تاريخ أحدث من تاريخ السريان، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة في تاريخ السريان، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن التاريخ الذي قُدمت فيه تلك المعلومات الإضافية. وتجدر الإشارة إلى أن توفير مثل هذه المعلومات الإضافية لا يعفي كيان الإبلاغ من التزامه بتقديم المعلومات كما كانت في تاريخ السريان.

الجزء الثاني الإفصاح عن بيانات مشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل

البند 2.1 بيانات المشروع التجاري (أسعار وتكاليف ثابتة أو توقعات الأسعار والتكاليف)

1. تفصيل الإفصاح عن مشروع تجاري، حسب الدولة وبشكل إجمالي، إجمالي وصافي، مقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، ولكل منتج، في التصنيفات التالية:
(أ) مشروع تجاري في االإنتاج، كميات G1؛
(ب) مشروع تجاري معتمد للتطوير، كمياتG1؛
(ج) مشروع تجاري مبرر للتطوير، كمياتG1؛
(د) مشروع تجاري، كميات G1 (إجمالاً)؛
(هـ) مشروع تجاري، كميات G2 (إجمالاً)؛ و
(و) مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 (إجمالاً)؛ و
(ز) إذا أفصحت الجهة المبلغة عن تقدير مشروع تجاري، كميات G3 في البيان:
   - مشروع تجاري، كميات G3 (إجمالاً)؛ و
   - مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 زائد G3 (إجمالاً).
2. يجب على كيان الإبلاغ تقديم مناقشة عامة في النموذج 7A، متفادياً أي بيانات مضللة. يجب أن تشمل المناقشة التقنيات المستخدمة لتحديد المستوى المناسب من اليقين في تقديرات كمية المشروع التجاري. وتصف المنهجيات المستخدمة في حجوزات كميات المشروع التجاري، وكيف تم حساب الأحجام الموجودة في المكان، وكيف تم تفسير اختبارات الإنتاج، وتعيين عوامل الاسترداد.
3. الإفصاح عن صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية، حسب البلد وبشكل إجمالي، وعن صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى الصنتفات الفرعية للمشروع التجاري المشار إليها في الفقرة1 من هذا البند، مقدرة باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متنبأة، قبل وبعد خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية، ومحسوبة بدون خصم وباستخدام معدلات خصم 5٪، 10٪، 15٪ و 20٪.
4. معلومات إضافية متعلقة بصافي الإيرادات المستقبلية

(أ) تنطبق الفقرة 3 على صافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل تصنيف من التصنيفات الفرعية التالية للمشروع التجاري المفصح عنها في البند 2.1 (1) المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة:

(i) مشروع تجاري كمياتG1 (إجمالاً)؛
(ii) مشروع تجاري كميات G1 زائد G2 (إجمالاً)؛ و
(iii) إذا كانت الفقرة 1 (ز) من هذا البند تنطبق، مشروع تجاري كميات G1 زائد G2 زائد G3 (إجمالاً).

(ب) قم بالإفصاح، حسب البلد وبشكل إجمالي، عن العناصر التالية لصافي الإيرادات المستقبلية المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة والمحسوبة بدون خصم:

(i) إيرادات؛
(ii) رسوم مفروضة؛
(iii) تكاليف تشغيل؛
(iv) تكاليف تطوير؛
(v) تكاليف تخلي وتكاليف استصلاح؛
(vi) صافي إيرادات مستقبلية قبل خصم نفقات ضريبة الدخل المستقبلية؛

(vii) نفقات ضريبة الدخل المستقبلية؛ و
(viii) صافي إيرادات مستقبلية بعد خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية.

(ج) قم بالإفصاح، حسب المنتج في كل حالة مع المنتجات الثانوية المرتبطة، وعلى أساس قيمة الوحدة لكل منتج، في كل حالة مع المنتجات الثانوية المرتبطة (على سبيل المثال، دولار أمريكي لكل وحدة نفط أو دولار أمريكي لكل وحدة غاز باستخدام صافي المشروع التجاري)، وصافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية (قبل خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية) مقدرة باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة ومحسوبة باستخدام معدل خصم بنسبة 10٪ .

5. مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف
إذا أفصح الكيان المبلّغ علناً عن مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف في تقرير الشخص المختص، فيجب الإفصاح عنه بشكل منفصل عن الإفصاح المطلوب بموجب االفقرات1 و 2 و 3 من البند 2.1 من النموذج 7Aعلى النحو التالي:
(أ) المشروع التجاري المحتمل أو مشروع الاستكشاف، حسب الاقتضاء، الإجمالي والصافي، المقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، لكل منتج، في كل من التصنيفات الفرعية التالية:
i. مشروع تجاري محتمل (G1)
ii. مشروع تجاري محتمل (G2)
iii. مشروع تجاري محتمل (G3)
iv. مشروع الاستكشاف (G4.1)
v. مشروع الاستكشاف (G4.2)
vi. مشروع الاستكشاف (G4.3)؛ و

(ب) صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل تصنيف فرعي من المشروع التجاري المحتمل المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة، قبل خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية، المحسوبة باستخدام معدلات خصم 0٪، 5٪، 10٪، 15٪ و 20٪.

إرشادات

1) يجب على كيان الإبلاغ الإفصاح عن مجمل أي مشروع تجاري إذا كان يمتلكه بشكل مباشر أو غير مباشر، أو له في المشروع مصالح عمل أو عوائد وريوع.
2) لا تُدرج، في بيانات المشروع التجاري، بيانات المشروع التجاري المحتمل أو بيانات مشروع الاستكشاف، أو منتجاً خاضعاً للشراء بموجب توريد أو شراء أو اتفاقية مماثلة طويلة الأجل، ومع ذلك، إذا كان الكيان المسؤول عن التقارير طرفاً في مثل هذا الاتفاق مع حكومة أو سلطة حكومية، ويشارك في تشغيل الملكيات التي يقع فيها المنتج أو يعمل بطريقة أخرى كمنتج للمشروع التجاري المحتمل (على عكس كونه مشترياً أو وسيطاً أو تاجراً أو مستورداً مستقلاً) فإنه يكشف بشكل منفصل عن مصلحة الكيان المبلّغ في المشروع التجاري المحتمل الذي يخضع لمثل هذه الاتفاقيات في تاريخ السريان والكمية الصافية للمنتج التي تلقاها ذلك الكيان بموجب الاتفاقية خلال الإثني عشر شهراً المنتهية في تاريخ السريان.
3) يتضمن صافي الإيرادات المستقبلية الجزء المنسوب إلى مصلحة الكيان المبلغ بموجب اتفاقية ما كما هو مشار إليها في التوجيه 2) السابق.
4) إذا كان إفصاح الكيان المبلّغ عن مشروع تجاري محتمل سيكون مضللاً، لشخص معقول، وإذا تم ذلك الإفصاح دون توضيح ملكية الكيان المبلّغ أو سيطرته على ذلك المشروع التجاري المحتمل، فيجب أن تُفسر طبيعة ملكية الكيان المبلّغ (دون سيطرة) على مشروع تجاري محتمل تم الإفصاح عنه في تقرير النموذج7A .
5) إذا أفصح الكيان الذي يقدم التقارير طواعية عن مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف وكان G1 أو تقدير الخسارة، حسب الاقتضاء، له صافي قيمة حالية سالب بأي من معدلات الخصم المشار إليها في الفقرة 4 (ب)، فيجب على الكيان المسؤول عن التقارير الإفصاح عن صافي القيمة الحالية السالب.
6) يشمل صافي الإيرادات المستقبلية الجزء المنسوب إلى مصلحة الكيان المبلغ بموجب الاتفاقية المشار إليها في التعليمات (2).
7) الأسعار والتكاليف الثابتة هي الأسعار والتكاليف المستخدمة في التقديرات والتي هي:
(أ) أسعار وتكاليف المنشأة التي تعرض التقرير كما في تاريخ سريان التقدير، والثابتة طوال العمر التقديري للممتلكات التي ينطبق عليها التقدير؛
(ب) في حالة وجود أسعار أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها في الوقت الحالي أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها حالياً والتي تكون المنشأة معدة التقرير ملزمة بها قانوناً بموجب التزام تعاقدي أو التزام آخر لتوريد منتج مادي، بما في ذلك تلك الخاصة بفترة تمديد العقد المحتمل تمديده، تلك الأسعار أو التكاليف بدلاً من الأسعار والتكاليف المشار إليها في الفقرة (أ).

لأغراض الفقرة (أ)، ستكون أسعار المنشأة التي تعرض التقارير هي السعر المرحل للنفط والسعر الفوري للغاز، بعد التعديلات التاريخية للنقل والجاذبية وعوامل أخرى.

الجزء الثالث افتراضات خاصة بالأسعار

البند 3.1 الأسعار الثابتة

بالنسبة لكل منتج، قم بالإفصاح عن الأسعار القياسية المرجعية للبلدان أو المناطق التي يعمل فيها الكيان المبلغ، كما هو الحال في اليوم الأخير من آخر سنة مالية للكيان المُبلِغ، والتي تنعكس في بيانات المشروع التجاري التي تم الكشف عنها استجابة للبند 2.1

البند 3.2 تنبؤات الأسعار المستخدمة في التقديرات

1. لكل منتج، قم بالإفصاح عن:

(أ) افتراضات التسعير المستخدمة في تقدير بيانات المشروع التجاري أو بيانات المشروع التجاري المحتمل أو مشروع الاستكشاف التي تم الإفصاح عنها استجابةً للبند 2.1 :

i. لكل من السنوات المالية الخمس التالية على الأقل؛ و
ii. بشكل عام، للفترات اللاحقة؛ و

(ب) المتوسط المرجح للأسعار التاريخية للمنشأة معدة التقرير لآخر سنة مالية.

2. يجب أن يتضمن الإفصاح استجابة للقسم 1 جداول التسعير المرجعية المرجعية للبلدان أو المناطق التي يعمل فيها الكيان المبلّغ عنه، والتضخم وعوامل التنبؤ الأخرى المستخدمة.
3. إذا تم تقديم افتراضات التسعير المحددة استجابة للفقرة 1 من قبل شخص مختص مستقل عن الكيان المبلّغ عنه، فافصح عن هذه الحقيقة وحدد الشخص المختص.

إرشادات

1) يمكن الحصول على الأسعار المرجعية المعيارية من مصادر مثل تبادلات تداول المنتجات العامة أو الأسعار المعلنة من قبل المشترين.
2) يشمل مصطلح "الأسعار والتكاليف الثابتة" والمصطلح المحدد "الأسعار والتكاليف المتوقعة" أي أسعار أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها حالياً والتي يكون الكيان المبلغ عنها ملزماً قانوناً بالتزام تعاقدي أو التزام آخر بتوريد منتج مادي، بما في ذلك تلك الأسعار لفترة تمديد محتملة للعقد.
وفي الواقع، تتجاوز هذه الأسعار الملتزم بها تعاقدياً الأسعار المرجعية المعيارية لغرض تقدير بيانات المشروع التجاري أو بيانات المشروع التجاري المحتمل أو بيانات مشروع الاستكشاف. وللتأكد من أن الإفصاح بموجب هذا الجزء ليس مضللاً، يجب أن يعكس الإفصاح هذه الأسعار الملتزمة تعاقدياً.
3) بموجب القسم الفرعي 7.4.6 من القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، يجب على الكيان المبلّغ الحصول على موافقة خطية من شخص مختص للإفصاح عن هويته استجابة للفقرة 3 من هذا البند.

الجزء الرابع المصالحة بين التغييرات في المشروع التجاري

البند 4.1 تسوية المشروع التجاري

1. قدم المعلومات المحددة في القسم 2 من هذا البند فيما يتعلق بالتصنيفات الفرعية للمشروع التجاري كما وردت في البند 2.1:
(أ) مشروع تجاري، كميات G1 (إجمالاً)؛
(ب) مشروع تجاري، كميات G2 (إجمالاً)؛ و
(ج) مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 (إجمالاً).

2. الإفصاح عن التغييرات بين تقديرات المشروع التجاري التي تم إجراؤها في تاريخ السريان والتقديرات المقابلة ("تقديرات السنة السابقة") التي تم إجراؤها في اليوم الأخير من السنة السابقة للكيان الذي يعد التقرير:
(أ) حسب الدولة؛
(ب) لكل مما يلي:
i. النفط الخام الخفيف
ii. نفط خام متوسط
iii. نفط خام ثقيل
iv. البيتومين (القار)
v. سوائل الغاز الطبيعي
vi. زيت خام اصطناعي
vii. أي زيت غير تقليدي آخر؛
viii. الغاز الطبيعي التقليدي
ix. غاز طبيعي غير تقليدي
x. هيدرات الغاز

xi. غاز اصطناعي

(ج) تحديد وشرح كل مما يلي بشكل منفصل:

i. التوسعات والتمديدات والاسترداد المحسن؛
ii. المراجعات الفنية
iii. الاكتشافات
iv. عمليات الاستحواذ.
v. التصرفات.
vi. العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ و
vii. الإنتاج.

إرشادات

1) يجب توفير التسوية المطلوبة بموجب هذا البند 4.1 فيما يتعلق بالمشروع التجاري المقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، مع السعر وحالة التكلفة الموضحة في الإفصاح.
2) لأغراض هذا البند 4.1، يكفي تقديم المعلومات المتعلقة بالمنتجات المحددة في الفقرة 2 (ب)، باستثناء هيدرات الغاز وسوائل الغاز الطبيعي وغيرها من المنتجات الثانوية المرتبطة بها.
3) لا يجوز للكيانات المبلغة تضمين مشروع تجاري لحفر الردم (infill drilling) في مجموعة المراجعات الفنية المحددة في الفقرة 2 (ج) (ii). ويجب تضمين إضافات المشروع التجاري من حفر الردم في مجموعة التوسعات والتمديدات والاسترداد المحسن في الفقرة 2 (ج) (i) (أو بدلاً من ذلك، في مجموعة منفصلة تضاف إلى الفقرة 2 (ج) بعنوان "حفر الردم").

الجزء الخامس معلومات إضافية تتعلق ببيانات المشروع التجاري

البند 5.1 مشروع تجاري معتمد للتطوير - مشروع تجاري مبرر للتطوير

1. بالنسبة لمشروع تجاري G1 – معتمد للتطوير

(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - معتمد للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،

(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G1 - معتمد للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات المشروع التجاري G1 – معتمد للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G1 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

2. بالنسبة لمشروع تجاري G2 – معتمد للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G2 - معتمد للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G2- معتمد للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G2 – معتمد للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G2 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.
3. بالنسبة لمشروع تجاري G1 – مبرر للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G1 – مبرر للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G1 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

4. بالنسبة لمشروع تجاري G2 – مبرر للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G2 - مبرر للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G2 – مبرر للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G2 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

إرشادات

1) تشير عبارة "إسنادها أولياً" إلى التخصيص المبدئي لحجم مشروع تجاري للنفط أو الغاز - معتمد للتطوير، ومشروع تجاري - مبرر للتطوير بواسطة كيان مسؤول عن التقارير. ويمكن فقط تضمين كميات كانت غير معينة سابقاً من النفط أو الغاز في الكميات الأولية (المبدئية) المنسوبة للفترة المشمولة بالتقرير؛ فعلى سبيل المثال، في عام 2011، خصص كيان لإعداد التقارير (عن طريق الاستحواذ والاكتشاف والتمديد والاسترداد المحسن) 300 مليون قدم مكعب لمشروع تجاري معتمد للتطوير، ومشروع تجاري مبرر للتطوير G1 – معتمد للتطوير للغاز الطبيعي التقليدي، وهذا سيكون الحجم المبدئي المسند (المخصص) لعام 2011.
2) مناقشة خطة الكيان المبلّغ لتطوير مشروع تجاري – معتمد للتطوير، أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير، أو أسباب إرجاء الكيان المبلّغ لتطوير مشروع تجاري - معتمد للتطوير أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير؛ يجب أن تمكن أي مستثمر عادل من تقييم الجهود التي تبذلها الجهة المبلغة لتحويل مشروع تجاري - معتمد للتطوير أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير إلى مشروع تجاري - قيد الإنتاج.

البند 5.2 عوامل هامة أو حالات عدم يقين تؤثر على بيانات المشروع التجاري

1. تحديد ومناقشة العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الهامة أو أوجه عدم اليقين الجوهرية التي تؤثر على مكونات معينة من بيانات المشروع التجاري.

إرشادات

1) يجب على الكيان الذي يقدم التقارير (كيان الإبلاغ)، بموجب هذا البند، أن يدرج مناقشة أي تكاليف تخلي أو استصلاح كبيرة، أو تكاليف تطوير أو تشغيل متوقعة مرتفعة بشكل غير عادي، أو التزامات تعاقدية بإنتاج وبيع جزء كبير من الإنتاج بأسعار أقل بكثير من تلك التي كان يمكن تحقيقها دون هذه الالتزامات التعاقدية. فإذا تم عرض المعلومات المطلوبة بواسطة هذا البند في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 5.3 تكاليف التطوير المستقبلي

1) (أ) تقديم المعلومات المحددة في الفقرة 1 (ب) فيما يتعلق بتكاليف التطوير المخصومة في تقدير صافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل من الفئات الفرعية التالية للمشروع التجاري:

i. كميات المشروع التجاري G1 (في المجموع) المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة؛ و
ii. كميات المشروع التجاري G1 زائد G2 (في المجموع) باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة.

(ب) الإفصاح، حسب البلد، عن مقدار تكاليف التطوير المقدرة
i. في المجموع، محسوبة بدون خصم؛ و
ii. مقدرة بالسنة لكل من السنوات الخمس الأولى.

2) ناقش توقعات الكيان المبلّغ فيما يتعلق بما يلي:
(أ) المصادر (بما في ذلك التدفقات النقدية المتولدة داخلياً، وتمويل الديون أو رأس المال، والمزارع أو الترتيبات المماثلة) وتكاليف التمويل التطوير المستقبلي المقدرة؛ و
(ب) تأثير تكاليف التمويل على المشروع التجاري المعلن عنه أو صافي الإيرادات المستقبلية.
3) إذا توقع كيان الإبلاغ أن تكاليف التمويل المشار إليها في القسم 2، يمكن أن تجعل تطوير الملكية غير مجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً بالنسبة له؛ فيجب أن يفصح عن هذا التوقع وعن خططه بالنسبة للممتلكات.

البند 5.4 التوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

1. سيتم تقديم معلومات مختصرة تتعلق بالتوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

الجزء السادس معلومات أخرى عن النفط والغاز

البند 6.1 ملكيات وامتيازات النفط والغاز والآبار

1. تحديد ووصف الخصائص المادية لكيان الإبلاغ؛ المحطات ومواقع العمل والمرافق والتركيبات:
(أ) تحديد مواقعها (على سبيل المثال، المحافظة، البلد، إلخ)؛
(ب) الإشارة إلى ما إذا كانت تقع على الشاطئ أو في البحر؛
(ج) فيما يتعلق بالممتلكات التي يُنسب إليها مشروع تجاري والتي تكون قادرة على الإنتاج ولكنها لا تنتج، يجب الإفصاح عن المدة التي انقضت على هذه الحالة ومناقشة مدى القرب العام من خطوط الأنابيب أو وسائل النقل الأخرى؛
(د) وصف أي تنازل قانوني أو إلزامي آخر، أو عمليات تخلي أو تسليم أو تغييرات في الملكية؛ و

(هـ) أي عامل جوهري يمكن أن يؤثر على الوضع القانوني.

2. تحديد، بشكل منفصل بالنسبة لآبار النفط وآبار الغاز، عدد الآبار المنتجة والآبار غير المنتجة لجهة الإبلاغ، معبراً عنه من حيث إجمالي الآبار وصافي الآبار، حسب الموقع.

البند 6.2 عوامل هامة أو أوجه عدم يقين ذات صلة بممتلكات بها إفصاح عن مشروع تجاري محتمل

إذا تم الإفصاح بموجب البند 2.1 (4)، فقم بتحديد ومناقشة العوامل الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية المهمة أو أوجه عدم اليقين الكبيرة التي تؤثر على التطورات المتوقعة أو أنشطة الإنتاج على الملكيات.

إرشادات

1) يجب على الكيان الذي يقدم التقارير، بموجب هذا البند، أن يدرج مناقشة أي تكاليف تخلي مهمة وتكاليف استصلاح، أو تكاليف تطوير أو تكاليف تشغيل متوقعة مرتفعة بشكل غير عادي، أو التزامات تعاقدية لإنتاج وبيع جزء كبير من الإنتاج بأسعار أقل بكثير من تلك التي كان يمكن إدراكها ولكن بدون تلك الالتزامات التعاقدية.

2) إذا تم عرض المعلومات المطلوبة بواسطة هذا البند في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 6.3 العقود الآجلة

1. إذا كان الكيان المبلّغ ملزماً باتفاقية (بما في ذلك اتفاقية نقل)، بشكل مباشر أو من خلال مُجمّع، يمكن بموجبها منعه من التحقيق الكامل لأسعار السوق المستقبلية للنفط أو الغاز (أو حمايته من كامل تأثيرها)، فيجب عليه ككيان إبلاغ وصف الاتفاقية بشكل عام، ومناقشة التواريخ أو الفترات الزمنية والملخصات أو نطاقات الأحجام والقيم المتعاقد عليها أو المقدرة بشكل معقول.
2. إذا تجاوزت مسؤوليات أو التزامات النقل الخاصة بالكيان المبلّغ لتسليمات مادية مستقبلية للنفط أو الغاز إنتاجه المستقبلي المتوقع من مشروعه التجاري G1، المقدّر باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة والمفصح عنها في الجزء 2، فيجب مناقشة هذه الزيادة مع إعطاء المعلومات حول مقدار الزيادة والتواريخ أو الفترات الزمنية والأحجام والقيمة المقدرة بشكل معقول.

1.

البند 6.5 آفاق ضريبية

إذا لم يكن الكيان المسؤول عن التقرير مطالباً بدفع ضرائب الدخل لآخر سنة مالية مكتملة، ناقش تقديره لموعد استحقاق ضرائب الدخل.

البند 6.6 التكاليف المتكبدة

1. قم بالإفصاح، حسب كل دولة، ولآخر سنة مالية عن كل مما يلي:
(أ) تكاليف حيازة المشروع، بشكل منفصل للمشاريع التجارية، والمشاريع التجارية المحتملة، والمشاريع غير التجارية ومشاريع الاستكشاف؛
(ب) تكاليف الاستكشاف. و
(ج) تكاليف التطوير.

إرشادات

1) إذا كانت التكاليف المحددة في الفقرتين (أ) (ب) و (ج) معروضة في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 6.7 أنشطة الاستكشاف والتطوير

1. قم بالكشف، لكل دولة وبشكل منفصل عن الآبار الاستكشافية وآبار التطوير:
(أ) عدد الآبار الإجمالية وصافي الآبار المنجزة في آخر سنة مالية للكيان المبلغ (معد التقرير). و
(ب) لكل مجموعة من الآبار التي تم الكشف عن معلومات عنها بموجب الفقرة (أ)، العدد المكتمل مثل آبار النفط وآبار الغاز وآبار الخدمة وعدد الآبار الجافة.
2. صف بشكل عام أهم أنشطة الاستكشاف والتطوير الحالية والمحتملة للكيان، حسب البلد.

البند 6.8 تقديرات الإنتاج

1. قم بالكشف، لكل دولة، ولكل منتج، عن حجم الإنتاج المقدر للسنة الأولى المنعكس في تقديرات إجمالي المشروع التجاري G1 وإجمالي المشروع التجاري G2 المفصح عنه في البند 2.1.
2. إذا كان أحد الحقول يمثل 20 في المائة أو أكثر من الإنتاج المقدر المعلن عنه في القسم 1، حدد هذا الحقل واكشف عن حجم الإنتاج المقدر للحقل لتلك السنة.

البند 6.9 تاريخ الإنتاج

1. الإفصاح عن كل ربع سنة من آخر سنة مالية، لكل الدولة ولكل منتج عن:
(أ) حصة الكيان معد التقرير من متوسط حجم الإنتاج اليومي قبل خصم الرسوم المفروضة. و
(ب) كمتوسط لكل وحدة حجم:
   i. الأسعار الواردة
   ii. دفع الرسوم المفروضة؛
   iii. تكاليف الإنتاج؛ و
   iv. صافي العائد الناتج.
2. بالنسبة لكل حقل مهم، وبشكل إجمالي، قم بالإفصاح عن أحجام إنتاج الكيان المبلّغ عنه لآخر سنة مالية، لكل منتج.

إرشادات

عند توفير معلومات عن كل منتج لغرض البند 6.9، ليس من الضروري التخصيص بين عدة منتجات منسوبة إلى بئر أو خزان واحد أو إلى كيان مشروع تجاري آخر. ويكفي تقديم المعلومات المتعلقة بالمنتج الرئيسي المنسوب إلى البئر أو الخزان أو أي كيان مشروع تجاري آخر. ويمكن الكشف عن صافي الأرباح الناتجة على أساس وحدات التكافؤ بين النفط والغاز (على سبيل المثال: طن من النفط المكافيء) ولكن إذا كان الأمر كذلك، فيجب توضيح ذلك، كما يجب أن يتوافق الإفصاح مع القسم 7.4.12 من قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

8. إصدار التقارير الخاصة بالطاقة المتجددة (الإبلاغ عن الطاقة المتجددة)

يوفر هذا القسم أسس الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات للإبلاغ العام عن الطاقة المتجددة. ويجب أن تمتثل هذه التقارير للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، ويتم إعدادها بالطريقة المنصوص عليها في النموذج A8، (انظر القسم 8.6).

.

8.1. التطبيق

يوفر القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد أسس الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات للإبلاغ العام عن مشاريع الطاقة المتجددة، ويجب أن تمتثل هذه التقارير لهذا القانون الأفريقي، ويتم إعدادها بالطريقة المنصوص عليها في النموذج A8، (انظر القسم 8.6).
وتجدر الإشارة إلى أن التعريفات الموضحة أدناه (في القسم 7.5) تتعلق بتفسير وتطبيق القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد في الطاقة المتجددة.

8.2. أنشطة الطاقة المتجددة

(iii) تتضمن أنشطة الطاقة المتجددة أياً من الآتي :

(أ) البحث عن منتجات الطاقة المتجددة في مواقعها الطبيعية؛

(ب) الاستحواذ على حقوق الملكية أو الممتلكات لغرض استكشاف أو إنتاج منتجات الطاقة المتجددة من مواقعها الطبيعية على تلك الممتلكات؛

(ج) الأنشطة اللازمة لإنتاج منتجات الطاقة المتجددة من مواقعها الطبيعية، بما في ذلك الإنشاء، والتطوير، والإنتاج، والاستحواذ، والتشييد، والتركيب، والصيانة للتجميع الميداني، وأنظمة النقل والتخزين بما في ذلك معالجة المنتج، والمعالجة الميدانية والتخزين الميداني؛ وإيقاف التشغيل.

(د) إنتاج النفط الخام الصناعي والغاز الصناعي.

(iv) ولكنها لا تتضمن أياً من الآتي :

(أ) الأنشطة التي تحدث بعد نقطة البيع الأولى؛

(ب) الأنشطة المتعلقة بإنتاج موارد طبيعية أخرى غير منتجات الطاقة المتجددة ومنتجاتها الثانوية.

وتشمل المنتجات على سبيل المثال لا الحصر أياً مما يلي :

(أ) الطاقة الحرارية الجوفية
(ب) الطاقة الحيوية
(ج) الطاقة الشمسية
(د) طاقة الرياح
(ه) الطاقة المائية
(و) الطاقة البحرية

8.3. مصطلحات الإبلاغ

يجب إعداد جميع التقارير مع الأخذ في الاعتبار المبادئ المدرجة في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية .

لغرض إعداد التقارير في أفريقيا، يُطلب من معدي التقاربرعلى الالتزام، على وجه التحديد، بالقسم (7.4) التالي المعني "بالمتطلبات المطبقة على جميع الإفصاحات."

الجدول C4 إبلاغ وإعداد تقارير الطاقة المتجددة : تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، محددة حسب الفئات والفئات الفرعية.

تصنيفات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، محددة حسب الفئات والفئات الفرعية							
التصنيف		التصنيف الفرعي		الحد الأدنى من الفئات			
				E	F	G	
الكميات الإجمالية المقدرة في البداية في مكانها	إنتاج فعلي	إنتاج تجاري					
		إنتاج غير تجاري					
	مورد معروف	مشاريع تجارية	في الإنتاج	1	1.1	1, 2, 3	
			معتمد للتنمية والتطوير	1	1.2	1, 2, 3	
			مبرر للتنمية والتطوير	1	1.3	1, 2, 3	
		مشاريع تجارية محتملة	التطوير معلق	2	2.1	1, 2, 3	
			التطوير متوقف	2	2.2	1, 2, 3	
		مشاريع غير تجارية	التطوير غير واضح	3.2	2.2	1, 2, 3	
			التطوير غير مجدي	3.3	2.3	1, 2, 3	
		كميات إضافية في المكان/ الموقع		3.3	4	1, 2, 3	
	مورد محتمل	مشاريع استكشافية	(أنظر المواصفات العامة للتصنيفات الفرعية)	3.2	3	4	
		كميات إضافية في المكان/ الموقع		3.3	4	4	

8.4 *المتطلبات* القابلة للتطبيق على جميع الإفصاحات

8.4.1. التطبيق

ينطبق هذا الجزء على الإفصاح الذي يتم بواسطة أو نيابة عن كيان/ *جهة إبلاغ*:
(أ) للجمهور؛ أو
(ب) في ظروف أخرى تكون فيها جهة الإبلاغ، في وقت الإفصاح، على علم، أو ينبغي أن تعرف بشكل معقول، أن الإفصاح متاح أو سيكون متاحاً للجمهور.

8.4.2. الإفصاح عن المشروع التجاري ومعلومات أخرى

في حالة قيام *جهة إبلاغ* بالإفصاح عن مشروع تجاري أو معلومات أخرى من النوع المحدد في النموذج 8A، يجب على جهة الإبلاغ التأكد من أن الإفصاح يكون مستوفياً كحد أدنى المتطلبات التالية:

6) يجب على تقديرات مشروع تجاري أو صافي إيرادات مستقبلية:

(vii) أن تفصح عن *التاريخ الفعلي* للتقدير؛
(viii) أن تكون قد أعدت من قبل شخص مختص (انظر الجزء الثالث، القسم الخامس)
(ix) أن تكون قد أعدت وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية؛
(x) أن تستند إلى مناقشة عامة في النموذج 8A، بحيث تتجنب البيانات المضللة. ويجب أن تتضمن المناقشة التقنيات المستخدمة لتحديد المستوى المناسب من اليقين لتقديرات كميات المشروع التجاري. كما يجب أن تصف هذه المناقشة المنهجيات المستخدمة في حجوزات كميات المشروع التجاري، وكيفية حساب الكميات الموجودة في المكان، وتفسيرات اختبارات الإنتاج، وتحديد عوامل الاسترداد.
(xi) أن تكون قد افترضت أن تطوير كل *مشروع* يتم إجراء التقدير بشأنها، سيحدث، بغض النظر عن التوافر المحتمل (من منظور جهة الإبلاغ) للتمويل اللازم لذلك التطوير، حيث يتم الإبلاغ عنه ضمن فئة " معتمد للتطوير" و "مبرر للتطوير"؛ و
(xii) في حالة تقدير كميات مشروع تجاري E1F1G3 يرتبط بها صافي إيرادات مستقبلية مفصح عنها كتابةً، يجب تضمين بيان تحذيري قريب من التقديرات فحواه كالآتي :
" المشروع التجاري E1F1G3 هو تلك الكميات الإضافية لمشروع تجاري والتي يكون مستوى اليقين في استردادها أقل من كميات المشروع التجاري E1F1G2 . وهناك احتمال نسبتة 10٪ أن الكميات المنتجة فعلياً سوف تساوي أو تتجاوز مجموع كميات المشروع التجاري E1F1G1 +E1F1G2 +E1F1G3 ".

7) لغرض تحديد ما إذا كان ينبغي أن يُنسب وصف *"مشروع تجاري"* إلى مشروع معين، يجب اخذ التكاليف المستقبلية المقدرة بشكل معقول للتخلي عن موقع المشروع واستصلاحه في الاعتبار؛

8) عند الكشف عن إجمالي صافي الإيرادات المستقبلية، يجب أن يتوافق الإفصاح مع متطلبات تحديد صافي الإيرادات المستقبلية المحددة في النموذج 8A؛ و

9) يجب التصريح ببيانات المشروع التجاري والمعلومات الأخرى الواردة في النموذج 8A، كما هي عليه في اليوم الأخير من آخر سنة مالية لجهة الإبلاغ، أو في تاريخ لاحق إذا كان قد مر أكثر من ستة أشهر على انتهاء آخر سنة مالية.

8.4.3. تصنيف المشاريع التجارية والمشاريع التجارية المحتملة

10) عند الإفصاح عن مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل، يجب تطبيق تعريف الفئات والفئات الفرعية للمحاور E و F و G الموضح في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية (انظر الجزء ب) ويجب أن يتصل ذلك بالتصنيف الفرعي الأكثر تحديداً للمشروع التجاري أو المشروع التجاري المحتمل.
2) يجب على الشخص المختص الذي أعد التقرير بموجب هذا القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد الإشارة إلى أنه تم إعداده وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية، (انظر الجزء الثاني).

8.4.4. المشاريع التجارية والمبيعات المحتملة للطاقة المتجددة

4) يجب الإفصاح عن كميات أو مبيعات المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة البيع الأولى.
5) على الرغم من القسم الفرعي (1)، يجوز لكيان/جهة الإبلاغ الإفصاح عن كميات أو مبيعات المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة إذا كان من الممكن تسويق المنتجات أو المنتجات الثانوية في نقطة مرجعية بديلة؛
6) إذا كشف كيان/جهة الإبلاغ عن كميات أو مبيعات من المنتجات أو المنتجات الثانوية المرتبطة بها فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة، فيجب على جهة الإبلاغ أن:

(iv) تنص على أن الإفصاح يتم فيما يتعلق بنقطة مرجعية بديلة،
(v) تكشف عن موقع النقطة المرجعية البديلة، و
(vi) تشرح سبب عدم الإفصاح فيما يتعلق بنقطة البيع الأولى.

8.4.5. صافي الإيرادات المستقبلية وليس القيمة السوقية العادلة

يجب أن يتضمن الإفصاح عن تقدير *صافي الإيرادات المستقبلية*، سواء تم احتسابه بدون خصم أو باستخدام معدل خصم، بياناً يفيد بأن القيم المقدرة المفصح عنها لا تمثل القيمة السوقية العادلة.

8.4.6. موافقة شخص مختص

يجب إرفاق بيان يفيد بأن الشخص المختص قد تأكد من أن المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقرير متوافقة مع القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، وأن التقرير يمكن نشره في الشكل والسياق الحاليين من قبل كيان/ جهة الإبلاغ.

8.4.7. الإفصاح عن كميات تقل عن إجمالي مشروع تجاري

إذا قام كيان/جهة إبلاغ لديه أكثر من مشروع بإصدار إفصاح مكتوب عن أي كميات مشروع تجاري منسوبة إلى مشروع معين:

(أ) يجب أن يتضمن الإفصاح بياناً تحذيرياً مفاده أن "تقديرات كميات المشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية للمشاريع المنفردة قد لا تعكس نفس مستوى الثقة مثل تقديرات المشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية لجميع المشاريع، وذلك بسبب تأثير التجميع؛ و

(ب) الوثيقة التي تحتوي على الإفصاح عن كميات أي مشروع تجاري منسوبة إلى مشروع واحد، يجب أن تكشف أيضاً عن إجمالي كميات المشروع التجاري من نفس التصنيف لجميع المشاريع التابعة لكيان الإبلاغ والموجودة في نفس الدولة (أو في نفس المنطقة الجغرافية الأجنبية، إذا كان ذلك مناسباً وغير مضلل).

8.4.8. الإفصاح عن مشروع تجاري محتمل

3. إذا كشف كيان الإبلاغ عن النتائج المتوقعة من مشروع تجاري محتمل والتي لم يتم تصنيفها حالياً كمشروع تجاري، فيجب على كيان الإبلاغ أيضاً الإفصاح كتابةً، وفي نفس الوثيقة عن:-
7) ملكية كيان الإبلاغ لأسهم رأس المال في المشروع التجاري المحتمل
8) موقع المشروع التجاري المحتمل
9) المنتجات المتوقعة بشكل معقول
10) وصف المشروع بما في ذلك
(iv) كل حدث مهم في المشروع والفترة الزمنية المحددة التي من المتوقع حدوث كل حدث فيها
(v) تكنولوجيا الإنتاج و
(vi) سواء كان المشروع دراسة مفاهيمية أو دراسة لما قبل التطوير
11) المخاطر ومستوى عدم اليقين المرتبط باسترداد المشروع التجاري المحتمل
12) وفي حالة مشروع الاستكشاف، ما إذا كان قد تم الإفصاح عن كمياته،
(iii) أسس حساب قيمته؛ و
(iv) ما إذا كان قد تم إعداد القيمة من قبل طرف مستقل.

4. إذا كان الإفصاح المشار إليه في القسم الفرعي (1) يتضمن تقديراً لكمية مشروع تجاري محتمل يكون للكيان القائم بالإبلاغ مصلحة فيه أو ينوي الحصول على حصة، أو قيمة تقديرية تعزى إلى كمية مقدرة، فإن التقديرات يجب أن:

أ. يكون إعدادها قد تم بواسطة شخص مختص

ب. تتعلق بالتصنيف الفرعي الأكثر تحديداً من المشروع التجاري المحتمل حيث يمكن تصنيف كميات المشروع التجاري المحتمل، على النحو المبين في نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية ويجب تحديد جزء التقدير الذي يمكن أن يُنسب إلى كل فئة؛ و

ج. أن تكون مصحوبة بالمعلومات التالية:
(vi) تعريف التصنيف الفرعي للمشروعات التجارية المحتملة المستخدمة في التقدير:
(vii) تاريخ سريان التقدير؛
(viii) العوامل الإيجابية والسلبية الهامة ذات الصلة بالتقدير؛
(ix) فيما يتعلق بالمشروع التجاري المحتمل، الحالات الطارئة المحددة التي تمنع تصنيف المشروع التجاري المحتمل كمشروع تجاري؛ و
(x) بيان تحذيري بخط غامق قريب من التقدير الذي يفيد بأن:

ج. في حالة المشروع التجاري المحتمل أوتصنيف فرعي من مشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري:

"ليس هناك يقين بأنه سيكون من المجدي اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً و / أو تكنولوجياً، إنتاج أي جزء من المشروع التجاري المحتمل." أو

د. في حالة مشروع استكشاف أو تصنيف فرعي من مشروع استكشاف:

"لا يوجد يقين بأن أي جزء من مشروع الاستكشاف سيتم تقديره كمشروع تجاري محتمل أو كمشروع تجاري. وإذا تم اكتشافه، فليس هناك يقين بأنه سيكون من المجدي اجتماعياً - بيئياً - اقتصادياً و / أو تكنولوجياً إنتاج أي جزء من مشروع الاستكشاف ".

8.4.9. معلومات مماثلة

1) لا تنطبق الأقسام 8.4.2 و 8.4.3 و 8.4.8 على الإفصاح عن المعلومات المماثلة بشرط أن يفصح الكيان المسؤول عن تقارير الإبلاغ عما يلي:
(أ) مصدر وتاريخ المعلومات المماثلة؛
(ب) ما إذا كان مصدر المعلومات المماثلة مستقلاً؛

(ج) إذا كان الكيان المبلّغ غير قادر على تأكيد أن المعلومات المماثلة قد تم إعدادها بواسطة شخص مختص أو وفقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية، فيجب إضافة بيان تحذيري بهذا المعنى في موقع مجاور للكشف عن المعلومات المماثلة؛ و

(د) أهمية المعلومات المماثلة لأنشطة النفط والغاز للكيان المُبلغ.

2) لمزيد من اليقين، إذا أفصح الكيان المبلّغ عن معلومات هي نتيجة متوقعة، أو تقدير لكمية مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل، أو تقدير للقيمة التي تعزى إلى كمية مقدرة من مشروع تجاري أو مشروع تجاري محتمل لمنطقة لديه فيها مصلحة أو ينوي الحصول على مصلحة، والتي تستند إلى استقراء من معلومات مماثلة، فإن الأقسام 8.4.2 و 8.4.3 و 8.4.8 سوف تنطبق في هذه الحالة على الإفصاح عن المعلومات.

8.4.10. صافي قيمة الأصول وصافي قيمة الأصول لكل سهم

يجب أن يتضمن الإفصاح الكتابي عن صافي قيمة الأصول أو صافي قيمة الأصول لكل سهم وصفاً للطرق المستخدمة في المقاييس والمسؤوليات وعدد الأسهم المستخدمة في الحساب.

8.4.11. صافي العوائد

إذا تم الكشف عن صافي العوائد، فيجب تضمين المعلومات التالية:

3) إظهار صافي العوائد المحسوب عن طريق طرح الرسوم والضرائب وتكاليف التشغيل من الإيرادات؛ و

4) ذكر طريقة الحساب.

8.4.12. الإفصاح باستخدام مقاييس الطاقة المتجددة

3) إذا أفصح الكيان المُبلغ عن أحد مقاييس الطاقة المتجددة، بخلاف تقدير حجم أو قيمة الكميات المُعدة وفقاً للقسم 8.4.2 أو 8.4.8 أو إجراء مقارن أو معادل بموجب الأقسام 2، 3، 4، 5 أو 6 من النموذج 8A، فيجب على الكيان الذي يعد التقرير أن يدرج إفصاحاً :
(أ) يحدد معيار ومصدر مقاييس الطاقة المتجددة؛

(ب) يقدم وصفاً موجزاً للطريقة المستخدمة لتحديد مقاييس الطاقة المتجددة؛

(ج) يقدم تفسيرا لمعنى مقاييس الطاقة المتجددة؛

(د) يحذر القراء من موثوقية مقاييس الطاقة المتجددة.

4) في حالة عدم وجود معيار محدد لمقياس النفط والغاز، يجب على الكيان الذي يعد التقرير أن يدرج أيضاً إفصاحاً :

(أ) يقدم وصفاً موجزاً للبارامترات (المعملات) المستخدمة في حساب مقياس الطاقة المتجددة؛ و

(ب) ينص على أن مقياس الطاقة المتجددة ليس له أي معنى موحد ولا يجوز استخدامه لإجراء مقارنات..

8.4.13. الإفصاح المقيد: تلخيص التصنيفات

4) لا يجوز للكيان الذي يعد التقرير الإفصاح عن مجموع كمية تقديرية أو قيمة تقديرية لاثنين أو أكثر مما يلي:

(أ) مشروع تجاري؛

(ب) مشروع تجاري محتمل؛

(ج) مشروع استكشاف؛

(د) الكميات الإضافية الموجودة (E3.3F4G1,2,3)

(هـ) الكميات الإضافية الموجودة(E3.3F4G4) ؛

5) على الرغم من البند 1) السابق، يجوز للكيان المسؤول عن إعداد التقارير الإفصاح عن تقدير إجمالي الكميات المقدرة في البداية في المكان أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة إذا كان الكيان المبلّغ عنه يشمل، بالقرب من هذا الإفصاح، تقديراً لكل مما يلي، حسب الاقتضاء :

(أ) مشروع تجاري؛

(ب) مشروع تجاري محتمل؛

(ج) مشروع استكشاف؛

(د) الكميات الإضافية الموجودة (E3.3F4G1,2,3)

(هـ) الكميات الإضافية الموجودة(E3.3F4G4) ؛

6) يجوز للكيان المسؤول عن إعداد التقارير الإفصاح عن تقدير للكميات الإجمالية المقدرة مبدئياً في المكان، أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة باعتبارها التصنيف الفرعي الأكثر تحديداً الذي يمكن تعيينه لكمياتها، بشرط أن يقوم كيان الإبلاغ بما يلي في مكان قريب للإفصاح بالتقرير:-

(أ) يشرح سبب كون الكميات الإجمالية المقدرة في مكانها الأصلي، أو كميات الموارد المعروفة أو كميات الموارد المحتملة، ربما، هي التصنيف الفرعي الأكثر تحديداً القابل للتخصيص؛ و

(ب) يقوم بتضمين البيانات التحذيرية التالية:-

(iii) في حالة الإفصاح عن كميات الموارد المعروفة، البيان التحذيري المطلوب بموجب الفقرة 8.4.8 (2)(ج)(v)(أ)؛ أو
(iv) في حالة الإفصاح عن إجمالي الكميات المقدرة مبدئياً في المكان أو في المورد المحتمل، البيان التحذيري المطلوب بموجب الفقرة 8.4.8 (2)(ج)(v)(ب)؛

8.4.14. الإفصاح عن تقديرات الحالة المرتفعة لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري

3) إذا أفصح كيان إبلاغ عن تقدير لكميات G1 زائد G2 زائد G3 المرتبطة بمشروع تجاري، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن التقديرات المقابلة لكميات G1 و G2 زائد G3 المرتبطة بالمشروع التجاري أو كميات G2 و G3 المرتبطة بالمشروع التجاري

4) إذا أفصح الكيان المسؤول عن إعداد التقارير عن تقدير G3 لمشروع تجاري محتمل بخلاف المشروع التجاري، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن تقديرات G1 و G2 المقابلة.

8.5. تعريفات

في مجمل سياق نص هذا القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، فإن التعبير الذي يشير إلى أي نوع اجتماعي، يشمل الأنواع الأخرى ما لم يُنَص على خلاف ذلك أو يتطلب المحتوى غير ذلك، والمصطلحات التالية سيكون لها المعاني الموضحة قرين كل منها. كما أن التعريفات الواردة في هذا القسم تنطبق أيضاً على نموذج 8A .

- **تكاليف التخلي**

تعني تكاليف التخلي جميع التكاليف المرتبطة بما يلي:

4) جعل جميع فترات البئر غير قادرة على التدفق إلى جوف البئر أو بين الفترات
5) إزالة جميع معدات فوهة البئر؛ و
6) الإزالة المادية للمنشآت السطحية، وإيقاف تشغيل أي مرافق، بالقرب من البئر، لازمة لنقل ومعالجة وقياس المنتج.

- **نقطة مرجعية بديلة**

تعني موقعاً يتم فيه قياس كميات وقيم المنتج قبل نقطة البيع الأولى.

- **معلومات مماثلة**

معلومات حول منطقة خارج المنطقة التي يكون فيها للكيان الذي يقوم بإعداد التقارير مصلحة أو ينوي الحصول على مصلحة، والتي تتم الإشارة إليها من قبل كيان الإبلاغ لغرض، في رأي الشخص المختص، إجراء مقارنة أو استنتاج لمنطقة ما التي يكون فيها للكيان الذي يعد التقرير مصلحة أو ينوي الحصول على حصة وقد تشمل:

(viii) المعلومات التاريخية المتعلقة بالمشروع التجاري؛
(ix) تقديرات حجم أو قيمة المشروع التجاري.
(x) المعلومات التاريخية المتعلقة بالمشروع التجاري المحتمل؛
(xi) تقديرات لحجم أو قيمة المشروع التجاري المحتمل؛
(xii) كميات الإنتاج التاريخية؛
(xiii) تقديرات الإنتاج؛ أو
(xiv) معلومات عن حقل، بئر، حوض أو خزان.

- **النتائج المتوقعة**

المعلومات التي قد تشير، في رأي الشخص المختص، إلى القيمة أو الكميات المحتملة للمشروع التجاري المحتمل فيما يتعلق بالمشروع التجاري المحتمل للكيان أو جزء من مشروعه التجاري المحتمل والذي قد يشمل:

(vii) تقدير الكميات
(viii) تقدير القيمة
(ix) مدى حقيقي
(x) معدلات الإنتاج

- **منتج ثانوي**

يُقصد بالمنتج الثانوي منتج طاقة متجددة يتم استرداده كنتيجة لإنتاج منتج.

- **بيانات المشروع التجاري المحتمل**

تشير بيانات المشروع التجاري المحتمل إلى تقدير كميات المشروع التجارية المحتملة وصافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **تاريخ السريان**

(iii) الموعد/ التاريخ النهائي لجميع البيانات الهندسية والمالية الذي لا يمكن بعده إدراج معلومات جديدة في التقييم
(iv) إنه التاريخ الذي يتم فيه خصم جميع صافي الإيرادات المستقبلية أو توقعات التدفقات النقدية الأخرى لتحديد صافي القيم الحالية.

- **جهة/ كيان**

شركة، أو مشروع مشترك، أو شراكة، أو ثقة، أو فرد، أو إمارة، أو وكالة، أو شخص آخر يعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في:-

(iv) استكشاف أو البحث عن أو إنتاج طاقة متجددة؛
(v) الاستحواذ على الممتلكات أو المصالح فيها لغرض إجراء هذا الاستكشاف أو الإنتاج؛ أو
(vi) ملكية العقارات أو المصالح المتعلقة بها والتي يجري أو سيتم إجراء الاستكشاف أو الإنتاج بشأنها.

- **أول نقطة بيع**

تعني نقطة البيع الأولى النقطة الأولى بعد الإنتاج الأولي التي يتم فيها نقل ملكية المنتج.

- **صافي الإيرادات المستقبلية**

يعني صافي الإيرادات المستقبلية التنبؤ بالإيرادات، وتقديرها باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة أو الأسعار والتكاليف الثابتة، الناشئة عن التطوير والإنتاج المتوقعين لمشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل صافي الرسوم المرتبطة به وتكاليف التشغيل وتكاليف التطوير وتكاليف التخلي و تكاليف الاستصلاح: ولا يتم خصم المصاريف العمومية والإدارية للشركات وتكاليف التمويل، ويتم احتساب صافي القيم الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية باستخدام معدل الخصم وبدون خصم.

- **صافي العائد**

سعر الطاقة المتجددة في أي نقطة مؤقتة في الإنتاج محسوباً على أساس سعر منتجات المبيعات المشتقة عند نقطة مرجعية محددة.

- **مقياس الطاقة المتجددة**

مقياس الطاقة المتعددة يعني مقياساً رقمياً لأنشطة الطاقة المتجددة لكيان مُبلغ/ كيان يصدر التقارير

- **ملكية/ امتياز**

منطقة يكون فيها لكيان اعتباري أو فرد حقوق تعاقدية لإنتاج ومعالجة وتسويق جزء محدد من الطاقة المتجددة المحددة في المكان. ويمكن أن يطلق عليه أيضاً عقد إيجار أو امتياز أو ترخيص.

- **بيانات مشروع الاستكشاف**

بيانات مشروع الاستكشاف تعني تقدير كميات مشروع الاستكشاف وصافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **تكاليف الاستصلاح**

تعني تكاليف الاستصلاح جميع التكاليف، بخلاف تكاليف التخلي، المرتبطة باستعادة الأراضي القريبة قدر الإمكان من حالتها الأصلية أو وفقاً لمعيار تحدده أو تفرضه الحكومة أو الهيئة التنظيمية.

- **جهة / كيان الإبلاغ (إصدار التقارير)**

الكيان الذي يقدم تقرير المشروع التجاري المحتمل والمشروع التجاري. (انظر أعلاه) (يمكن أيضاً أن تكون المُصدر المُبلغ):
(iii) "جهة إصدار التقارير" على النحو المحدد في تشريعات الأوراق المالية؛ أو

(iv) في الولايات القضائية التي لا يعرف فيها المصطلح في تشريعات الأوراق المالية، يكون مُصدر الأوراق المالية مطلوباً لحفظ وتسجيل البيانات المالية مع السلطة التنظيمية المختصة.

- **بيانات المشروع التجاري**

تقديرات كميات G1 المرتبطة بمشروع تجاري وكميات G2 المرتبطة بالمشروع التجاري وصافي الإيرادات المستقبلية المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف المتوقعة.

- **معلومات المشروع التجاري**

تتكون معلومات المشروع التجاري من تقديرات متعددة تتعلق بحجم وقيمة منتجات الطاقة المتجددة. كما تتضمن معلومات المشروع التجاري تقديرات كميات مشروع تجاري للطاقة المتجددة، ولكن ليس بالضرورة تقديرات ما يلي:
(1) معدلات الإنتاج المستقبلية لهذا المشروع التجاري؛
(2) صافي إيراداته المستقبلية؛
(3) القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية.

يجب تقدير جميع معلومات المشروع التجاري هذه وتصنيفها طبقاً لتعريفات المشروع التجاري المذكورة.

8.6. نموذج 8A الإبلاغ العام للطاقة المتجددة ومعلومات أخرى عنها

جدول المحتويات

إرشادات عامة

الجزء الأول تاريخ إصدار البيان

البند 1.1 تواريخ ذات صلة

الجزء الثاني الإفصاح عن بيانات مشروع تجاري

البند 2.1 بيانات المشروع التجاري (توقعات الأسعار والتكاليف)

الجزء الثالث افتراضات خاصة بالأسعار

البند 3.1 الأسعار الثابتة المستخدمة في التقديرات التكميلية

البند 3.2 تنبؤات الأسعار المستخدمة في التقديرات

الجزء الرابع المصالحة بين التغييرات في المشروع التجاري

البند 4.1 تسوية المشروع التجاري

الجزء الخامس معلومات إضافية تتعلق ببيانات المشروع التجاري

البند 5.1 مشروع تجاري معتمد للتطوير - مشروع تجاري مبرر للتطوير

البند 5.2 عوامل هامة أو حالات عدم يقين تؤثر على بيانات المشروع التجاري

البند 5.3 تكاليف التطوير المستقبلي

البند 5.4 التوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

الجزء السادس معلومات أخرى عن الطاقة المتجددة

البند 6.1 ملكيات وامتيازات الطاقة المتجددة وعملياتها

البند 6.2 عوامل هامة أو أوجه عدم يقين ذات صلة بممتلكات بها إفصاح عن مشروع تجاري محتمل

البند 6.3 بند العقود الآجلة

البند 6.5 آفاق ضريبية

البند 6.6 التكاليف المتكبدة

البند 6.7 أنشطة الاستكشاف والتطوير

البند 6.8 تقديرات الإنتاج

البند 6.9 تاريخ الإنتاج

هذا هو النموذج المشار إليه في القسم 8.1 والجزء 8.2 من القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

إرشادات عامة

6) المصطلحات التي تم توضيح مدلولها في القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد لها نفس المعنى في هذا النموذج 8A.
7) ليس من الضروري، في هذا النموذج، تضمين العناوين أو الترقيم، أو اتباع ترتيب العناصر، يمكن توفير المعلومات في جداول.
8) إذا كان أي عنصر أو أي مكون من عنصر محدد في هذا النموذج 8A لا ينطبق على كيان الإبلاغ (إعداد التقارير) وأنشطته وعملياته، أو ليس جوهرياً، فلا يوجد داعي للإشارة إلى هذا العنصر أو المكون. وليس من الضروري الإشارة إلى أن هذا العنصر أو المكون "غير قابل للتطبيق" أو "غير جوهري".

9) يحدد هذا النموذج 8A الحد الأدنى من المتطلبات. وقد يقدم كيان الإبلاغ معلومات إضافية غير مطلوبة في هذا النموذج بشرط ألا يكون مضللاً وألا يتعارض مع متطلبات القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، شريطة عدم حذف المعلومات الجوهرية المطلوب الكشف عنها.

10) قد يفي كيان الإبلاغ بمتطلبات هذا النموذج 8A للكشف عن معلومات "حسب بلد ما" من خلال تقديم معلومات، بدلاً من ذلك، حسب منطقة جغرافية أجنبية فيما يتعلق ببلدان خارج أفريقيا حسبما يكون مناسباً لإفصاح هادف في هذه الظروف.

الجزء الأول تاريخ إصدار البيان

البند 1.1 تواريخ ذات صلة

4. تاريخ البيان.
5. الكشف عن تاريخ سريان المعلومات المقدمة.
6. الكشف عن تاريخ إعداد المعلومات المقدمة

إرشادات

5) ينطبق نفس تاريخ السريان على مشروع تجاري لكل تصنيف أو تصنيف فرعي تم الإبلاغ عنه، وعلى صافي الإيرادات المستقبلية ذات الصلة. وأي إشارات إلى تغيير في بند من المعلومات، مثل التغييرات في الإنتاج أو التغيير في المشروع التجاري، تعني التغييرات المتعلقة بهذا البند خلال الإثني عشر شهراً المنتهية في تاريخ السريان.

6) تاريخ الإعداد، بالنسبة لإفصاح كتابي، يعني أحدث تاريخ تم أخذه في الاعتبار عند إعداد الإفصاح بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالفترة المنتهية في تاريخ السريان. وتاريخ الإعداد هو تاريخ لاحق لتاريخ السريان لأنه يستغرق وقتاً بعد نهاية تاريخ السريان لتجميع المعلومات لتلك الفترة المكتملة اللازمة لإعداد الإفصاح المطلوب في نهاية تاريخ السريان.

7) نظراً للعلاقة المتبادلة بين بعض بيانات المشروع التجاري لكيان الإبلاغ والمعلومات الأخرى المشار إليها في هذا النموذج 8A وبعض المعلومات المتضمنة في بياناته المالية، يجب على كيان الإبلاغ التأكد من أن مدقق الحسابات المالي الخاص به وأشخاصه المختصين يتم إحاطتهم دوماً بالأحداث والتعاملات ذات الصلة، وتسهيل التواصل فيما بينهم.

8) إذا قدم كيان الإبلاغ (المعد للتقرير) معلومات في تاريخ أحدث من تاريخ السريان، بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة في تاريخ السريان، فيجب عليه أيضاً الإفصاح عن التاريخ الذي قُدمت فيه تلك المعلومات الإضافية. وتجدر الإشارة إلى أن توفير مثل هذه المعلومات الإضافية لا يعفي كيان الإبلاغ من التزامه بتقديم المعلومات كما كانت في تاريخ السريان.

الجزء الثاني الإفصاح عن بيانات مشروع تجاري ومشروع تجاري محتمل

البند 2.1 بيانات المشروع التجاري (أسعار وتكاليف ثابتة أو توقعات الأسعار والتكاليف)

6. تفصيل الإفصاح عن مشروع تجاري، حسب الدولة وبشكل إجمالي، إجمالي وصافي، مقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، ولكل منتج، في التصنيفات التالية:
(أ) مشروع تجاري في االإنتاج، كميات G1؛
(ب) مشروع تجاري معتمد للتطوير، كمياتG1؛
(ج) مشروع تجاري مبرر للتطوير، كمياتG1؛
(د) مشروع تجاري، كميات G1 (إجمالاً)؛
(هـ) مشروع تجاري، كميات G2 (إجمالاً)؛ و
(و) مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 (إجمالاً)؛ و
(ز) إذا أفصحت الجهة المبلغة عن تقدير مشروع تجاري، كميات G3 في البيان:
   - مشروع تجاري، كميات G3 (إجمالاً)؛ و
   - مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 زائد G3 (إجمالاً).
7. يجب على كيان الإبلاغ تقديم مناقشة عامة في النموذج 8A، متفادياً أي بيانات مضللة. يجب أن تشمل المناقشة التقنيات المستخدمة لتحديد المستوى المناسب من اليقين في تقديرات كمية المشروع التجاري. وتصف المنهجيات المستخدمة في حجوزات كميات المشروع التجاري، وكيف تم حساب الأحجام الموجودة في المكان، وكيف تم تفسير اختبارات الإنتاج، وتعيين عوامل الاسترداد.
8. الإفصاح عن صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية، حسب البلد وبشكل إجمالي، وعن صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى الصنتفات الفرعية للمشروع التجاري المشار إليها في الفقرة1 من هذا البند، مقدرة باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متنبأة، قبل وبعد خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية، ومحسوبة بدون خصم وباستخدام معدلات خصم 5٪، 10٪، 15٪ و 20٪.
9. معلومات إضافية متعلقة بصافي الإيرادات المستقبلية

(أ) تنطبق الفقرة 3 على صافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل تصنيف من التصنيفات الفرعية التالية للمشروع التجاري المفصح عنها في البند 2.1 (1) المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة:

(iv) مشروع تجاري كميات G1 (إجمالاً)؛
(v) مشروع تجاري كميات G1 زائد G2 (إجمالاً)؛ و
(vi) إذا كانت الفقرة 1 (ز) من هذا البند تنطبق، مشروع تجاري كميات G1 زائد G2 زائد G3 (إجمالاً).

(ب) قم بالإفصاح، حسب البلد وبشكل إجمالي، عن العناصر التالية لصافي الإيرادات المستقبلية المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة والمحسوبة بدون خصم:

(ix) إيرادات؛
(x) رسوم مفروضة؛
(xi) تكاليف تشغيل؛
(xii) تكاليف تطوير؛
(xiii) تكاليف تخلي وتكاليف استصلاح؛
(xiv) صافي إيرادات مستقبلية قبل خصم نفقات ضريبة الدخل المستقبلية؛
(xv) نفقات ضريبة الدخل المستقبلية؛ و
(xvi) صافي إيرادات مستقبلية بعد خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية.

(ج) قم بالإفصاح، حسب المنتج في كل حالة مع المنتجات الثانوية المرتبطة، وعلى أساس قيمة الوحدة لكل منتج، في كل حالة مع المنتجات الثانوية المرتبطة (على سبيل المثال، دولار لكل وحدة وحدة منتج طاقة متجددة باستخدام صافي المشروع التجاري)، وصافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية (قبل خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية) مقدرة باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة ومحسوبة باستخدام معدل خصم بنسبة 10٪ .

10. مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف
إذا أفصح الكيان المبلّغ علناً عن مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف في تقرير الشخص المختص، فيجب الإفصاح عنه بشكل منفصل عن الإفصاح المطلوب بموجب االفقرات1 و 2 و 3 من البند 2.1 من النموذج 8A على النحو التالي:
(أ) المشروع التجاري المحتمل أو مشروع الاستكشاف، حسب الاقتضاء، الإجمالي والصافي، المقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، لكل منتج، في كل من التصنيفات الفرعية التالية:
vii. مشروع تجاري محتمل (G1)
viii. مشروع تجاري محتمل (G2)
ix. مشروع تجاري محتمل (G3)
x. مشروع الاستكشاف (G4.1)
xi. مشروع الاستكشاف (G4.2)
xii. مشروع الاستكشاف (G4.3)؛ و

(ب) صافي القيمة الحالية لصافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل تصنيف فرعي من المشروع التجاري المحتمل المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا البند، المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة، قبل خصم مصاريف ضريبة الدخل المستقبلية، المحسوبة باستخدام معدلات خصم 0٪، 5٪، 10٪، 15٪ و 20٪.

إرشادات

8) يجب على كيان الإبلاغ الإفصاح عن مجمل أي مشروع تجاري إذا كان يمتلكه بشكل مباشر أو غير مباشر، أو له في المشروع مصالح عمل أو عوائد وريوع.
9) لا تُدرج، في بيانات المشروع التجاري، بيانات المشروع التجاري المحتمل أو بيانات مشروع الاستكشاف، أو منتجاً خاضعاً للشراء بموجب توريد أو شراء أو اتفاقية مماثلة طويلة الأجل، ومع ذلك، إذا كان الكيان المسؤول عن التقارير طرفاً في مثل هذا الاتفاق مع حكومة أو سلطة حكومية، ويشارك في تشغيل الملكيات التي يقع فيها المنتج أو يعمل بطريقة أخرى كمنتج للمشروع التجاري المحتمل (على عكس كونه مشترياً أو وسيطاً أو تاجراً أو مستورداً مستقلاً) فإنه يكشف بشكل منفصل عن مصلحة الكيان المبلّغ في المشروع التجاري المحتمل الذي يخضع لمثل هذه الاتفاقيات في تاريخ السريان والكمية الصافية للمنتج التي تلقاها ذلك الكيان بموجب الاتفاقية خلال الإثني عشر شهراً المنتهية في تاريخ السريان.
10) يتضمن صافي الإيرادات المستقبلية الجزء المنسوب إلى مصلحة الكيان المبلغ بموجب اتفاقية ما كما هو مشار إليها في التوجيه 2) السابق.
11) إذا كان إفصاح الكيان المبلّغ عن مشروع تجاري محتمل سيكون مضللاً، لشخص معقول، وإذا تم ذلك الإفصاح دون توضيح ملكية الكيان المبلّغ أو سيطرته على ذلك المشروع التجاري المحتمل، فيجب أن تُفسر طبيعة ملكية الكيان المبلّغ (دون سيطرة) على مشروع تجاري محتمل تم الإفصاح عنه في تقرير النموذج 8A .

12) إذا أفصح الكيان الذي يقدم التقارير طواعية عن مشروع تجاري محتمل أو مشروع استكشاف وكان G1 أو تقدير الخسارة، حسب الاقتضاء، له صافي قيمة حالية سالب بأي من معدلات الخصم المشار إليها في الفقرة 4 (ب)، فيجب على الكيان المسؤول عن التقارير الإفصاح عن صافي القيمة الحالية السالب.
13) يشمل صافي الإيرادات المستقبلية الجزء المنسوب إلى مصلحة الكيان المبلغ بموجب الاتفاقية المشار إليها في التعليمات (2).
14) الأسعار والتكاليف الثابتة هي الأسعار والتكاليف المستخدمة في التقديرات والتي هي:
(أ) أسعار وتكاليف المنشأة التي تعرض التقرير كما في تاريخ سريان التقدير، والثابتة طوال العمر التقديري للممتلكات التي ينطبق عليها التقدير؛
(ب) في حالة وجود أسعار أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها في الوقت الحالي أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها حالياً والتي تكون المنشأة معدة التقرير ملزمة بها قانوناً بموجب التزام تعاقدي أو التزام آخر لتوريد منتج مادي، بما في ذلك تلك الخاصة بفترة تمديد العقد المحتمل تمديده، تلك الأسعار أو التكاليف بدلاً من الأسعار والتكاليف المشار إليها في الفقرة (أ).

لأغراض الفقرة (أ)، ستكون أسعار المنشأة التي تعرض التقارير هي السعر المرحل لمنتجات الطاقة المتجددة، بعد التعديلات التاريخية للنقل والجاذبية وعوامل أخرى.

الجزء الثالث افتراضات خاصة بالأسعار

البند 3.1 الأسعار الثابتة

بالنسبة لكل منتج، قم بالإفصاح عن الأسعار القياسية المرجعية للبلدان أو المناطق التي يعمل فيها الكيان المبلغ، كما هو الحال في اليوم الأخير من آخر سنة مالية للكيان المُبلِغ، والتي تنعكس في بيانات المشروع التجاري التي تم الكشف عنها استجابة للبند 2.1

البند 3.2 تنبؤات الأسعار المستخدمة في التقديرات

4. لكل منتج، قم بالإفصاح عن:

(أ) افتراضات التسعير المستخدمة في تقدير بيانات المشروع التجاري أو بيانات المشروع التجاري المحتمل أو مشروع الاستكشاف التي تم الإفصاح عنها استجابةً للبند 2.1 :

iii. لكل من السنوات المالية الخمس التالية على الأقل؛ و
iv. بشكل عام، للفترات اللاحقة؛ و

(ب) المتوسط المرجح للأسعار التاريخية للمنشأة معدة التقرير لآخر سنة مالية.

5. يجب أن يتضمن الإفصاح استجابة للقسم 1 جداول التسعير المرجعية المرجعية للبلدان أو المناطق التي يعمل فيها الكيان المبلّغ عنه، والتضخم وعوامل التنبؤ الأخرى المستخدمة.
6. إذا تم تقديم افتراضات التسعير المحددة استجابة للفقرة 1 من قبل شخص مختص مستقل عن الكيان المبلّغ عنه، فافصح عن هذه الحقيقة وحدد الشخص المختص.

إرشادات

4) يمكن الحصول على الأسعار المرجعية المعيارية من مصادر مثل تبادلات تداول المنتجات العامة أو الأسعار المعلنة من قبل المشترين.
5) يشمل مصطلح "الأسعار والتكاليف الثابتة" والمصطلح المحدد "الأسعار والتكاليف المتوقعة" أي أسعار أو تكاليف مستقبلية ثابتة أو يمكن تحديدها حالياً والتي يكون الكيان المبلغ عنها ملزماً قانوناً بالتزام تعاقدي أو التزام آخر بتوريد منتج مادي، بما في ذلك تلك الأسعار لفترة تمديد محتملة للعقد.
وفي الواقع، تتجاوز هذه الأسعار الملتزم بها تعاقدياً الأسعار المرجعية المعيارية لغرض تقدير بيانات المشروع التجاري أو بيانات المشروع التجاري المحتمل أو بيانات مشروع الاستكشاف. وللتأكد من أن الإفصاح بموجب هذا الجزء ليس مضللاً، يجب أن يعكس الإفصاح هذه الأسعار الملتزمة تعاقدياً.
6) بموجب القسم الفرعي 8.4.6 من القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد، يجب على الكيان المبلّغ الحصول على موافقة خطية من شخص مختص للإفصاح عن هويته استجابة للفقرة 3 من هذا البند.

الجزء الرابع المصالحة بين التغييرات في المشروع التجاري

البند 4.1 تسوية المشروع التجاري

3. قدم المعلومات المحددة في القسم 2 من هذا البند فيما يتعلق بالتصنيفات الفرعية للمشروع التجاري كما وردت في البند 2.1:
(أ) مشروع تجاري، كميات G1 (إجمالاً)؛
(ب) مشروع تجاري، كميات G2 (إجمالاً)؛ و
(ج) مشروع تجاري، كميات G1 زائد G2 (إجمالاً).

4. الإفصاح عن التغييرات بين تقديرات المشروع التجاري التي تم إجراؤها في تاريخ السريان والتقديرات المقابلة ("تقديرات السنة السابقة") التي تم إجراؤها في اليوم الأخير من السنة السابقة للكيان الذي يعد التقرير:
(أ) حسب الدولة؛

(ب) لكل منتج من منتجات الطاقة المتجددة

(ج) تحديد وشرح كل مما يلي بشكل منفصل:

i. التمديدات وتحسين الإنتاج؛
ii. التنقيحات الفنية
iii. عمليات الاستحواذ.
iv. التصرفات.
v. العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ ا
vi. إنتاج.

إرشادات

4) يجب توفير التسوية المطلوبة بموجب هذا البند 4.1 فيما يتعلق بالمشروع التجاري المقدّر باستخدام أسعار وتكاليف ثابتة أو متوقعة، مع السعر وحالة التكلفة الموضحة في الإفصاح.
5) لأغراض هذا البند 4.1، يكفي تقديم المعلومات المتعلقة بالمنتجات المحددة في الفقرة 2 (ب).

الجزء الخامس معلومات إضافية تتعلق ببيانات المشروع التجاري

البند 5.1 مشروع تجاري معتمد للتطوير - مشروع تجاري مبرر للتطوير

5. بالنسبة لمشروع تجاري G1 – معتمد للتطوير

(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - معتمد للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،

(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G1 - معتمد للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات المشروع التجاري G1 – معتمد للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G1 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

6. بالنسبة لمشروع تجاري G2 – معتمد للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G2 - معتمد للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G2- معتمد للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G2 – معتمد للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G2 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.
7. بالنسبة لمشروع تجاري G1 – مبرر للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G1 – مبرر للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G1 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

8. بالنسبة لمشروع تجاري G2 – مبرر للتطوير
(أ) الإفصاح لكل منتج عن أحجام مشروع تجاري G1 - مبرر للتطوير والتي تم إسنادها (تخصيصها) مبدئياً في نهاية كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة،
(ب) ناقش بشكل عام الأساس الذي تستند إليه الجهة المبلغة في إسناد مشروع تجاري G2 - مبرر للتطوير، وخططها (بما في ذلك التوقيت) لتطوير كميات مشروع تجاري G2 – مبرر للتطوير، وإذا أمكن، أسبابها لتأجيل تطوير مشروع تجاري G2 معين - تمت الموافقة عليه للتطوير خلال السنوات الخمس التالية.

إرشادات

3) تشير عبارة "إسنادها أولياً" إلى التخصيص المبدئي لكميات مشروع تجاري للطاقة المتجددة - معتمد للتطوير ومشروع تجاري - مبرر للتطوير بواسطة كيان مسؤول عن التقارير. ويمكن فقط تضمين كميات كانت غير معينة سابقاً من الطاقة المتجددة في الكميات الأولية (المبدئية) المنسوبة للفترة المشمولة بالتقرير؛

4) مناقشة خطة الكيان المبلّغ لتطوير مشروع تجاري – معتمد للتطوير، أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير، أو أسباب إرجاء الكيان المبلّغ لتطوير مشروع تجاري - معتمد للتطوير أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير؛ يجب أن تمكن أي مستثمر عادل من تقييم الجهود التي تبذلها الجهة المبلغة لتحويل مشروع تجاري - معتمد للتطوير أو مشروع تجاري - مبرر للتطوير إلى مشروع تجاري - قيد الإنتاج.

البند 5.2 عوامل هامة أو حالات عدم يقين تؤثر على بيانات المشروع التجاري

2. تحديد ومناقشة العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الهامة أو أوجه عدم اليقين الجوهرية التي تؤثر على مكونات معينة من بيانات المشروع التجاري.

إرشادات

2) يجب على الكيان الذي يقدم التقارير (كيان الإبلاغ)، بموجب هذا البند، أن يدرج مناقشة أي تكاليف تخلي أو استصلاح كبيرة، أو تكاليف تطوير أو تشغيل متوقعة مرتفعة بشكل غير عادي، أو التزامات تعاقدية بإنتاج وبيع جزء كبير من الإنتاج بأسعار أقل بكثير من تلك التي كان يمكن تحقيقها دون هذه الالتزامات التعاقدية. فإذا تم عرض المعلومات المطلوبة بواسطة هذا البند في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 5.3 تكاليف التطوير المستقبلي

4) (أ) تقديم المعلومات المحددة في الفقرة 1 (ب) فيما يتعلق بتكاليف التطوير المخصومة في تقدير صافي الإيرادات المستقبلية المنسوبة إلى كل من الفئات الفرعية التالية للمشروع التجاري:

iii. كميات المشروع التجاري G1 (في المجموع) المقدرة باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة؛ و
iv. كميات المشروع التجاري G1 زائد G2 (في المجموع) باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة.

(ب) الإفصاح، حسب البلد، عن مقدار تكاليف التطوير المقدرة
iii. في المجموع، محسوبة بدون خصم؛ و
iv. مقدرة بالسنة لكل من السنوات الخمس الأولى.

5) ناقش توقعات الكيان المبلّغ فيما يتعلق بما يلي:
(أ) المصادر (بما في ذلك التدفقات النقدية المتولدة داخلياً، وتمويل الديون أو رأس المال، والمزارع أو الترتيبات المماثلة) وتكاليف التمويل التطوير المستقبلي المقدرة؛ و
(ب) تأثير تكاليف التمويل على المشروع التجاري المعلن عنه أو صافي الإيرادات المستقبلية.

6) إذا توقع كيان الإبلاغ أن تكاليف التمويل المشار إليها في القسم 2، يمكن أن تجعل تطوير الملكية غير مجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً بالنسبة له؛ فيجب أن يفصح عن هذا التوقع وعن خططه بالنسبة للممتلكات.

البند 5.4 التوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

2. سيتم تقديم معلومات مختصرة تتعلق بالتوافق مع جدول أعمال 2063 والرؤية الأفريقية للتعدين وأهداف التنمية المستدامة

الجزء السادس معلومات أخرى عن الطاقة المتجددة

البند 6.1 ملكيات وامتيازات الطاقة المتجددة وعملياتها

3. تحديد ووصف الخصائص المادية لكيان الإبلاغ؛ المحطات ومواقع العمل والمرافق والتركيبات:
(أ) تحديد مواقعها (على سبيل المثال، المحافظة، البلد، إلخ)؛
(ب) الإشارة إلى ما إذا كانت تقع على الشاطئ أو في البحر؛
(ج) فيما يتعلق بالممتلكات التي يُنسب إليها مشروع تجاري والتي تكون قادرة على الإنتاج ولكنها لا تنتج، يجب الإفصاح عن المدة التي انقضت على هذه الحالة ومناقشة مدى القرب العام للنقل والتوزيع؛

(د) وصف أي تنازل قانوني أو إلزامي آخر، أو عمليات تخلي أو تسليم أو تغييرات في الملكية؛ و
(هـ) أي عامل جوهري يمكن أن يؤثر على الوضع القانوني.

البند 6.2 عوامل هامة أو أوجه عدم يقين ذات صلة بممتلكات بها إفصاح عن مشروع تجاري محتمل

إذا تم الإفصاح بموجب البند 2.1 (4)، فقم بتحديد ومناقشة العوامل الاجتماعية - البيئية - الاقتصادية المهمة أو أوجه عدم اليقين الكبيرة التي تؤثر على التطورات المتوقعة أو أنشطة الإنتاج على الملكيات.

إرشادات

3) يجب على الكيان الذي يقدم التقارير، بموجب هذا البند، أن يدرج مناقشة أي تكاليف تخلي مهمة وتكاليف استصلاح، أو تكاليف تطوير أو تكاليف تشغيل متوقعة مرتفعة بشكل غير عادي، أو التزامات تعاقدية لإنتاج وبيع جزء كبير من الإنتاج بأسعار أقل بكثير من تلك التي كان يمكن إدراكها ولكن بدون تلك الالتزامات التعاقدية.

4) إذا تم عرض المعلومات المطلوبة بواسطة هذا البند في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 6.3 العقود الآجلة

3. إذا كان الكيان المبلّغ ملزماً باتفاقية (بما في ذلك اتفاقية نقل)، بشكل مباشر أو من خلال مُجمّع، يمكن بموجبها منعه من التحقيق الكامل لأسعار السوق المستقبلية للنفط أو الغاز (أو حمايته من كامل تأثيرها)، فيجب عليه ككيان إبلاغ وصف الاتفاقية بشكل عام، ومناقشة التواريخ أو الفترات الزمنية والملخصات أو نطاقات الأحجام والقيم المتعاقد عليها أو المقدرة بشكل معقول.
4. إذا تجاوزت مسؤوليات أو التزامات النقل والتحويل والتوزيع الخاصة بالكيان المبلّغ لتسليمات مادية مستقبلية للطاقة المتجددة إنتاجه المستقبلي المتوقع من مشروعه التجاري G1، المقدّر باستخدام الأسعار والتكاليف الثابتة أو المتوقعة والمفصح عنها في الجزء 2، فيجب مناقشة هذه الزيادة مع إعطاء المعلومات حول مقدار الزيادة والتواريخ أو الفترات الزمنية والأحجام والقيمة المقدرة بشكل معقول.

1.

البند 6.5 آفاق ضريبية

إذا لم يكن الكيان المسؤول عن التقرير مطالباً بدفع ضرائب الدخل لآخر سنة مالية مكتملة، ناقش تقديره لموعد استحقاق ضرائب الدخل.

البند 6.6 التكاليف المتكبدة

2. قم بالإفصاح، حسب كل دولة، ولآخر سنة مالية عن كل مما يلي:
(أ) تكاليف حيازة المشروع، بشكل منفصل للمشاريع التجارية، والمشاريع التجارية المحتملة، والمشاريع غير التجارية ومشاريع الاستكشاف؛
(ب) تكاليف البحوث. و
(ج) تكاليف التطوير.

إرشادات

2) إذا كانت التكاليف المحددة في الفقرتين (أ) (ب) و (ج) معروضة في البيانات المالية لكيان الإبلاغ والملاحظات الملحقة بها عن آخر سنة مالية منتهية، فإن كيان الإبلاغ يكون قد استوفى هذا البند بتوجيهه للقارئ إلى ذلك العرض.

البند 6.7 أنشطة البحوث والتطوير

3. قم بالكشف، لكل دولة وبشكل منفصل عن دراسات البحوث والتطوير:
4. صف بشكل عام أهم أنشطة البحوث والتطوير الحالية والمحتملة للكيان، حسب البلد.

البند 6.8 تقديرات الإنتاج

3. قم بالكشف، لكل دولة، ولكل منتج، عن حجم الإنتاج المقدر للسنة الأولى المنعكس في تقديرات إجمالي المشروع التجاري G1 وإجمالي المشروع التجاري G2 المفصح عنه في البند 2.1.
4. إذا كان أحد الحقول يمثل 20 في المائة أو أكثر من الإنتاج المقدر المعلن عنه في القسم 1، حدد هذا الحقل واكشف عن حجم الإنتاج المقدر للحقل لتلك السنة.

البند 6.9 تاريخ الإنتاج

3. الإفصاح عن كل ربع سنة من آخر سنة مالية، لكل الدولة ولكل منتج عن:
(أ) حصة الكيان معد التقرير من متوسط حجم الإنتاج اليومي قبل خصم الرسوم المفروضة. و
(ب) كمتوسط لكل وحدة كمية:
   v. الأسعار الواردة
   vi. دفع الرسوم المفروضة؛
   vii. تكاليف الإنتاج؛ و
   viii. صافي العائد الناتج.
4. بالنسبة لكل حقل مهم، وبشكل إجمالي، قم بالإفصاح عن أحجام إنتاج الكيان المبلّغ عنه لآخر سنة مالية، لكل منتج.

إرشادات

عند توفير معلومات عن كل منتج لغرض البند 6.9، ليس من الضروري التخصيص بين عدة منتجات منسوبة إلى كيان مشروع تجاري منفرد. ويكفي تقديم المعلومات المتعلقة بالمنتج الرئيسي المنسوب إلى المشروع التجاري، كما يجب أن يتوافق الإفصاح مع القسم 8.4.12 من قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد.

الجزء الرابع : إدارة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ـ قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

سيكون تطويرنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ـ قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد وصيانتة ورصد تقدمه من مسؤولية فريق العمل التابع للاتحاد الأفريقي مع تقديم مركز التنمية الأفريقي للمعادن لخدمات السكرتارية، ويتألف هذا فريق من أعضاء معينين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

وبالمثل، قد يكون لدى كل بلد فريق عمل وطني خاص به لتنفيذ نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ـ قانون عموم أفريقيا للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد على المستويات القُطرية.

إن فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد (EGRM) مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بصفتها أمانة، التي لديها تفويض لتطوير وصيانة تصنيف الأمم المتجدة الإطاري للموارد سيقدمان الدعم التقني لتطوير النظام وصيانته. وسيتم استعراض ومراجعة هذه الوثيقة وإصداراتها اللاحقة والموافقة عليها من أجل الاتساق الفني مع تصنيف الأمم المتجدة الإطاري للموارد من قبل فريق التنسيق الفني وفريق الخبراء المعني بإدارة الموارد.

مسرد للمصطلحات (*ينطبق فقط على القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد)

المصطلح	التعريف
التخلي عن	إغلاق موقع المشروع لضمان سلامته .
مراجعة أو تدقيق*	فحص منهجي ومفصل لكميات الموارد ذات الصلة في فئات نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية للإفصاح العام، وعمليات التقدير (بما في ذلك النماذج الجيولوجية والجيوتقنية وغيرها)، والافتراضات والاستنتاجات التي يتم إجراؤها من أجل التحقق من ملاءمة المكونات المختلفة التي تسهم في تقديرات الكميات المعلنة للجمهور. تتضمن المراجعة فحصاً تفصيلياً للبيانات الأساسية والتحقق من تقديرات كمية الموارد. عند الإعلان عن الامتثال للقانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد والتوقيع عليه، يجب أن يتم إجراء التدقيق من قبل شخص مختص.
فئة	الأساس الأولي للتصنيف باستخدام كل معيار من المعايير الأساسية الثلاثة للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (الفئات ذات الصلة هي E1 و E2 و E3)، وحالة المشروع الميداني وجدواه (الفئات ذات الصلة هي F1 و F2 و F3 و F4)، والمستوى العام للمعرفة و / أو درجة الثقة في تقديرات الكميات (الفئات ذات الصلة هي G1 و G2 و G3 و G4). وتوجد تعريفات الفئات في الجزء الثاني من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقي.
تصنيف (تصنيفات)	المستوى الأساسي لتصنيف الموارد الناتج عن دمج فئة من كل معيار من المعايير الثلاثة (المحاور).
يصنف (طبقاً لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية والطاقة الأفريقية)	تعيين الكميات المقدرة لتصنيف معين (أو تصنيف فرعي) من نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية بالرجوع إلى تعريفات الفئات أو الفئات الفرعية لكل معيار من المعايير الثلاثة مع مراعاة كل من المواصفات العامة والمواصفات القطاعية أو المتطلبات التي تم تضمينها في النظام المحاذي، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الاتصال والربط ذات الصلة.
شخص مختص *	هو الشخص الذي لديه القدرة على وضع المهارات والمعرفة والخبرة موضع التنفيذ من أجل أداء أنشطة أو وظيفة بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة لتصنيف الموارد وإدارتها وإعداد التقارير بشأنها.
تقرير صادر من شخص مختص *	تقرير عن الجوانب الفنية لمشروع من إعداد شخص مختص؛ حيث يتم تحديد المحتويات حسب طبيعة / حالة المشروع الذي يتم الإبلاغ عنه وقد تتضمن نموذجاً تقنياً - اجتماعياً - بيئياً – اقتصادياً كما هو مناسب لمستوى الدراسة.
مشروع تجاري	يكون المشروع تجارياً عندما يتم التأكد من أنه مجدي اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً وتقنياً ويلبي جميع المعايير ذات الصلة للمحاور E و F و G المطلوبة للمضي قدماً.
حالات طارئة وتقلبات	المعايير أو الشروط التي يجب استيفاؤها قبل المضي قدماً في المشروع.
معايير	يستخدم نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية ثلاثة معايير أساسية لتصنيف الموارد: الجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية(المحور E)؛ حالة المشروع الميداني وجدواه (المحور F)؛ ومستوى المعرفة / الثقة في التقديرات (المحور G). ويتم تقسيم كل من هذه المعايير إلى فئات وفئات فرعية، والتي يتم دمجها بعد ذلك في شكل تصنيفات أو تصنيفات فرعية.
وقف التشغيل	إغلاق المرافق المرتبطة بالمشروع واحتمال إزالتها أو نقلها. ويمكن أن يشمل ذلك أي شيء من المرافق المحلية الصغيرة إلى المرافق الرئيسية مثل مصانع المعالجة الكبيرة أو الهياكل البحرية
التخفيف / التلوث*	مواد منخفضة أو صفرية الدرجة (نفايات) يتم إنتاجها أثناء العمليات وبالتالي فهي تشكل جزءاً من المشروع التجاري

مشروع اقتصادي	يكون المشروع اقتصادياً عندما تكون الإيرادات النقدية المتوقعة مساوية للتكاليف أو تفوقها بهامش يلبي متطلبات التمويل، مع مراعاة المخاطر والفرص، ويوفر عائداً إيجابياً على الاستثمار، يتم قياسه غالباً بمعيار نقدي، مثل وجود صافي قيمة حالية إيجابي عند مُعامل خصم معين.
تاريخ النفاذ*	تاريخ أحدث المعلومات العلمية أو الفنية الواردة في التقرير الفني
بيئي	التأثير الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي على البيئة المحيطة الموجودة مسبقاً، أو التغييرات التي تطرأ عليها، بسبب مشروع (على سبيل المثال، تلوث المعادن الثقيلة في التربة أو المياه، وتعطيل عادات الحياة البرية وخصائص الهجرة، وما إلى ذلك).
كميات إجمالية مقدرة في البداية في المكان	الكميات التراكمية في مصدر محتمل، ومصدر معروف والتي يتم إنتاجها. انظر المورد المحتمل، المصدر المعروف
المُقَيم	شخص أو أشخاص يقومون بتقدير و / أو تصنيف الموارد.
مشروع استكشاف	مشروع مرتبط بواحد أو أكثر من الموارد المحتملة (انظر المورد المحتمل).
مواصفات عامة	المواصفات التي تنطبق على تصنيف كميات أي مورد باستخدام نظام إدارة الموارد المالية وموارد الطاقة الأفريقية.
خطوط توجيهية	تعليمات إضافية حول كيفية تطبيق نظام إدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية في ظروف محددة.
تقدير سابق (تاريخي)*	تقدير للكمية أو الدرجة أو المعدن أو المحتوى المعدني لتراكم رواسب أو مصدر طاقة متجددة لم يتحقق القائم بالتقدير منه كمشروع تجاري حالي. والتقدير كان سابقاً لإصدار القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد و / أو تم إعداده قبل أن يكتسب القائم بالتقدير أو يدخل في اتفاقية للحصول على حصة في الملكية أو الامتياز أو الموقع الذي يحتوي على الكميات.
موارد معروفة	الكميات التي تم إثبات وجودها من خلال الأدلة المباشرة. ويمكن العثور على مواصفات أكثر تفصيلاً في المواصفات القطاعية ذات الصلة.
خطة حياة المنجم*	تصميم ودراسة مالية / اجتماعية - بيئية - اقتصادية لعملية قائمة تم فيها إجراء تقييمات مناسبة لعوامل التحكم الجيولوجية، والمعدنية، والتعدينية، والاقتصادية، والتسويقية، والقانونية، والبيئية، والاجتماعية، والحكومية، والهندسية، والتشغيلية وعوامل التحكم الأخرى، والتي تؤخذ في الاعتبار بتفصيل يكفي لإثبات أن استمرار الإنتاج له ما يبرره بشكل معقول. ويمكن الرجوع إلى الجدول C2 للحصول على بعض الإرشادات.
معلومات جوهرية*	المعلومات الجوهرية هي أي معلومات تتعلق بأعمال الشركة وشؤونها، والتي تؤدي أو- يُتوقع بشكل معقول أن تؤدي - إلى تغيير كبير في سعر السوق أو قيمة أي من أصول الشركة. وتتكون المعلومات الجوهرية من الحقائق الجوهرية والتغييرات المادية المتعلقة بأعمال الشركة وشؤونها.
قابل للتعدين*	تلك الأجزاء من كتل الخام، التي يمكن إنتاجها خلال المسار الطبيعي للتعدين، سواء بجدوى اجتماعية بيئية- اقتصادية أو بدون.
تصميم المنجم*	إطار من مكونات وعمليات التعدين التي يمكن القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار لعدة جوانب مثل أساليب التعدين المستخدمة، والوصول إلى كتل الخام، والقوة البشرية ومناولة المواد، والتهوية، والمياه، والطاقة، والمتطلبات الفنية الأخرى، مثل تخطيط المنجم.
الراسب*	كتلة من المواد المعدنية التي تحدث بشكل طبيعي، وعادة ما تكون ذات أهمية اجتماعية - بيئية - اقتصادية، بغض النظر عن نمط المنشأ. ولا توجد قيمة تجارية متضمنة.
حدوث المعادن*	أي معدن له فائدة اجتماعية - بيئية - اقتصادية محتملة وبأي تركيز، موجود في قاعدة صلبة أو كطبقة عائمة؛ وخاصة معدن ثمين (أو يحتمل أن يكون ثميناً) بتركيز كاف يشجع على اقتراح مزيد من الاستكشافات
تمعدن*	العملية أو العمليات التي يتم من خلالها إدخال معدن أو معادن في الصخور المضيفة، مما يؤدي إلى ترسبات ذات قيمة محتملة. وهو مصطلح عام يتضمن أنواعاً مختلفة، على سبيل المثال؛ ملء الشقوق، التشرب، الإحلال، إلخ.
الكود الرقمي	التحديد الرقمي لكل تصنيف أو تصنيف فرعي من كمية الموارد على النحو المحدد بواسطة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية. ويتم دائماً اقتباس الرموز العددية بنفس التسلسل . (مثل G;F;E)

PARC	القانون الأفريقي أو (قانون عموم أفريقيا) للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد
فعل سياسي	إجراءات تتخذها جهة مسيطرة قد تؤثر، أو تعرقل، أو تمنع، أو تسهل القدرة على المضي قدماً في مشروع ما.
موارد محتملة	الكميات التي لم يتم إثبات وجودها بعد من خلال أدلة مباشرة، ولكن تم تقييمها على أنها قد تكون موجودة بناءً على أدلة غير مباشرة. ويمكن العثور على مواصفات أكثر تفصيلاً في المواصفات القطاعية ذات الصلة.
منتج	الناتج من مشروع مرتبط بشكل مباشر بنوع منتج (أو بديل مباشر له) وقابل للبيع في سوق قائمة (انظر أيضاً نوع المنتج)
نوع المنتج	باقة أو مجموعة من النواتج ذات الأهمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية المحتملة من مشروع مثل البترول أو المعادن أو الوقود النووي أو الطاقة المتجددة أو الموارد بشرية المنشأ أو التخزين الجيولوجي. وقد يتضمن نوع المنتج منتجات متعددة. (انظر أيضا المنتج)
مشروع	المشروع عبارة عن عملية محددة توفر الأساس للتقييم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وصنع القرار. وفي المراحل الأولى من التقييم، قد يتم تعريف المشروع فقط من حيث المفاهيم، بينما سيتم بعد ذلك تحديد المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل كبير. وفي حالة عدم إمكانية تحديد عملية حالياً لجميع الموارد أو جزء منها، استناداً إلى التكنولوجيا الحالية أو التكنولوجيا قيد التطوير حالياً، يتم تصنيف جميع الكميات المرتبطة بهذا المورد (أو جزء منه) في الفئة F4.
عوالم الخطاب (ROD)	تصف عوالم أو مجالات الخطاب سياق وأسباب تقييم وتصنيف مشروع موارد. ومن المرجح أن يتم تقييم نفس المشروع تقييماً مختلفاً في ظل ظروف مختلفة من قبل منظمات مختلفة. ومن المرجح أن تقوم منظمة ما مثل شركة تشغيل عاملة بتقييم جميع مشاريعها تحت نفس مجال الخطاب؛ بينما سيكون لوكالة حكومية أخرى حوار مختلف خاص بها لجميع المشاريع التي تقيمها.
منظمة مهنية معترف بها * (RPO)	يجب لأي منظمة مهنية معترف بها أن: 1. تكون منظمة ذاتية التنظيم تغطي المهنيين في دورة إنتاج الموارد؛ 2. تقبل الأعضاء في المقام الأول على أساس مؤهلاتهم الأكاديمية وخبراتهم؛ 3. تتطلب الامتثال للمعايير المهنية للكفاءة والأخلاقيات التي وضعتها المنظمة؛ 4. تتمتع بسلطات تأديبية، بما في ذلك سلطة طرد أي عضو أو تعليق عضويته؛ و 5. يتم قبولها من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة نظام تصنيف وإدارة الموارد المعنية والطاقة الأفريقية باعتبارها منظمة مهنية معترف بها.
تجدد، إعادة إحياء	يتم إعادة الموقع أو إعادة تكوينه للاستخدام الإنتاجي (ليس بالضرورة أن تقاس قيمته الاجتماعية والبيئية والاقتصادية)، على سبيل المثال، مقلع صخور يستخدم كخزان أو بحيرة للترفيه.
المعالجة (أو الاستصلاح)	استعادة حالة موقع مشروع تتطلبها أحكام تنظيمية أو شروط وأحكام أخرى.
بقايا / مخزون منخفض الدرجة / مخلفات *	المواد الناتجة عن عمليات التعدين أو المعالجة.
مورد أو موارد	الكميات التراكمية المرتبطة بالمصادر المعروفة والمحتملة. انظر المورد المعروف، المورد المحتمل

قطاع/ قطاعي	متعلق بنوع منتج معين (انظر نوع المنتج)
اجتماعي	التأثير الناتج على الإنسان والمجتمع من مشروع مثل: (أ) الآثار الناجمة عن التغيرات البيئية (مثل القضايا الصحية بسبب التلوث بالمعادن الثقيلة). (ب) التغييرات في النظم والهياكل الاجتماعية، (مثل مطالبات الملكية، والاستخدام التقليدي للأراضي، وتغييرات الأرض وغيرها من القيم، والتغيرات في الهياكل المجتمعية للسكان المحليين، وخلق فرص العمل والنشاط الاقتصادي، وما إلى ذلك).
مواصفات	تفاصيل إضافية (قواعد إلزامية) حول كيفية تطبيق نظام تصنيف الموارد، مع استكمال تعريفات إطار العمل لهذا النظام. وتضمن المواصفات العامة لنظام تصنيف وإدارة الموارد المعدنية وموارد الطاقة الأفريقية: الوضوح وقابلية المقارنة وإكمال المتطلبات القطاعية، بما في ذلك الأنظمة المحاذية، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الربط والاتصال ذات الصلة.
فئة فرعية	تقسيم فرعي للفئات لكل معيار من المعايير الأساسية للجدوى الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وحالة المشروع الميداني وجدواه، ومستوى المعرفة / الثقة في التقديرات. وترد تعريفات الفئات الفرعية في الجزء الثاني.
تصنيفات فرعية	التقسيم الفرعي لتصنيف الموارد على أساس مبادئ نضج المشروع الناتج عن مزيج من الفئات الفرعية. وقد تمت مناقشة الفئات الفرعية لنضج المشروع بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني.

*ينطبق فقط على القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد

المراجع

1. African Union Commission (2015) Agenda 2063: The Africa We Wanthttps://au.int/sites/default/files/documents/36204-doc-agenda2063_popular_version_en.pdf

2. African Union Commission (2009) Africa Mining Vision(AMV): “Transparent, equitable and optimal exploitation of mineral resources to underpin broad-based sustainable growth and socio-economic development” http://www.africaminingvision.org/amv_resources/AMV/Africa_Mining_Vision_English.pdf

3. AMDC (2017) Kaiser Goncalves de Souza and Aberra Mogessie (editors): African Geology and Mineral Information System (GMIS) Strategy, Promoting Geological Knowledge as a Tool for Governance. African Mineral Development Centre (AMDC/UNECA), Addis Ababa.https://repository.uneca.org/handle/10855/23883

4. United Nations (2016) Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development (Sustainable Development Goals) UNECE, (2013) United Nations Framework Classification for Resources https://www.unece.org/energy/se/reserves.html https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

5. Society of Petroleum Engineers, World Petroleum Council, American Association of Petroleum Geologists, Society of Petroleum Evaluation Engineers, Society of Exploration Geophysicists, Society of Petrophysicists and Well Log Analysts and European Association of Geoscientists and Engineers (2018) Petroleum Resource Management System (PRMS) 2018 Update https://www.spe.org/en/industry/petroleum-resources-management-system-2018/

6. Committee for Mineral Reserves International Reporting Standards (2013) CRIRSCO International Reporting Template for Exploration Results, Mineral Resources and Mineral Reserves http://www.crirsco.com/template.asp

7. SAMREC (2016) The South African Code for the Reporting of Exploration Results, Mineral Resources And Mineral Reserves https://www.samcode.co.za/

8. SMGOG (2017) The South African Code for the Reporting of Oil and Gas Resources https://www.samcode.co.za/

الملحق 1 الهيئات المهنية والقانونية المعترف بها من قبل القانون الأفريقي للإبلاغ عن الاحتياطيات والموارد اعتباراً من مايو 2019 [القائمة غير مكتملة]

الدولة	اسم المعهد/ المؤسسة	مجال علوم الأرض على سبيل المثال البترول	قانوني/ تطوعي	بيانات الاتصال				
				بريد إلكتروني/ موقع إلكتروني	هاتف	فاكس	العنوان البريدي	الشخص الذي يمكن الاتصال به
أفريقيا	الجمعية الجيولوجية لأفريقيا	All mineral resources		gbengaokunlola@yahoo.com		غير متاح		الأستاذ/ جبنجا أوكونلولا
أنجولا	معهد أنجولا الجيولوجي	All mineral resources	قانوني	IgeoAngola@hotmail.com	244,914,077,737	غير متاح	P. Bag 1260 C, Ministry Square, Ho-Chi-Min Street, Luanda, Angola	المدير العام د. كانجا شياكويفويلا
	المديرية الوطنية للموارد المعدنية	All mineral resources	قانوني	anbuneto@gmail.com	244,925,044,048	غير متاح	4 de Fevereiro Avenue, nº 105 – Ingombota District, P.Bag 1279, Luanda, Angola	المدير العام دكتور أندريه بوتا نيتو
	نقابة المهندسين أنغولا	All mineral resources	قانوني	NA	00244917543508; +244931355454; +244934798531	غير متاح	Coqueiros District, Rainha Ginga Streetn n.º 6468, Hyundai Building (COSAL), 11th Floor, Luanda, Angola	الرئيس
	الرابطة الأنغولية للجيولوجيين	All mineral resources	قانوني	secretariado@aageologos.org	00244 914 461 769; +244 926 887 944	غير متاح	4 de Fevereiro Avenue, 1st Floor, right side, Ingombota District, Luanda, Angola	الرئيس/ السكرتارية

الدولة	اسم المعهد/ المؤسسة	مجال علوم الأرض على سبيل المثال البترول	قانوني/ تطوعي	بيانات الاتصال				
				بريد إلكتروني/ موقع إلكتروني	هاتف	فاكس	العنوان البريدي	الشخص الذي يمكن الاتصال به
	كلية العلوم وكلية الهندسة، جامعة أغوستينو نيتو	All mineral resources	قانوني	comunicacao@uan.ao	+244 924 975 656	غير متاح	4 de Fevereiro Avenue, no.º 71, Luanda, Angola	العميد
ناميبيا	مجلس علوم الأرض في ناميبيا		قانوني	Secretary@geocouncil.org.na / www.geocouncil.org.na	264 61 2848111		Geoscience Council of Namibia, Private Bag 41524, Windhoek, Namibia	السكرتارية
	المجلس الهندسي في ناميبيا		قانوني	ecnamibia@iway.na	264 61 233 264		Postal Address PO Box 1996, Windhoek,Namibia	
	المجلس الهندسي في ناميبيا		قانوني	ecnamibia@iway.na		400821		
جنوب أفريقيا	مجلس جنوب أفريقيا للمهن العلمية الطبيعية		قانوني	https://www.sacnasp.org.za/				
	المجلس الهندسي بجنوب أفريقيا		قانوني					

الدولة	اسم المعهد/ المؤسسة	مجال علوم الأرض على سبيل المثال البترول	قانوني/ تطوعي	بيانات الاتصال				
				بريد إلكتروني/ موقع إلكتروني	هاتف	فاكس	العنوان البريدي	الشخص الذي يمكن الاتصال به
	مجلس جنوب أفريقيا للمساحين المهنيين والتقنيين (PLATO)		قانوني	http://www.plato.org.za/				
زيمبابوي	قانون شركة تسويق المعادن بزيمبابوي (MMCZ)الفصل 21:04		قانوني	mmcz@mmcz.co.zw	+263 4 487200-4		MMCZ BUILDING 90 Mutare Road Msasa Harare, Zimbabwe	المدير التنفيذي
	غرفة مناجم زيمبابوي (CoMZ)الفصل 21:02		قانوني	info@chamines.co.zw	+263 (4)334517 + 263 (4)334507		20 Mount Pleasant Drive, Mount Pleasant, Harare, Zimbabwe P.O. BOX 712, Harare, Zimbabwe	المدير التنفيذي
	مؤسسة تنمية التعدين في زمبابوي (ZMDC)الفصل 21:08		قانوني	info@zmdc.co.zw	+263 782 708 397-401	+263 (4) 487022	MMCZ Building 90 Mutare Road Msasa Harare Zimbabwe	المدير التنفيذي
	لجنة الملفات البرلمانية للمناجم والطاقة،		قانوني					رئيس اللجنة

الدولة	اسم المعهد/ المؤسسة	مجال علوم الأرض على سبيل المثال البترول	قانوني/ تطوعي	بيانات الاتصال				
				بريد إلكتروني/ موقع إلكتروني	هاتف	فاكس	العنوان البريدي	الشخص الذي يمكن الاتصال به
	الميثاق الرئاسي لمدرسة زيمبابوي للمناجم في عام 1994		قانوني	admin@zsm.co.zw	263 9 291247, +263-9-290596-8 +263-9-291598	+263 9 2912 46	Coghlan Ave Extension, Killarney, Bulawayo, Zimbabwe	المدير التنفيذي
السودان	المجلس الجيولوجي القومي السوداني		قانوني					
بنين	مكتب بنين للبحوث الجيولوجية والتعدين		قانوني	attingandedji47@yahoo.fr	22921302279	2292 1314 120	01 BP 249 Cotonou	المدير التنفيذي
	المديرية العامة لصناعة التعدين والبترول		قانوني	adjokanonbasile@yahoo.fr	22921322272			المدير التنفيذي
نيجيريا	مجلس مهندسي التعدين وعلماء الجيولوجيا		قانوني		+234 810 245 3857		9 Okemesi Crescent, Garki, Abuja, Nigeria	